الدكتور
العجمي دمنهوري خليفة
كلية أصول الدين بالقاهرة
بجامعة الأزهر

دراسات
في علوم الحديث

القسم الأول

الطبعة الأولى
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م

دار الطباعة المحمدية
٣ درب الأتراك بالأزهر - القاهرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدكتور
العجمي دمنهوري خليفة
كلية أصول الدين بالقاهرة
بجامعة الأزهر

دراسات
في علوم الحديث

القسم الأول

الطبعة الأولى
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م

دار الطباعة المحمدية
٣ درب الأتراك بالأزهر - القاهرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله : نحمده أطيب الحمد . ونثنى عليه أجل الثناء ، ونسأله من فضله العظيم أن يلهمنا الهدى والرشاد ، ويوفقنا إلى الصواب والسداد ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة تصل حبلنا بحبله ، وتسلكنا فى أهل حبه وقربه ، ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، وصفوته من خلقه وحبيبه وخليله ، أدبه ربه وزكاه ، ثم اصطفاه واجتباه ، وأرسله على حين فترة من الرسل ، ختم الله به أنبياءه ، وأعز به عباده وأولياءه ، واختصه صلوات الله وسلامه عليه فى نفسه وشريعته وأمته بمن لا تحصى ، ومكارم لا تعد ولا تستقصى ، وخاطبه بذلك فى مواطن من كتابه الكريم فقال سبحانه (وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم ، وكان فضل الله عليك عظيما)(١) .

صلى الله وسلم وبارك على هذا النبى الكريم ، والرسول السيد المبارك العظيم ، ورضى الله عن آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، الذين اهتدوا بهديه ، واستضاءوا بنوره ، وساروا بسيرته ، وتخلقوا بخلقه ، وأخذوا منه ، وبلغوا عنه ، وجاهدوا فى سبيل دينه ، وتبليغ شريعته ، ونقلوها لمن بعدهم بيضاء نقية ، فجزاهم الله عن الدين وشريعته ، وعن النبى ﷺ

---

(١) سورة النساء ١١٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأمته خير الجزاء، ونسأل الله بمنه وكرمه أن يلحقنا بهم فى الصالحين، بحبل الله معتصمين، وبشريعة نبينا وسنته مستمسكين، متبعين غير مبتدعين، ندعو مع الداعين الأولين (ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا، ربنا إنك رءوف رحيم)(١).

(أما بعد).

فإن علم الحديث النبوى الشريف علم جليل القدر، عظيم الشأن، تحيا بالإقبال عليه القلوب، وتنشرح بمطالعته ومدارسته الصدور، وتستنير بمعرفته البصائر.

كيف لا والدارس له، والمطالع فيه، والمشتغل به كأنما يصحب رسول الله ﷺ فى حياته، ويرافقه فى غدوه ورواحه: كأنه مع رسول الله ﷺ فى سفره وحضره، وسلمه وحربه، ومدخله ومخرجه، ورضاه وغضبه، كأنما يسمع أقواله، ويرى أفعاله وحواله، ويشاهد من أموره ما يبصره بشئون دنياه، وأحوال عقبته وأخراه، هو عدة المفسر والفقيه، والداعى والناصح، والعالم والمؤمن، هو بيان للقرآن، وبلاغ للشريعة، ونصيحة للأمة.

لذلك أوصى الناصح الأمين والصادق المصدوق ﷺ أصحابه بالأخذ منه، والتبليغ عنه، وحثهم على حسن الأداء وحذر من الكذب عليه، واستفاضت بذلك الأحاديث الشريفة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فمن ذلك ما أخرجه البخارى فى الصحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن النبى ﷺ قال (بلغوا عنى ولو آية ، وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)(١) .

ومن ذلك ما جاء فى خطبته ﷺ فى حجة الوداع بمنى يوم النحر (ليبلغ الشاهد الغائب ، فرب مبلغ أوعى من سامع)(٢) .

ومن ذلك قوله ﷺ فى الحديث المشهور (نضر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها ، فأداها كما وعاها ، فرب مبلغ أوعى من سامع) وفى رواية (فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه)(٣) .

وفى صحيح البخارى أنه ﷺ قال لوفد عبد القيس (احفظوه ، وأخبروه من وراءكم)(٤) .

وفى حديث آخر أنه ﷺ قال لمالك بن الحويرث ومن معه (ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم)(٥) .

---

(١) البخارى : أحاديث الأنبياء — باب ما ذكر عن بنى إسرائيل .

(٢) متفق عليه — واللفظ للبخارى فى كتاب الحج — باب الخطبة أيام منى . (ومبلغ) بفتح اللام وتشديدها فهو اسم مفعول .

(٣) رواه الشافعى والبيهقى وأصحاب السنن .

(٤) البخارى : كتاب العلم — باب تحريض النبى ﷺ وفد عبد القيس على أن يحفظوا الإيمان والعلم ويخبروا من وراءهم .

(٥) أورده البخارى بهذا اللفظ معلقا فى كتاب العلم ، وأورد نحوه موصولا فى كتاب الصلاة — باب إذا استووا فى القراءة يؤمهم أكبرهم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من أجل ذلك عنيت به الأمة أيما عناية ، وتجلت هـــذه العناية فى الحرص على نقله وروايته ، والتثبت من صحته وصدق نسبته ، وظهر ذلك فى نوعين عظيمين من العلم : أحدهما عنى بالنقل والرواية ، والثانى عنى بالتمحيص والدراية . وأحدهما لا يستغنى عن صاحبه ، ذلك أن الأحاديث لابد منها لمعرفة الدين ، وفهم كلام رب العالمين ، ثم إن هـذه الأحاديث لا يعمل بها فى الدين إلا إذا كانت مقبولة ثابتة ، ولا يظهر قبولها من ردها ، ولا يتميز صحيحها من ضعيفها إلا بالبحث عنها ، والنظر فى رواتها وطرقها وأسانيدها ، وذلك أمر لا يعرف إلا بعلم الحديث دراية ، وهو الذى اشتهر باسم : مصطلح الحديث ، أو المصطلح فقط اختصارا ، وعرف كذلك بأسماء أخرى منها : علوم الحديث ، وعلم أصول الحديث ، وعلم أصول الأثر .

هذا وقد كان نقد الأخبار ، والتثبت فى قبول السنن والآثار معروفا منذ نزول القرآن حتى على حياة النبى ﷺ ، فكان الرجل من الصحابة إذا سمع شيئاً من أمر الدين ينسب إلى الصادق المصدوق ﷺ وظن أنه خطأ أو كذب سارع بالإنكار على قائله ، ورفع الأمر إلى رسول الله ﷺ ليقضى فى الأمر قضاءه ، ويقول فيه كلمته .

ومن ذلك ما أخرجه البخارى فى الصحيح عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان فى حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته ، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ فكدت أساوره فى الصلاة ، فتصبرت حتى سلم ، فلببته بردائه ، فقلت : من أقرأك هذه السورة التى سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رســـول الله ﷺ ، فقلت : كذبت ، فإن رسول

الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت ، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت : إنى سمعت هـــذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها ، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت ، ثم قال : اقرأ يا عمر ، قال : فقرأت القراءة التى أقرأنى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرأوا ما تيسر منه »(١) .

ولما لحق النبى ﷺ بربه ، وانتقل إلى الرفيق الأعلى ، وترك هذا الميراث العظيم من العلم الربانى ، والوحى الإلهى أمانة بين يدى هذه الأمة فقد ازداد حرص الصحابة رضى الله عنهم على التوثق من كل ما ينسب إلى رسول الله ﷺ ، والتثبت من صحته ، وصدق نسبته وكان القوم أهل حفظ وفهم ، وفقه وأمانة ، وخشية وورع ، ولم يكن يخشى عليهم من الكذب على رسول الله ﷺ أو غيره فهم أتقى لله وأورع من أن يظن ذلك بهم ، ولكن كان يخشى من وقوع بعضهم فى الخطإ ، أو يحدث بأمر جاء بعده ما يخصصه أو ينسخه .

لذلك فإنهم أخذوا الحديث بمنتهى الحيطة والحذر ، فما اطمأنت إليه قلوبهم بأن كان معلوما للخاص والعام ، مشهورا بينهم قبلوه ، وكذلك ما رواه آحاد من الناس لا يرقى الشك إلى حفظهم وضبطهم وأمانتهم

---

(١) البخارى : كتاب فضائل القرآن — باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ١٠/٣٩٩ من الفتح .

والمساورة : هى المواثبة ، أو هى الأخذ بالرأس ، قال صاحب القاموس : ساوره : أخذ برأسه وفلانا واثبه سوارا ومساورة ٢/٥٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قبلوه ، وعملوا به ولم يطلبوا عليه دليلا ولا شهيدا ، وأما ما وقع فيه الشك من الأحاديث التى من شأنها أن تشتهر طلبوا عليه الدليل زيادة فى التوثق والتثبت من ناحية ، وحملا الناس على التروى فيما ينقلون عن صاحب الشرع صلوات الله وسلامه عليه من ناحية أخرى .

وهاهى ذى شذرات مما جاء عنهم رضى الله عنهم .

— فى ترجمة خليفة رسول الله ﷺ أبى بكر الصديق رضى الله عنه قال الحافظ أبو عبد الله الذهبى فى (طبقات الحفاظ) :

كان — أبو بكر — أول من احتاط فى قبول الأخبار ، فروى ابن شهاب عن قبيصة أن الجدة جاءت إلى أبى بكر تلتمس أن تورث ، قال : ما أجد لك فى كتاب الله شيئا ، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئا ، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال ، كان رسول الله ﷺ يعطيها السدس ، فقال له : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر رضى الله عنه .

— وفى ترجمة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : وهو الذى سن للمحدثين التثبت فى النقل ، وربما كان يتوقف فى خبر الواحد إذا ارتاب ، روى الجريرى عن أبى نضرة عن أبى سعيد أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع ، فأرسل عمر فى أثره فقال : لم رجعت ؟ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول (إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع) قال : لتأتينى على ذلك ببينة أو لأفعلن بك ، فجاءنا أبو موسى منتقعا لونه ونحن جلوس فقلنا : ما شأنك ؟ فأخبرنا وقال : فهل سمع أحد منكم ؟ فقلنا : كلنا سمعه ، فأرسلوا معه رجلا منهم فأخبره .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا ولو ذهبنا نحصي ما سجله العلماء لصحابة رسول الله من ألوان التثبت ومناهجه لطال الكلام ، ولخرجنا عما نحن بصدده إلى موضوع جديد لبسط القول فيه مجال آخر .

غاية ما يمكن قوله أن البحث عن الإسناد ، ونقد الرواة والمرويات وتمحيص الصحيح من السقيم أخذ يتطور مع تطور الرواية . وبخاصة حين وقعت الفتنة باستشهاد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وانقسام الناس بعد ذلك إلى شيعة وخوارج ؛ وأخذت تظهر روايات جديدة لم تكن معروفة لأصحاب رسول الله ﷺ ، فقد حملهم ذلك على مزيد من التثبت والتوثق .

وقد ساق الإمام مسلم بن الحجاج في مقدمة صحيحه طائفة من الآثار عن بعض الصحابة والتابعين تبين مبلغ تثبتهم واحتياطهم لأمر دينهم ، وطرائقهم في نقد الرواة والمرويات ، ونذه طائفة منها .

ـ أخرج رحمه الله عن مجاهد أنه قال : (جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول : قال رسول ﷺ ، قال رسول ﷺ ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ، ولا ينظر إليه ، فقال : يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي ؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع ؟ فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول : قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف)[1] .

---

(١) (صحيح مسلم بشرح النووي) : ١ / ٨١ وبُشَيْر بالتصغير . ومعنى (لا يأذن) أي لا يستمع ولا يصغي ، ومنه سميت الأذن . ومعنى (فلما ركب الناس الصعب والذلول) أي لما سلكوا كل مسلك مما يحمد ويذم . وراجع ما كتبه الإمام النووي رحمه الله لبيان هذا الأثر ، ففيه ما يكفي ويشفي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

— وأخرج عن محمد بن سيرين أنه قال : إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم(١) .

— وأخرج عن ابن سيرين أيضا أنه قال : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم(١) .

— وأخرج عن عبد الله بن المبارك أنه قال : الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء(٢) .

هذا وقد كتب أهل العلم فى هذا الفن كتابات منذ عصر التدوين فى المائة الثانية لكنها لم تكن مستقلة بنفسها ، ولا منفصلة عن غيرها .

وهى كتابات اشتملت على كثير من قواعد هذا الفن، من ذلك ما نجده فى كتاب (الرسالة) للإمام أبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعى رحمه الله، وكذلك ما جاء فى ثنايا كتاب (الأم) له أيضا .

ومن ذلك ما نقله تلاميذ الإمام أحمد فى أسئلتهم له ومحاورته معهم ، وما كتبه الإمام مسلم بن الحجاج النيسابورى صاحب الصحيح فى مقدمة صحيحه ، وما كتبه الإمام الترمذى فى كتابه العلل المفرد، فى آخر سننه ، وما بثه خلال كلامه فى السنن من كلام على الأحاديث من تصحيح وتحسين وتضعيف ، وتقوية أو تعليل ، وكذلك رسالة الإمام أبى داود السجستانى إلى أهل مكة فى بيان طريقته فى كتابه السنن) .

---

(١) مقدمة صحيح مسلم : ١ / ٨٤

(٢) مقدمة صحيح مسلم : ١ / ٨٧

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا ولعلماء الجرح والتعديل فى نقدهم للرواة والمرويات كلمات ثاقبة تضمنت كثيرا من قواعد هذا الفن ـ وقد وعتها الكتب التى ألفت فى علم علم الجرح والتعديل ونقد الرجال وهى متقدمة على كتب المصطلح بكثير فللإمام البخارى صاحب الصحيح (التواريخ الثلاثة : الكبير ، والأوسط والصغير) وفيها كثير من القواعد التى تجىء منتشرة فى ثنايا كلام النقاد ، وللإمام أبى محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس المعروف بابن أبى حاتم كتابه المشهور فى الجرح والتعديل) ولم يفرد هذا الفن بالتأليف إلا فى القرن الرابع الهجرى ، وكان ذلك على يد القاضى أبى محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزى المتوفى سنة ٣٦٠ هـ . وتتابع بعده العلماء ينقلون ويذبون ، ويضيفون ، ويحذفون ، وقد أشار إلى ذلك وذكر طائفة من هذه المؤلفات الحافظ الكبير أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلانى الأصل المصرى القاهرى المولد والمنشأ والدار والوفاة المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ،

قال رحمه الله (فمن أول من صنف ذلك القاضى أبو محمد الرامهرمزى فى كتابه (المحدث الفاصل . . .) لكنه لم يستوعب ، والحاكم أبو عبد الله النيسابورى ، لكنه لم يهذب ولم يرتب ، وتلاه أبو نعيم الأصبهانى فعمل على كتابه مستخرجا وأبقى أشياء للمتعقب .

وجاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادى فصنف فى قوانين الرواية كتابا سماه (الكفاية) وفى آدابها كتابا سماه (الجامع لآداب الشيخ والسامع) ، وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابا مفردا ، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة : كل من أنصف علم أن المحدثين عيال على كتبه ، ثم جاء بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب فجمع القاضى عياض كتابا سماه (الإلماع) ، وأبو حفص الميانجى جزءا سماه (مالا يسع المحدث جهله) . . . إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقى الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزورى نزيل دمشق ، فجمع لما

تولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور (علوم الحديث) الشهير بمقدمة ابن الصلاح فهذب فنونه ، وأملاه شيئا بعد شيء ، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب ، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة ، فجمع شتات مقاصدها ، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها ، فاجتمع فى كتابه ماتفرق فى غيره ، فلهذا عكف الناس عليه ، وساروا بسيره ، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ، ومستدرك ومقتصر ، ومعارض له ومنتصر) انتهى .

والحق الذى لايرتاب فيه أحد من المشتغلين بالحديث وعلومه أن كتاب (علوم الحديث) والمشهور بمقدمة ابن الصلاح كان فاتحة لنهضة عظيمة فى تهذيب قواعد هذا الفن ، وإعاده عرضها وصياغتها ، ولا أعتقد أنى أعدو الحقيقه الواضحة إذا قلت : إنه ما من كتاب وضع فى فن المصطلح بعد ابن الصلاح — رحمه الله وأثابه — إلى يومنا هذا إلا استمد منه ، وتأثر به ، وسار فى فلكه .

والسر فى هذا واضح فى كلام الحافظ ابن حجر فقد (اعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة ، فيجمع شتات مقاصدها ، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها ، فاجتمع فى كتابه ماتفرق فى غيره . . .) ثم بعد ذلك فى تلك الدعوة الحارة التى تضرع بها هذا الرجل الصالح إلى ربه أن يبارك كتابه . وأن يعظم الأجر والنفع به .

وتتابعت المؤلفات فى هذا الفن مابين منظوم ومنثور ، ومطول ومختصر ، وكثرت كثرة هائلة .

ومن اختصر كتاب « علوم الحديث » لابن الصلاح شيخ الإسلام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووى الإمام العلم المتوفى سنة (٦٧٦هـ) وذلك بكتابه (الإرشاد) ثم اختصر (الإرشاد) بكتابه (التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير والنذير) وقد شرحه جماعة من بينهم شرح الإمام جلال الدين السيوطى سماه (تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واختصره الحافظ ابن كثير القرشي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ في كتاب سماه (اختصار علوم الحديث) ووضع عليه المحدث المحقق الشيخ أحمد محمد شاكر تعليقا سماه (الباعث الحثيث) واشتهر الكتاب بعدها بذلك الاسم(١)

وللحافظ العراقي المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) نكت واستدراكات عليه سماها (التقييد والايضاح لما أطلق وأغلق من ابن الصلاح) .

وللحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) عليه نكت واستدراكات سماها (الإفصاح عن نكت ابن الصلاح)

وقد نظمه الحافظ العراقي وزاد عليه في ألفيته (نظم الدرر في مصطلح أهل الأثر) وله عليها شرحان أحدهما مطول والآخر دونه .

وشرح ألفية العراقي السخاوي المتوفى (٩٠٢) في (فتح المغيث في شرح ألفية الحديث) وهو أوفى شروحها .

وللسيوطي ألفية عارض بها ألفية العراقي جمع فيها زيادات كثيرة عليها وهي أجمع منظومة في علم المصطلح .

ومن الكتب المختصرة النافعة المحررة كتاب (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، وقد شرحها مؤلفها بكتابه (نزهة النظر) ووضع عليها كثيرون حواشي وتعليقات ، وشرح النخبة غير صاحبها كثيرون ونظمها بعضهم ، وقد وضعها الحافظ رحمه الله على ترتيب مبتكر لم يسبق إليه ، وعسى أن نعود للكلام عنها بشيء من التفصيل في مناسبة أخرى إن شاء الله تعالى .

---

(١) انظر الباعث الحثيث ص ٣ وقصة هذه التسمية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا زالت المؤلفات فى هذا الفن تتوالى وتتكاثر ،وهى تبين الجهود التى يبذلها أهل العلم والمشتغلون بالحديث لخدمة السنة الشريفة ، بتحرير مباحثها ، وبيان مصطلحات أهلها ، ليتميز مايقبل منها عما يرد ، ومايبغى نسبته إلى صاحب الشريعة ، وما ينبغى نفيه واطراحه ، فجزاهم الله أحسن الجزاء.

وهذه طائفة من الدراسات والبحوث فى هذا الفن ، فيها عرض لأهم موضوعاته وأنواعه ، وفيها تمحيص لآراء أهل العلم حول المسائل التى جرى بشأنها الخلاف ، عرضت خلالها هذه الآراء وقارنت بينها ، ورجحت مارأيته منها راجحا ، وقد توسعت فى بعض موضوعاته وأنواعه توسعا يسترعى النظر لشعورى بحاجتها إلى مزيد من البسط والشرح ، على حين أوجزت القول فى بعضها .

والدراسة — فى جملتها — قد سلكت بها مسلك التوسط حتى أجنبها الإخلال والإملال . وقد كنت حريصا على عزو الآيات القرآنية إلى سورها مقرونة بأرقامها ، وعلى تخريج الأحاديث النبوية ، وعزوها إلى من خرجها من المصنفين ، وعلى نسبة الأقوال والتعريفات إلى أصحابها ..

هذا وأسأل الله — وله الفضل والمنة ، وبه التوفيق والعصمة — أن يمن على بالاخلاص والتوفيق والقبول ؛ وأن يتقبل منى هذا العمل ، وأن يجزل النفع به فى الدنيا والآخرة . وأن يجعله فاتحة طيبة وكريمة لجهود أوسع فى ميدان العمل بالحديث الشريف ، والاشتغال بخدمة مباحثه وعلومه ؛ وخدمة الشريعة عامة ، فإنه سبحانه ولى ذلك والقادر عليه ، لاحول ولا قوة إلا به ولا ملجأ منه إلا إليه ، هو حسبنا ونعم الوكيل .

أ . د . العجمى دمنهورى خليفه الحويج
أستاذ مساعد فى الحديث وعلومه
كلية أصول الدين - بالقاهرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تقاسيم الحديث وأنواعه

للحديث تقاسيم كثيرة لاعتبارات متنوعة .

— فله تقسيم من حيث تعدد أسانيده أو طرقه الموصلة إلى المتن ، فهو بهذا الاعتبار ينقسم إلى متواتر وآحاد — ثم ينقسم الآحاد إلى مشهور وعزيز وغريب .

— وله تقسيم من حيث الاتصال والانقطاع ينقسم فيه إلى متصل وغير متصل — وغير المتصل له ألقاب بحسب الموضع الذى فقد فيه الاتصال فهو إما معلق ، أو منقطع ، أو معضل ، أو مرسل ، أو مدلس ، أو مرسل خفى الارسال وهكذا .

— وله تقسيم من حيث القبول والرد ينقسم فيه إلى صحيح وحسن وضعيف

— وله تقسيم من حيث العمل به ، ينقسم فيه إلى محكم وغير محكم .

— وله تقسيم من حيث مصدره الذى يضاف إليه ، وينقسم فيه إلى مرفوع وموقوف ومقطوع .

— وله تقاسيم أخرى مثل المحفوظ والشاذ ، والمعروف والمنكر .

وعلى هذا التقسيم بنى شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلانى كتابه المختصر المحرر النافع (نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر) وهو تقسيم مبتكر جديد لم يسبق إليه ، ومع ذلك فإن الترتيب الذى جرى عليه ابن الصلاح فى كتابه (علوم الحديث) والأنواع التى ذكرها ظلت محور التأليف والتصنيف فى الأعم الأغلب . وهو ترتيب يفترض فى الدارس له ، والمنتفع به أن يكون له سابق إلمام بهذا الفن ، وتقدم معرفة بقواعده ومبادئه ولو على نحو يسير ، فإذا تذكرنا أن ابن الصلاح رحمه الله وأثابه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قد ذكر فى كتابه من أنواع الحديث خمسة وستين نوعا بدأها بالحديث الصحيح وثنى الحسن ، وكلاهما لابد لفهم تعريفـــه — فضلا عن بقية مباحثه — من معرفة معنى السند والمتن . والاتصال والانقطاع ، والعدالة والجرح والضبط وأنواعه ، والشذوذ والعلة ، ومعرفة أنواع الحديث المنقطع : من المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق وغيرها . — وهى أنواع وقع الكلام عنها بعد ذلك — وضح الأمر ، وانكشف وجهه .

وقد توخيت فى هذا الكتاب الترتيب الذى وضع عليه ابن الصلاح كتابه لا أكاد أخرج عنه إلا فى مواضع يسيرة غير أننى قدمت بين يديه ثلاثة مباحث أغفل الكلام عنها ابن الصلاح :

الأول : تعريف علم الحديث رواية ودراية .

الثانى : فى بيان طائفة من الألفاظ يكثر ترادفها بين المحدثين .

الثالث : فى بيان ألقاب المحدثين .

راجيا من الله تبارك وتعالى أن يجعل فيه من اليسر والخير والقبول مايشرح له الصدور . ويجذب إليه الأفئدة ، ويفتح له القلوب ، ويعمم النفع به بمنه وكرمه ، فإنه ولى ذلك ، والقادر عليه ، لا حول ولا قوة إلا به ، ولا ملجأ منه إلا إليه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١ - علم الحديث رواية

وعلم الحديث دراية

سبق أن ذكرنا فى مقدمة هذا الكتاب أن هذه الأمة عنيت بحديث نبيها ﷺ أشد العناية ، وأن هذه العناية تجلت فى الحرص على حفظه ونقله وروايته ، والتثبت من صحة وصدق نسبته .

وأن الناس قد توارثوا ذلك جيلا بعد جيل ، فكما عنى الصحابة بحديث نبيهم عنى التابعون لهم بإحسان بذلك ، وعنى علماء الحديث بالبحث عن أقوال النبى ﷺ وأفعاله وكل ماينسب إليه فجمعوه ودونوه ؛ وأوسعوه جمعا وتأليفا ، وشرحا وتصنيفا ، وعنوا كذلك بالبحث عن أسانيده ومتونه ، وصحته وضعفه ، مما يترتب عليه قبول الحديث أورده ، وبذلك انقسمت الأبحاث المتعلقة بالحديث إلى قسمين . وصارت إلى علمين ، أطلق على أحدهما علم الحديث رواية ، وعلى الثانى: علم الحديث دراية .

ولكى يمتاز كل منهما من صاحبه فلابد من تعريف كل منهما قبل الكلام عن مباحث مانحن بصدد الكلام عنه والبحث فيه وهو علم الحديث دراية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علم الحديث رواية

قال ابن الأكفانى : علم الحديث الخاص بالرواية (علم يشتمل على أقوال النبى ﷺ وأفعاله ، وروايتها ، وضبطها ، وتحرير ألفاظها) .

شرح التعريف

قوله : (علم) العلم هو المعرفة والإدراك ، وهو جنس فى التعريف يتناول جميع العلوم .

ويطلق العلم فى اصطلاح أهله على ثلاثة معان :

الأول : القضايا المكتوبة ، والمسائل المدونة التى يتألف منها هذا العلم

الثانى : إدراك هذه المسائل وهذه القضايا ،

الثالث : الملكة التى تحصل لمن أدرك هذه القضايا وحصل تلك المسائل والتى يتمكن بها من استحضار تلك القضايا ، وهذه المسائل ، ويترقى بعد ذلك إلى امتلاك ناصيتها ، ونقدها ، وتهذيبها بالحذف منها ، والإضافة إليها ، وإعادة عرضها وصياغتها ، وتوضيح مشكلاتها ، وحل معضلاتها ، وتقييد ما كان منها مطلقا ، وإيضاح ما كان فيها مغلقا إلى غير ذلك .

والعلم بهذا المعنى أو بعبارة أخرى ، هذه الملكة لا تحصل إلا لمن ثابر على القراءة والاطلاع والدراسة ، وأن يكون كل ذلك بفهم واستيعاب ورويه ، وأن يكون لديه استعداد للفهم والمعرفة فيما تصدى له ، وتوجه إليه ، ثم يفتح الله بعد ذلك بما شاء على من شاء .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا ومن الممكن إرادة كل واحد من إطلاقات العلم ومعانيه هنا إلا الإطلاق الأول أنسب هنا ، لأن العلم المدون بين أيدينا إنما هو القضايا والمسائل وليس هو إدراك هـــذه المسائل ولا ملكة استحضارها أو استحصالها .

والمراد بالعلم هنا — أي فى علم الحديث رواية — المسائل الجزئية لا القضايا الكلية .

وقوله (يشتمل على أقوال النبى ﷺ وأفعاله وروايتها ، وضبطها ، وتحرير ألفاظها) فصل خرج سائر العلوم الأخرى ، وبقى هذا التعريف خاصا بالمعرف لا يشركه فيه غيره ، وقد سبق بيان معظم هذه الأمور فى المقدمة ، وأمثلتها ، وسيأتى بيان بقيتها إن شاء الله تعالى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علم الحديث دراية

قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر رحمة الله (هو معرفة القواعد المعرفة بحال الراوى والمروى من حيث القبول والرد) ثم قال: وإن شئت حذفت لفظ معرفة فقلت : القواعد الخ. انتهى كلام الحافظ .

وهذا التعريف يمتاز بيسره وسهولته ومناسبته للمبتدئين على إعواز فيه ، ولهذا فسنتبعه بتعريف آخر عقب شرحه إن شاء الله تعالى .

شرح التعريف

المراد بالمعرفة هنا : الإدراك والعلم وهى جنس فى التعريف تتناول كل معرفة سواء كانت معرفة جزئيات أم كليات فى أى علم من العلوم . وإضافة (المعرفة) إلى القضايا يخرج علوم المسائل كعلم الحديث رواية مثلا، ووصفها بأنها المعرفة بحال الراوى والمروى من حيث القبول والرد يخرج ماعدا علم الحديث دراية فإن الرواة والمرويات لا يبحث فيها من هذه الحيثية إلا فى هذا العلم .

والألف واللام (فى الراوى والمروى) للجنس لا للعهد فتشمل كل الرواة وجميع المرويات .

والمراد بأحوال الرواة : صفاتهم من العدالة والجرح ونحوهما مما هو مفصل فى كتب الجرح والتعديل مثل قولهم فلان ثقة ، فلان ثبت ، فلان لين الحديث ، فلان كذاب .

والمراد بأحوال المرويات : صفاتها المتنوعة من رفع ووقف وقطع ، وصحة وحسن وضعف ، وقبول ورد ، مما سنقف عليه ونعرفه بالتفصيل فى مواضعه إن شاء الله تعالى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذه القواعد مثل قولهم (الثقة : هو العدل الضابط) (الحديث المضاف إلى النبي ﷺ حديث مرفوع) (لا يلزم من تعدد طرق الحديث الضعيف أن يصير حسناً مقبولا) (الحديث الموضوع لا يحل ذكره إلا مقروناً ببيان وضعه) وهكذا .

هذا والتخيير الذى أشار إليه الحافظ فى إثبات كلمة (معرفة) أو حذفها يومىء إلى أن العلم قد يراد منه القضايا المدونة والمسائل المكتوبة ، وإليه يشير اختيار حذف كلمة (معرفة) . وقد يراد منه إدراك هذه المسائل والقضايا ومعرفتها ، وهو ما يشير إليه إثبات كلمة (معرفة) وقد سبق أن ذكرنا إطلاقات العلم اصطلاحاً عند تعريف علم الحديث رواية فكن على ذكر منها ، وهى ثلاثة :

القضايا المكتوبة والمسائل المدونة .

إدراك هذه القضايا وتلك المسائل

الملكة التى تحصل لمن أدرك هذه القضايا والتى يتمكن بها من استحضار هذه القضايا ... الخ .

وهذه الإطلاقات بعضها مترتب على بعض ، فالعلم بالمعنى الأول هو ما فى بطون الكتب ، وبالمعنى الثانى لا يكون إلا لمن قرأ وسمع وأدرك ، وبالمعنى الثالث لا يتم إلا أمعن فى القراءة والفهم والتتبع كما سبقت الإشارة إليه ، والتنبيه عليه . (والله أعلم)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تعريف آخر لعلم الحديث دراية

وعرفه بعض شيوخنا فقال : (هو علم يعرف به أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف ، وعلو ونزول ، ورفع ووقف وقطع ، وكيفية التحمل والأداء ، وصفات الرجال ، وغير ذلك) .

وهذا التعريف أوفى من التعريف الذي ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله ، وفيه نوع إسهاب وإطالة ، فقوله (من صحة وحسن وضعف ، وعلو ونزول ورفع ، ووقف وقطع) لا ضرورة لذكره والإطالة به ، وكان ينبغي ترك بيانه للشرح ؛ والتعاريف تصان عن الإسهاب والإطالة .

شرح التعريف

قوله (علم) هو جنس في التعريف يشمل جميع العلوم ، وقد سبق بيانه لغة واصطلاحاً .

وقوله (يعرف به أحوال السند والمتن) فصل خرج به غيره من سائر العلوم ، لأن البحث فيها ليس عن أحوال السند والمتن .

والسند : هو الطريق الموصلة إلى المتن ، والمراد بالطريق إجمالا : رواة الحديث .

والمتن : ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني .

وسيأتي الكلام عن السند والمتن ومأخذ كل منهما قريباً مفصلا مستوفى إن شاء الله تعالى .

وأحوال السند والمتن منها ما هو عام يصح أن يتصف به كل واحد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

منهما ، ومنها ماهو خاص بالسند دون المتن ، ومنها ماهو خاص بالمتن دون السند .

وإلى الأحوال العامة أشار التعريف بقوله (من صحة أو حسن أو ضعف) ، فإن هذه الأوصاف يتصف بها السند ويتصف بها المتن ، فيقال : سند صحيح أو حسن ، أو ضعيف ، ويقال : متن صحيح أو حسن أو ضعيف .

والأصل أن المتن تابع السند يصح بصحته ، ويضعف بضعفه ، لكن ذلك ليس بلازم ولا مطرد ، فربما صح السند لاستجماعه شروط الصحة الظاهرة من اتصال وعدالة وتمام ضبط دون المتن لشذوذ به ، أو علة قادحة فيه . وربما صح المتن دون السند لعدم استجماعه شروط الصحة ، ويكون المتن قد صح من طريق آخر .

وإلى الأحوال الخاصة بالسند : أشار التعريف بقوله (من علو أو نزول) فإن العلو والنزول من أحوال السند وحده ، يقال : سند عال ، إذا قل عدد الرواة بين المسند فيه وبين رسول الله ﷺ بسند نظيف خال من الضعف . أو كان ذلك بالنسبة إلى إمام ذى صفة علية من الضبط والإتقان والحفظ والمعرفة مثل مالك بن أنس أو سفيان الثورى ، أو شعبة بن الحجاج ، وأضرابهم من الأئمة .

ويقال : سند نازل ، إذا كثر عدد الرواة فيه بين المسند وبين رسول الله ﷺ أو بينه وبين إمام ذى صفة علية ، ولكل منهما أنواع أخرى لبسط القول فيها مجال آخر .

وإلى الأحوال الخاصة بالمتن : أشار التعريف بقوله (ورفع ووقف وقطع) فإن هذه الأحوال لا يوصف بها إلا المتن ، يقال : هذا متن مرفوع ، وهذا موقوف ، وهذا مقطوع ، فالمرفوع هو المضاف إلى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النبي ﷺ ، والموقوف هو ماجاء عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ، والمقطوع ماجاء عن التابعين ومن دونهم من أقوال وأفعال .

والمراد بالإضافة هنا مجرد نسبة الحديث إلى من نسب إليه مطلقاً أعم من أن تكون هذه النسبة ثابتة أوغير ثابتة أوفيها تردد، ولولا ذلك ماساغ تقسيم الحديث إلى أنواعه المعروفة : الصحيح والحسن والضعيف .

وإذا وصف الحديث بما هو خاص بالسند فالمراد بكلمة الحديث السند وحده ، فإذا قلت: هذا حديث متصل أو منقطع أو مرسل أومعضل، فالمراد أن سنده متصل أو منقطع أو مرسل . . . الخ لاختصاص هذه الأوصاف بالسند .

وإذا وصف بما هو خاص بالمتن فقيل : هذا حديث مرفوع أو موقوف أو مقطوع فالمراد به المتن وحده .

وإذا وصف بما يعم سنده ومتنه كان المراد أن ذلك الوصف حاصل للسند والمتن جميعاً فإذا قيل : هذا حديث صحيح ، أو حسن ، أو ضعيف فالمراد بذلك حصول الوصف المذكور للسند والمتن جميعاً .

وإذا قيل : هذا حديث صحيح الإسناد : كان ذلك مؤذناً بعدم صحة المتن ، أو بالتردد فيه ، فإن وصف الصحة عام يصح أن يوصف به كل منهما ، فإذا خص به أحدهما أشعر ذلك بعدم حصوله للآخر أو بالتردد فيه ، ولذلك كان وصف الحديث بأنه صحيح أو حسن أقوى من وصفه بأنه صحيح الإسناد أو حسن الإسناد لذلك، وسيأتى مزيد تفصيل لذلك فى نوع « الحديث الحسن » .

وقوله (وكيفية التحمل والأداء) بالرفع معطوف على (أحوال السند والمتن) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والتحمل : هو الطريقة التى يأخذ بها التلميذ الحديث من الشيخ من سماع أو عرض أو إجازة أو مناولة .

والأداء : هو الطريقة التى يعطى بها الغير ما سبق أن تحمله ، وينبغى أن تكون مطابقة لكيفية التحمل ومعبرة عنها تعبيراً تاماً ، فإن حدثه الشيخ وحده قال (حدثنى) وإن كان معه غيره قال (حدثنا) وإن أجازه أو ناوله يقول (حدثنى إجازة ، أو مناولة) وهكذا .

وقوله (وصفات الرجال) هو أيضاً مرفوع عطفاً على (أحوال السند والمتن) وليس المراد الرجال بخصوصهم بل المراد الرواة عامة رجالا كانوا أم نساء، والمراد بصفاتهم : مايتصفون به من عدالة أو جرح من كل ماله مدخل فى قبول رواياتهم أو ردها ، وبيان درجة كل منهم فى هذا الشأن مثل قولهم : فلان ثقة ، فلان متقن ، أو إليه المنتهى فى التثبت ، أو لين الحديث ، أو كذاب ، أو دجال ، أو وضاع ، وهكذا .

وقوله (وغير ذلك) مرفوع أيضاً عطفاً على أحوال السند ، ويدخل فيه كل مايتعلق بهذا العلم ويدخل فيه ، مثل معرفة طبقات الرجال ، والأسماء والكنى والرواية بالمعنى ، ودرجات الكتب وأنواعها ، واصطلاحات أهلها ، إلى غير ماذكرناه ، والله وحده ولى التوفيق ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢ ـ ألفاظ يكثر ترددها فى هذا الفن

وتشتد الحاجة إلى معرفتها

الحديث ـ السنة ـ الخبر ـ الأثر ـ السند ـ المتن .

الحـــديث

الحديث لغة : أصله الجديد ، وقد استعمل كذلك فى الكلام لأنه يحدث شيئاً فشيئاً ، قال شيخ الإسلام : المراد بالحديث فى عرف الشرع ما يضاف إلى النبى ﷺ ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم .

واستعمال الحديث فى هذين المعنيين معروف مشهور يجرى على ألسنة العامة والخاصة ، يقولون : هذا قصر قديم ، وهذا قصر حديث ، ويقولون : هذا حديث عذب مفيد ، ويمتدحون فيقولون : فلان حديثه شيق تسمعه فيطربك ، وتتأمله فيعجبك .

والقرآن الكريم حديث بالمعنى الثانى أى أنه كلام منزل من الله تعالى ، قال سبحانه (فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين)(١) ، وقال : (الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابها مثانى تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله ذلك هدى الله يهدى به من يشاء من عباده ، ومن يضلل الله فماله من هاد)(٢) .

---

(١) سورة الطور : ٢٤

(٢) سورة الزمر : ٢٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما معناه فى إصطلاح المحدثين :فهو ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول، أو فعل ، أو تقرير ، أو وصف خلقى — بكسر الخاء وسكون اللام — أو خلقى - بضم الخاء واللام جميعاً - .

والحديث بهذا التعريف مقصور على ما أضيف إلى النبى ﷺ دون غيره من الصحابة والتابعين ، وهو الذى يتبادر إلى الأذهان عند الإطلاق .

تعريف آخر للحديث :

وللحديث تعريف ثان : يشمل التعريف السابق ويضم إليه (وما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم) .

وهذا التعريف أعم وأشمل ، ولعله أكثر استعمالا فى هذا الفن ، إذ به يتسنى تقسيم الحديث إلى أنواعه الثلاثة - بحسب مصدره الذى جاء منه ونسب إليه — التى هى المرفوع والموقوف والمقطوع .

شرح التعريف

قولنا (ما) أى حديث .

والمراد بالإضافة إلى النبى ﷺ أو إلى غيره : نسبة الحديث إليه مطلقاً أى أعم من أن تكون هذه النسبة ثابتة أو غير ثابتة أو فيها تردد ، وذلك ليشمل الصحيح والحسن والضعيف — بل والموضوع أيضاً .

ومعنى التقرير هنا : أن يفعل أحد فعلا أو يقول قولا أمام النبى ﷺ فيسكت ولا ينكره ، ومثل ذلك لو كان القول أو الفعل قد وقع بعيداً عنه ، إذا بلغه بطريق بين ثم سكت ولم ينكره .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإنما كان التقرير حديثاً مرفوعاً ، وصار بذلك حجة فى دين الله ، لأن منصب رسول الله ﷺ أعلى وأجل من أن يقرر منكراً أو يسكت عن بيانه ، فسكوته عن البيان نوع من البيان .

والمراد بالوصف الخلقى — بكسر الخاء وسكون اللام نسبة إلى الخلقة — ما كان راجعاً إلى صفاته الظاهرة مثل ماروى عن عائشة أنه ﷺ (لم يكن بالطويل البائن ، ولا بالقصير المتردد)(١) .

وقول أبى هريرة (مارأيت شيئاً أحسن من رسول الله ﷺ ، كأن الشمس تجرى فى وجهه ، وإذا ضحك يتلألأ فى الجدر)(٢) .

والمراد بالوصف الخلقى — بضم الخاء واللام — ما كان راجعاً إلى أخلاقه العظيمة وأوصافه الباطنة مثل قول ابن عباس (كان رسول الله ﷺ أجود الناس بالخير ، وكان أجود ما يكون فى رمضان حين يلقاه جبريل ، وكان جبريل يلقاه كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن ، فلرسول الله ﷺ أجود بالخير من الريح المرسلة)(٣) .

وقول عائشة رضى الله عنها (ماخير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا أخذ أيسرهما مالم يكن إثماً ، فإن كان إثماً كان أبعد الناس عنه ، وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه فى شىء قط إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم لله تعالى)(٤) .

---

(١) رواه أبو نعيم فى دلائل النبوة .
(٢) رواه أحمد والترمذى وابن حبان .
(٣) متفق عليه .
(٤) متفق عليه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد يجتمع الوصفان: الخلق والخلق فى حديث واحد وذلك مثل حديث أنس رضى الله عنه قال: «ما مسست ديباجا ولا حريرا ألين من كف رسول الله ﷺ، ولا شممت رائحة قط أطيب من رائحة رسول الله ﷺ ولقد خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين، فما قال لى: أف قط، ولا قال لشىء فعلته: لم فعلته ولا لشىء لم أفعله: ألا فعلت كذا»(١).

وأما أقوال الصحابة رأفعالهم فأمثلتها كثيرة لا تخفى.

فمن أشهر أقوالهم قول أبى بكر الصديق رضى الله عنه فى شأن مانعى الزكاة (والله لو منعونى عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه)(٢) وقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى قتل الجماعة قصاصا بالواحد (والله لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعا)(٣) وقولته المشهورة التى ذهبت مثلا (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا)، وما روى عنهم من أقضية وفتاوى.

ومن أفعالهم الواضحة جمعهم للقرآن الكريم وقتالهم لمانعى الزكاة، والمرتدين فى عهد الصديق. وقتالهم للفرس والروم فى عهد الفاروق.

أما أقوال التابعين وأفعالهم فقد وعت كتب العلم كثيرا منها، من أظهرها وأشهرها ما رواه البخارى فى صدر كتاب الإيمان من صحيحه تعليقا

---

(١) متفق عليه.

(٢) متفق عليه.

(٣) أخرجه مالك فى الموطإ والبيهقى والبخارى وله طرق مختلفة — انظر التلخيص الحبير ٣/٢٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عن عمر بن عبد العزيز أنه قال (إن الإيمان فرائض وشرائع ، وحدودا وسننا ، فمن استكملها استكمل الإيمان ، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان ، فإن أعش فسأبينها لكم حتى تعملوا بها ، وإن أمت فما أنا على صحبتكم بحريص) .

وما رواه مسلم فى مقدمة صحيحه عن محمد بن سيرين (إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم) .

ومن ذلك جمعهم للسنن وتدوينهم للأحاديث إلى غير ذلك .

وإنما لم نذكر أمثلة لأقوال النبى ﷺ وأفعاله لأنها اللباب ، والأصل الأول فى هذا الباب ، وغيرها إنما هو تبع لها ، ومستمد منها ، ثم هى واضحة ظاهرة ، مشتهرة منتشرة ، ومع ذلك فهذه طائفة من أقواله وأفعاله ﷺ نسوقها تبركا بها ، واستضاءة بنورها .

يقول ﷺ (إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرىء مانوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ماهاجر إليه)(١) .

ويقول (من يرد الله به خيراً يفقه فى الدين ، وإنما أنا قاسم والله يعطى ، ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله ، لا يضرهم من خالفهم حتى يأتى أمر الله)(٢)

ويقول (أناسيد ولد آدم ولا فخر ، وأنا أول من تنشق عنه الأرض

---

(١) متفق عليه .

(٢) متفق عليه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا فخر ، وأنا أول شافع، وأول مشفع ، بيدى لواء الحمد يوم القيامة : آدم فمن دونه تحت لوائى)(١) .

ويقول (أنا العاقب الذى ليس بعده نبى) (٢) .

ويقول (إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم)(٣) .

ويقول (اتق الله حيثما كنت ، وأتبع السيئة الحسنة تمحها ، وخالق الناس بخلق حسن)(٤) .

ويقول (من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه)(٥) .

ويقول (لا تحقرن من المعروف شيئاً ، ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق)(٦) .

ويقول (كل معروف صدقة)(٧) .

ويقول (خيركم من تعلم القرآن وعلمه)(٨) .

---

(١) رواه مسلم .
(٢) متفق عليه .
(٣) رواه مسلم .
(٤) رواه الترمذى ، وقال : حديث حسن .
(٥) رواه الترمذى وهو حديث حسن .
(٦) رواه مسلم .
(٧) رواه البخارى .
(٨) رواه البخارى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويقول (إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ، ويضع به آخرين)(١) .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال (إذا قام أحدكم من الليل فليفتتح الصلاة بركعتين خفيفتين)(٢) .

وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل افتتح صلاته بركعتين خفيفتين)(٣) .

وعنها أنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر الأواخر من رمضان أحيا الليل كله ، وأيقظ أهله ، وجد ، وشد المئزر(٤) .

---

(١) رواه مسلم .
(٢) رواه مسلم .
(٣) رواه مسلم .
(٤) متفق عليه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السنة

السنة لغة : الطريقة والسيرة مطلقاً حسنة كانت أم سيئة ، وفى صحيح مسلم من حديث جرير بن عبد الله مرفوعا (من سن فى الإسلام سنة حسنة فعمل بها بعده كتب له مثل أجر من عمل بها ، ولا ينقص من أجورهم شيء ، ومن سن فى الإسلام سنة سيئة كتب عليه مثل وزر من عمل بها ، ولا ينقص من أوزارهم شيء) .

معنى السنة إصطلاحا :

للسنة فى اصطلاح المحدثين ثلاثة تعاريف مشهورة ، فهى ترادف الحديث فى التعريفين السابق ذكرهما له ، ولها تعريف آخر هو (ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقى أو خلقى ، وسيره ومغازيه ، وسائر حركاته فى يقظته ومنامه ، وبعض أخباره قبل البعثة) .

وذلك مثل تحنثه فى غار حراء — والتحنث التعبد — ، وما عرف عنه من كرم الأخلاق وحسن السيرة ، وفضه للخلاف الذى شجر بين قريش بشأن وضع الحجر الأسود فى مكانه عند بناء الكعبة .

لأن هذه أمور يستفاد منها ما كان عليه ﷺ من كريم الفعال ، وحميد الخصال — مثل قول خديجة رضى الله عنها حين رجع ﷺ يرجف فؤاده فى أول الوحى عليه (والله لا يخزيك الله أبدا ، إنك لتصل الرحم ، وتحمل الكل ، وتقرى الضيف ، وتكسب المعدوم ، وتعين على نوائب الحق . .) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومثل أنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، وأنه كان مشهوراً عندهم بالصدق ، وأنه كان يلقب بالأمين — فمثل ذلك ينتفع به فى إثبات نبوته ، وذلك كما قال هرقل ملك الروم فى حديثه مع أبى سفيان وكان إذ ذاك لا يزال على كفره وشركه : (هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ قال : لا ، ثم قال هرقل بعد ذلك : فقد كنت أعلم أنه لم يكن ليذر الكذب على الناس ويكذب على الله) .

معان اصطلاحية أخرى للسنة :

وللسنة معان اصطلاحية أخرى عند علماء الفنون : —

فعلماء أصول الفقه لما كانت عنايتهم بالأدلة قصروا معنى السنة على الأدلة فهى عندهم (ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير فقط) .

وبعض هؤلاء يعللها على ما عليه عمل أصحاب رسول الله ﷺ سواء كان فى القرآن الكريم أو فى سنته ﷺ .

وأما الفقهاء فهى عندهم أحد الأحكام الخمسة المعروفة (وهى الفرض ، والسنة ، والمباح ، والمكروه ، والحرام) وعرفوها بأنها (الطريقة المسلوكة فى الدين من غير افتراض ولا وجوب) أوهى (مايثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه) .

والدعاة والناصحون يريدون بالسنة فى كلامهم (الأمر الثابت فى الدين أعم من أن يكون فرضاً أو واجبا) فهى عندهم (ما قابل البدعة يقولون : هذا الأمر سنة ، وهذا بدعة .

ويظهر المراد بكلمة السنة بالسياق والقرائن .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخبر

تعريفه لغة :

هو اسم لما ينقله الناس أو يتحدثون به ، ويجمع على أخبار مثل سبب وأسباب ، والخبر : هو ما أحتمل الصدق والكذب لذاته .

تعريفه اصطلاحاً :

يطلق الخبر فى هذا الفن بمعنى الحديث فيكون له ما للحديث من تعاريف .

وقيل - وهذا تعريف آخر - : الحديث : ماجاء عن النبى ﷺ والخبر : ماجاء عن غيره .

الأثر

تعريفه لغة :

الأثر لغة : بقية الشيء ، ويجمع على آثار كسبب وأسباب .

إطلاقاته اصطلاحا :

يطلق الأثر فى هذا الفن على ما أثر ونقل عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة والتابعين ، ولذلك فالمشهور أنه مرادف للحديث فى ماله من تعريفات ، وللحديث — كما سبق — تعريفان .

وقد اشتهر أن الأثر يطلق عند فقهاء خراسان على مايروى عن الصحابة موقوفاً عليهم من أقوالهم وأفعالهم ونحوها ، فهذا إطلاق ثالث .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد يطلق الأثر على ما يقابل الحديث المرفوع فيكون شاملا لما هو موقوف على الصحابة ومن دونهم من التابعين وأتباعهم ، فهذا إطلاق رابع .

والتفسير بالمأثور : هو التفسير بالوارد عن رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين لهم بإحسان .

وكثيراً ما أطلق المحدثون على مصنفاتهم الجامعة بين المرفوع والموقوف على الصحابة ومن دونهم (السنن والآثار) مريدين بالسنن الأحاديث المرفوعة ، وبالآثار الأحاديث الموقوفة على الصحابة والتابعين .

السند والمتن

تدور معظم مباحث هذا الفن حول هاتين الكلمتين ، لذلك وجب أن يكون طالب علم الحديث على معرفة تامة بهما .

أولا : السند :

فالسند : هو الإخبار عن طريق المتن .

ومن عرفه بأنه : رواة الحديث الموصلون إلى متنه ففي ذلك تسامح وتجوز ، ذلك لأن السند يشمل الرواة والصيغ التي وقع بها التحمل والأداء ، والعلقة الحاصلة بين هؤلاء الرواة مما ينبىء عن اتصال السند أو انقطاعه ، أو احتماله للأمرين .

وسمي سنداً لأنه سند المحدثين وحجتهم في الحكم على الحديث بما يستحقه من صحة أو حسن أو ضعف — هذا هو الأظهر فيه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد ذكر ابن جماعة له وجهين فقال : وأخذه إما من السند ، وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبـــل ، لأن المسند يرفعه إلى قائله ، أو من قولهم : فلان سند : أى معتمد ، فسمى الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ فى صحة الحديث وضعفه عليه .

الإسناد

هذا ومما يجدر بيانه معنى كلمة (الإسناد) ، وهو رفع الحديث إلى قائله ، قال الطيبى : والسند والإسناد متقاربان فى معنى اعتماد الحفاظ فى صحة الحديث وضعفه عليهما ، وقال ابن جماعة : المحدثون يستعملون السند والإسناد لشىء واحد .

المسند

وأما (المسند):— بكسر النون اسم فاعل من أسند — فهو من ألقاب المحدثين وهو من يروى الحديث بإسناده ، وسيأتى له مزيد بيان .

وأما المسند : — بفتح النون اسم مفعول من أسند — فله ثلاثة إطلاقات :

أحدها : أنه قد يكون وصفاً للحديث — وفيه حينئذ ثلاثة مذاهب .

(ا) أشهرها : أنه المرفوع المتصل .

(ب) ثانياً أنه المرفوع مطلقاً متصلا أو غير متصل .

(جـ) ثالثها : أنه المتصل مطلقاً مرفوعاً كان أو موقوفاً .

ثانيها : الكتاب الذى جمع فيه ما أسند الصحابة ، مثل مسند أحمد بن حنبل ، مسند أبى داود الطيالسى ، مسند الحميدى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثها : أن يطلق ويراد به الإسناد فيكون مصدراً كمسند الشهاب ، ومسند الفردوس ، أى أسانيد أحاديثهما .

المتن

وأما المتن فهو (ألفاظ الحديث) ولهم فى بيانه عبارات : —

قال الطيبى (هو ألفاظ الحديث التى تتقوم بها المعانى) .

وقال ابن جماعة : (هو ما ينتهى إليه غاية السند من الكلام) من المماتنة ، وهى المباعدة فى الغاية ، لأنه غاية السند ، أو من متنت الكبش : إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها ، فكأن المسند استخرج المتن بسنده ، أو من المتن ، وهو ما صلب وارتفع من الأرض ، لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله ، أو من تمتين القوس ، أى شدها بالعصب ، لأن المسند يقوى الحديث بسنده .

بيان ذلك بمثال : ما رواه الإمام البخارى فى صحيحه فى كتاب الإيمان باب حلاوة الإيمان — قال :

حدثنا محمد بن المثنى ، قال : حدثنا عبد الوهاب الثقفى ، قال : حدثنا أيوب ، عن أبى قلابة ، عن أنس ، عن النبى ﷺ قال « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله ، وأن يكره أن يعود فى الكفر كما يكره أن يقذف فى النار » .

فإن قول البخارى (حدثنا محمد بن المثنى إلى آخر الرواة المذكورين ، إلى من رفع إليه الحديث وهو النبى ﷺ هنا) يسمى سنداً ، ويسمى كذلك طريقاً لأنه موصل المتن ، ويسمى كذلك مخرجاً للحديث كما يكون أحد مخارج الحديث .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثم إن الإخبار عنهم وحكايتهم هو المعبر عنه بالإسناد ، وبعبارة أخرى فالإسناد هو ذكر السند وحكايته .

وراوى هذا الحديث بإسناده — وهو هنا الإمام البخارى — يسمى مسنداً — بكسر النون — .

والذى انتهى إليه السند من الكلام وهو قول الرسول ﷺ هنا (ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان إلى آخره هو المتن .

هذا وللقرائن هنا مدخل قوى فى بيان المراد من هذه الألفاظ التى تطلق بإزاء معان شتى ، وإليك طائفة من عباراتهم مع بيانها ليتضح أمامك الحال ويزول الإشكال .

فإذا قيل : (أسند الحديث) فهو من الإسناد بمعنى رفع الحديث إلى قائله .

وإذا قيل : (رواه بإسناده) فالمعنى بسنده ، ومنه قولهم (إسناد متصل) .

وإذا قيل : (مسند أحمد) فهو الكتاب كما سبق بيانه .

وإذا قيل (مسند هذا الحديث قوى) فمعناه السند .

وإذا قيل : (هو حديث مسند وليس منقطعاً) كان المراد أنه متصل بقرينة المقابلة فالذى يقابل المنقطع هو المتصل دون غيره .

وإذا قيل : (روى هذا الحديث مسنداً وروى موقوفاً) كان المراد بالمسند المرفوع إلى النبى ﷺ خاصة بقرينة المقابلة أيضاً كما سبق بيانه .

وقس على هذا ما أشبهه ، واستعن بالله ، فإنه لاحول ولا قوة إلا به ، ولا ملجأ منه إلا إليه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣ — ألقاب المحدثين

المحدثون وصف أطلقته الأمة على المشتغلين بحديث رسول الله ﷺ جمعاً وتدويناً، وتأليفاً وتصنيفاً، وشرحاً وبياناً ونقداً وتمحيصاً. ثم إن علماء الحديث تواضعوا فيما بينهم على ألقاب تبين درجة كل منهم فى هذا الشأن، ومبلغه من هذا العلم، وهى ستة: أدناها المسند، وأعلى منه المحدث، ثم الحافظ، ثم الحجة، ثم الحاكم، ثم أمير المؤمنين فى الحديث وهو أعلاها، وإليك بيانها وأقوال أهل الحديث وأئمته فيها على الترتيب.

١ — المسند:

المسند: هو كل من يروى الحديث بإسناده سواء كان عالماً بما يرويه، كالإمام البخارى ومسلم وغيرهما من الأئمة، أوليس له من علم به إلا مجرد روايته ونقله مثل كثير من طلاب الحديث والمشتغلين به.

ومن هذا البيان نعلم أن لفظ المسند وصف للمحدث لا يراد به بيان درجة المحدث ومنزلته فالبخارى — مثلا — وصل فى هذا الشأن إلى أعلى الدرجات، ومع ذلك يسمى مسنداً باعتبار أنه يروى الحديث بإسناده. وقد يكون لفظ المسند درجة للمحدث إذا لم يكن له وصف فوقه.

ولا يفوتنى أن أنبه إلى أن المسند يسمى راوياً أيضاً، فالراوى والمسند عند المحدثين بمعنى واحد، والله أعلم.

٢ — المحدث:

اختلفت عبارات أهل العلم فى التعريف بالمحدث مابين مطول ومختصر، ومتشدد ومقتصد:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ـ فمن أيسر ماذكر فى تعريفه ماقاله العلامة طاهر الجزائرى : هو من تحمل الحديث رواية ، واعتنى به دراية .

والعلامة طاهر الجزائرى من علماء القرن الرابع عشر الهجرى وقد توفى سنة ١٣٣٨ هـ .

ـ وقال فتح الدين بن سيد الناس : المحدث فى عصرنا من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع مرويات ، واطلع على كثير من الرواة والروايات فى عصره ، وتميز فى ذلك ، حتى عرف فيه خطه ، واشتهر فيه ضبطه .

وابن سيد الناس هو : أبو الفتح محمد بن محمد اليعمرى الأندلسى المصرى الشافعى المتوفى سنة ٧٣٤ هـ فهو من علماء القرن الثامن الهجرى .

ـ وقال الإمام العراقى : هو من يكون له كتب وقراءة ، وسمع ووعى ، ورحل إلى المدائن والقرى ، وحصل أصولا من متون الأحاديث ، وفروعاً من كتب المسانيد والعلل التى تقرب من ألف تصنيف .

ـ وقال تاج الدين السبكى : هو من عرف الأسانيد والعلل ، وأسماء الرجال ، والعالى والنازل ، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون ، وسمع الكتب الستة ومسند أحمد بن حنبل وسنن البيهقى ومعجم الطبرانى ، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية .

هذا واختلاف عباراتهم راجع إلى اختلاف مذاهبهم فى هذا . وأرجعه بعض شيوخنا إلى اختلاف درجات من يطلق عليهم هذا الوصف ، وأن أدنى درجات المحدث أن يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية — ثم كلما ازداد فى ذلك وكثر حفظه ومعرفته ارتفعت درجته ، والله أعلم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣ — الحافظ :

ذهب المتقدمون من أئمة الحديث إلى أن المحدث والحافظ بمعنى واحد، فما كانوا يطلقون على الرجل محدثاً حتى يكون حافظاً ولذلك كانوا يعرفون كلا منهما بما يعرفون به الآخر .

أما من جاء بعدهم فقد ذهبوا إلى التفرقة بينهما ، وجعلوا مرتبة الحافظ أعلى من مرتبة المحدث ، ثم بعد اتفاقهم على ذلك اختلفت عباراتهم فى بيانه كما اختلفوا من قبل فى تعريف المحدث :

— قال الإمام على القارى : الحافظ من أحاط بمائة ألف حديث .

— وقال أستاذنا الشيخ محمد على أحدين : الحافظ هو من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وعرف شيوخه وشيوخ شيوخه ومن فوقهم طبقة بعد طبقة بحيث يكون من يعرفه من كل طبقة أكثر ممن لا يعرفه ، وقد حفظ مائة ألف حديث متناً وإسناداً ولو بطرق متعددة ، ووعى مايحتاج إليه .

— وقال أبو الفتح ابن سيد الناس : الحافظ من توسع فى علمه عن المحدث حتى عرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون مايعرفه عن كل طبقة أكثر مما يجهله منها .

هذا واختلاف عباراتهم فى بيان من يستحق لقب الحافظ هل هو راجع إلى اختلاف مذاهبهم أو لاختلاف درجات الحفاظ ؟ من شيوخنا من رجح الثانى ، والظاهر أن الأول هو الذى عليه المعول .

٤ — الحجة :

وهو من بلغ فى الحفظ والإتقان لعلوم الحديث رواية ودراية مبلغاً أصبح به حجة عند الناس عامهم وخاصهم ، وأن تكون أدنى درجاته

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فى الحفظ ثلثمائة ألف حديث متناً وإسناداً ولو بطرق متعددة مع معرفته ووعيه لما يحتاج إليه منه .

واختلافهم فى من يطلق عليه لفظ الحجة وارد هنا كذلك لأنه قد يختلف باختلاف العصر . وهم متفقون على أن الحجة مرتبته أعلى من مرتبة الحافظ والله أعلم.

٥ — الحاكم :

عرفه الإمام على القارى فقال: هو الذى أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متناً وإسناداً ، وجرحاً وتعديلا وتاريخاً ونحو ذلك مما يتعلق بها من ناحية هذا الفن ، ونسب هذا التعريف لجماعة من المحققين .

ومن العلماء من اكتفى فى تعريفه بأنه : من عرف معظم الأحاديث ، وعرف مايتعلق بها .

ومنهم من عرفه بالعدد فقال : هو من حفظ ثلثمائة ألف حديث فأكثر ، أى وعرف أسانيدها ومتونها ورجالها ومايتعلق بها إلى غير ذلك والله أعلم .

٦ — أمير المؤمنين فى الحديث :

وهو من تبحر فى علمى الحديث رواية ودراية ، وأحاط علمه بجميع الأحاديث ورواتها جرحاً وتعديلا ، وبلغ فى حفظ كل ذلك الغاية ، ووصل فى فهمه لها إلى النهاية ، وجرب فى كل ذلك فلم يأخذ عليه آخذ ، ولم يلحق به لاحق ، وحاز قصب السبق فى كل ذلك .

قالوا : وإنما سمى بذلك ، لأنه خليفة رسول الله ﷺ فى أداء السنن إلى المسلمين . وهو اصطلاح لأهل الحديث مأخوذ من حديث ضعيف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رواه الطبرانى عن على رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « اللهم ارحم خلفائى قلنا : يارسول الله ، ومن خلفاؤك ؟ قال : الذين يأتون من بعدى يروون أحاديثى وسنتى » وهو حديث ضعيف كما فى الجامع الصغير. فمن هذا الحديث أخذ أهل هذا العلم اصطلاحهم فسموا من رقى فى مراتبه إلى أعلاها أمير المؤمنين فى الحديث . ولذلك لم يظفر به إلا الأفذاذ من أئمة هذا الشأن مثل مالك بن أنس ، وسفيان الثورى ، وشعبة بن الحجاج ، ومحمد بن اسماعيل البخارى ، والحافظ ابن حجر العسقلانى فرضى الله عنهم وأرضاهم ، ونفعنا بهم وبعلومهم آمين . والله أعلم ، وهو أجل وأحكم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث الصحيح

ينقسم الحديث عند أهله إلى صحيح وحسن وضعيف

فالحديث الصحيح : هو الحديث الذى اتصل سنده بنقل عدل تام الضبط ، عن مثله إلى منتهاه ، ولا يكون شاذا ، ولا معلا .

بيان التعريف

الحديث المتصل : ما اتصل إسناده مرفوعا كان أو موقوفا ، وذلك بسماع كل واحد من رواته ممن فوقه ، أو إجازته إلى منتهاه . فالحديث المتصل هو مالم يسقط من رواته أحد .

والعدل هنا : هو المسلم ، البالغ ، العاقل ، السالم من أسباب الفسق ، وخوارم المروءة . والمراد به عدل الرواية ، فيشمل الحر والعبد ، والذكر والأنثى ، والواحد والجماعة ، قال ابن حجر : المراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة ، والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة .

واشتراط الإسلام والبلوغ مراعى فى الأداء لا فى التحمل ، فإن الراوى يصح أن يؤدى حال إسلامه وبلوغه ما كان قد تحمله فى كفره أو صباه كما سيأتى تفصيل ذلك عند الكلام عن صفة من تقبل روايته .

والضابط . هو المتيقظ ، الحافظ لحديثه إن حدث من حفظه ، الضابط لكتابه إن حدث منه ، العالم بما يحيل المعنى ويغيره إن حدث بالمعنى .

فالضبط نوعان : ضبط صدر : وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء ، وضبط كتاب : وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدى منه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والمراد بكونه تام الضبط : بلوغه درجة الكمال بحيث إذا قورنت رواياته بروايات الثقات المتقنين وجدت موافقة لهم ، ولا تضر المخالفة اليسيرة ، ولا تقدح فى اتصاف الراوى بتمام الضبط .

وكلمة (إلى منتهاه) تجعل التعريف شاملا لما انتهى إلى النبى ﷺ وما انتهى إلى الصحابة والتابعين ، أى للمرفوع والموقوف والمقطوع .

وأما الحديث الشاذ : فهو ما خالف فيه الراوى الثقة من هو أوثق منه ، والشذود فى اللغة مطلق المخالفة .

وأما الحديث المعل : فهو الحديث الذى اطلع الناقد فيه على سبب خفى يقدح فى صحته مع أن ظاهره السلامة ، فالعلة فى اصطلاح المحدثين : سبب خفى يقدح فى صحة الحديث الذى ظاهره السلامة .

فهذه خمسة أوصاف لابد من تحققها فى الحديث ليحكم له بالصحة ، وهى اتصال سنده ، عدالة رواته ، تمام ضبطهم ، سلامته من الشذوذ ، سلامته من العلة القادحة .

إخراج المحترزات

فشرط اتصال السند : يخرج الحديث المعلق ، والمنقطع ، والمعضل ، والمرسل ، والمدلس ، والمرسل الخفى .

وشرط العدالة : يخرج أحاديث المجروحين لانتفاء العدالة فيهم ، وأحاديث المجهولين — عينا أو حالا — لعدم ثبوتها لهم .

وشرط تمام الضبط : يخرج أحاديث المغفلين الذى ساء حفظهم ، وقل ضبطهم ، وفحش غفلتهم ، وكثرت مخالفتهم للثقات المتقنين .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وشرط السلامة من الشذوذ : يخرج الحديث الشاذ .

وشرط السلامة من العلة القادحة : يخرج الحديث المعل .

والحديث الذى استكمل هذه الأوصاف هو الذى يحكم له بالصحة بلا خلاف بين المحدثين (١) .

شروط أخرى للصحيح مختلف فيها :

(١) تلك هى الشروط المتفق عليها بين جماهير أهل الحديث ، والتى استقر العمل عليها عندهم .

وهناك شروط أخرى ـ ذهب إلى القول بها بعض المشتغلين بالعلم ، منها المقبول الذى يمكن أن يكون مندرجاً فى الشروط الخمسة المذكورة ، ومنها ما قد يكون مصلوباً فى حال دون حال ، وعند ترجيح رواية على أخرى ، ومنها المردود الذى لا وجه له ، والذى يجب اطراحه والحذر منه .

وإليك هذه الشروط موجزة دون كبير عناء فى ردها أو مناقشتها فإن ما قد مناه لك كفيل بأن ينير لك الطريق و يأخذ بيدك إلى سواء السبيل .

١ — منها أن يكون راوى الصحيح مشهوراً بطلب العلم .

٢ — ومنها : أن بعضهم اشترط علمه بمعانى الحديث حيث يروى بالمعنى

٣ — ومنها : أن الصحيح لا يعرف برواية الثقات فقط ، وإنما يعرف بالفهم والمعرفة والسماع والمذاكرة .

٤ — ومنها : أن أبا حنيفة اشترط فقه الراوى ـ قال شيخ الإسلام : والظاهر أن ذلك إنما يشترط عند المخالفة ، أو عند التفرد بما تعم به البلوى

٥ — ومنها : أن الإمام البخارى اشترط ثبوت السماع لكل راو من شيخه ولم يكتف بإمكان اللقاء والمعاصرة ، وقيل : إن ذلك لم يذهب أحد إلى أنه شرط الصحيح بل للأصحية .

٦ — ومنها أن بعضهم اشترط العدد فى الرواية كما فى الشهادة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسباب اختلاف المحدثين فى الحكم على بعض الأحاديث :

وقد يختلف المحدثون فى الحكم على بعض الأحاديث بالصحة ، وذلك بسبب واحد من أمرين :

الأمر الأول : اختلافهم فى وجود هذه الأوصاف المشترطة فى الحديث الصحيح وتحققها فيه .

الأمر الثانى : اختلافهم فى اشتراط بعضها كما هو الشأن فى الحديث المرسل .

= (أ) فقد قال باشتراط رجلين عن رجلين إبراهيم بن علية .

(ب) وقال الجبائى : لا يقبل خبر العدل الواحد إلا إذا انضم إليه خبر عدل آخر ، أو عضده موافقة ظاهر الكتاب ، أو ظاهر خبر آخر أو يكون منتشراً بين الصحابة ، أو عمل به بعضهم .

وأطلق الأستاذ أبو نصر التميمى عن أبى على (الجبائى) أنه لا يقبل إلا إذا رواه أربعة .

وللمعتزلة فى رد خبر الواحد حجج وشبهات ظاهرها التثبت ، وحقيقتها رد السنن الثابتة ، وإخلاء أكثر المسائل عن الدلائل ، وقد أوردها أهل العلم وناقشوها ، وبينوا زيفها ، وثبتوا بالبراهين الساطعة ، وحجج العقل والنقل صحة خبر الواحد ، وأنه حجة لازمة إذا استوفى شروط القبول التى نص عليها أهل العلم . وقد نعود لهذا الموضوع بشىء من البسط والتفصيل فى مقام آخر ، والله الهادى إلى سواء السبيل ، هو حسبنا ونعم الوكيل .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والأمر الأول راجع إلى معنى تطبيقى عملى ، أما الثانى فراجع إلى معنى علمى نظرى .

ولتوضيح الأمر الأول نقول: إن الأوصاف المشترطة فى الحديث الصحيح هى اتصال السند ، والعدالة ، وتمام الضبط ، والسلامة من الشذوذ ، والسلامة من العلة القادحة ، وما من وصف من هذه الأوصاف إلا وهو عرضة للاختلاف فيه — فبينما يراه بعضهم متحققا ثابتا يرى غيره أنه ليس بثابت ولا متحقق ، فالسند قد يكون متصلا فى نظر بعض المحدثين ، غير متصل فى نظر غيرهم .

ورواة الحديث قد يكونون عدولا فى نظر بعض المحدثين ، فى حين يكون بعضهم مزحزحا عن مرتبة العدالة عند غيره ، وقد يكون هؤلاء الرواة جميعا متصفين بتمام الضبط فى نظر بعض المحدثين ، فى حين يكون بعضهم خفيف الضبط ، أو كثير الغلط عند غيرهم .

وقد يكون الحديث محفوظا فى نظر بعض المحدثين ، شاذا عند غيرهم ، وقد يكون الحديث سالما من العلة القادحة فى نظر بعضهم ، ويطلع فيه بعضهم فيه على علة قادحة تزحزحه عن مرتبة الصحة . وكل هذه الأمور توجب اختلافهم فى الحكم على بعض الأحاديث - وهى مع تنوعها وتعددها راجعة إلى شىء واحد ، هو وجود هذه الأوصاف المشترطة فى الصحيح ، أو انتفاؤها . وللإمام النووى فى مقدمته على صحيح مسلم كلام على هذه المسألة جميل ، وفيه مع إيجازه ألوان من التفصيل والتمثيل (١) فليرجع إليه من أراد .

ولتوضيح الأمر الثانى نقول : إن الحديث المرسل — مثلا — حديث فقد شرطا من شروط الصحة المذكورة ، وهو الاتصال ، وهو مختلف فى

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ١ / ١٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صحته وقبوله عند الأئمة ، فقد قبله بعضهم وحكم بصحته ، ورده آخرون وحكموا بضعفه ، ومنهم من قبله مطلقا ، ومنهم من قبله بشروط ، ومنهم من بالغ فقدمه على المتصل . وسيأتى — بعون الله وفضله — مزيد بيان لهذا كله فى نوع المرسل .

معنى قول المحدثين (صحيح) ومعنى قولهم (غير صحيح)

وإذا قال المحدثون عن حديث : إنه (صحيح) فمعنى هذا القول أنه استوفى شروط الصحة المذكورة ، وليس معناه أنه مقطوع به فى نفس الأمر ؛ فإنه لا تلازم بين صحة سند الحديث والقطع بصحة ذلك الحديث .

وكذلك إذا قالوا عن حديث : إنه (غير صحيح) فليس ذلك قطعا بأنه كذب فى نفس الأمر ، إذ قد يكون صدقا ، وإنما المراد أنه لم يصح إسناده على الوجه المذكور .

فوائد مهمة تتعلق بالحديث الصحيح

الفائدة الأولى :

الحديث الصحيح ينقسم إلى صحيح متفق عليه بين الأئمة لا خلاف فى صحته بين أحد منهم ، وصحيح مختلف فيه بينهم ، ويتنوع بحسب طرقه قلة وكثرة إلى مشهور وعزيز وغريب ، ثم إن درجات الصحيح تتفاوت فى القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات المذكورة التى تنبنى عليها الصحة .

وتنقسم باعتبار ذلك إلى أقسام يستعصى إحصاؤها على من يروم العد والحصر — ولهذا أطلق بعض أئمة الحديث أصح الأسانيد على بعضها : ووقع بين حفاظ الحديث وأئمته اختلاف فى ذلك .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والذى انتهى إليه التحقيق أنه لايحكم لإسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقا من غير قيد بل ينبغى أن يقيد بالصحابى أو بالبلد ، فيقال مثلا ، أصح الأسانيد عن ابن عمر : مالك عن نافع عنه ، وهى المعروفة بسلسلة الذهب .

ـ وأصح الأسانيد عن عائشة : هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عنها .

وأصح الأسانيد عن عبد الله بن مسعود : الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عنه .

وأصح الأسانيد عن على : محمد بن سيرين عن عبيدة ـ بفتح العين ـ السلمانى عنه وهكذا .

ويقال : أصح أسانيد المكيين سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار عن جابر .

وأصح أسانيد اليمانيين : معمر ، عن همام، عن أبى هريرة .

وأثبت أسانيد المصريين : الليث بن سعد ، عن يزيد بن أبى حبيب، عن أبى الخير ، عن عقبة بن عامر .

وأثبت أسانيد الخراسانيين : الحسين بن واقد ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه .

وأثبت أسانيد الشاميين الأوزاعى ، عن حسان بن عطيـــة ، عن الصحابة .

هذا وقد عنى الإمام جلال الدين السيوطى فى (تدريبه) بهذه المسألة وأورد فيها آراء وساق فيها نقولا وحكايات ، وبين سبب اختلاف أهل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث فى المسألة بأنه لم يكن عندهم استقراء تام ، وإنما رجح كل منهم بحسب ما قوى عنده خصوصا إسناد أهل بلده ، ونقل عن شيخ الإسلام قوله : مع أنه يمكن للناظر المتقن ترجيح بعضها على بعض من حيث حفظ الإمام الذى رجح وإتقانه ، وإن لم يتهيأ ذلك على الإطلاق فلا يخلو النظر فيه من فائدة لأن مجموع ما نقل عن الأئمة من ذلك يفيد ترجيح التراجم التى حكموا لها بالأصحية على ما لم يقع له حكم من أحد منهم . انتهى(١) .

كما عنى الأستاذ العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر فى كتابه (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث) للحافظ ابن كثير بإيراد هذه الأسانيد ، وتحريرها ، والزيادة عليها ، والإضافة إليها إذ قال : وقد نصوا على أسانيد جمعتها وزدت عليها قليلا وهى :

أصح الأسانيد عن أبى بكر : إسماعيل بن أبى خالد ، عن قيس بن أبى حازم ، عن أبى بكر .

ثم ساق ما قيل فيه : إنه أصح الأسانيد وما زاده مما أداه إليه اجتهاده عن سبعة عشر من الصحابة رضى الله عنهم ، وهم أبو بكر ، وعمر ، وعلى ، وعائشة ، وسعد بن أبى وقاص ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وأبو هريرة ، وأم سلمة ، وعبد الله بن عمرو ، وأبو موسى الأشعرى ، وأنس بن مالك ، وابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وعقبة بن عامر الجهنى ، وبريدة ، وأبو ذر رضى الله عنهم أجمعين .

كما حكى أن أئمة الحديث ذكروا إسنادين عن إمامين من التابعين يرويان عن الصحابة ، فإذا جاء حديث بأحد هذين الإسنادين فهو من أصح

---

(١) انظر تدريب الراوى ص ٧٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأسانيد ، وهما سعيد بن المسيب عن شيوخه من الصحابة ، وحسان بن عطية عن شيوخه من الصحابة .

الفائدة الثانية :

أول مصنف فى الصحيح المجـــرد صحيح الإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخارى المتوفى سنة ست وخمسين و مائتين من الهجرة (٢٥٦ هـ) .

والسبب فى ذلك ما رواه عنه إبراهيم بن معقل النسفى قال : كنا عند إسحاق بن راهويه فقال : لو جمعـــتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : فوقع ذلك فى قلبى فأخذت فى جمع الجامع الصحيح .

وعنه أيضا أنه قال : رأيت رسول الله ﷺ وكأننى واقف بين يديه وبيدى مروحة أذب عنه ، فسألت بعض المعبرين فقال لى : أنت تذب عنه الكذب ، فهو الذى حملنى على إخراج الجامع الصحيح ، قال : وألفته فى بضع عشرة سنة .

وقد كانت الكتب قبله ممزوجا فيها الصحيح بغيره ، وكانت السنن والآثار غير مدونة ولا مرتبة لسيلان أذهانهم وسعة حفظهم ، ولأنهم كانوا نهوا أولا عن كتابتها ، كما ثبت فى صحيح مسلم(١) خشية اختلاطها بالقرآن ، ولأن أكثرهم كان لا يحسن الكتابة ، فلما انتشر العلماء فى الأمصار

---

(١) وذلك ما رواه أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه ، عن النبى ﷺ أنه قال « لا تكتبوا عنى شيئا غير القرآن ، ومن كتب عنى شيئا غير القرآن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكثر الابتداع من الخوارج والروافض دونت ممزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين وغيرهم .

ثم تلاه فى تصنيف الصحيح تلميذه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين من الهجرة النبوية (٢٦١ هـ) .

وقد اتفق أهل العلم على أن هذين الكتابين أصح الكتب بعد القرآن العزيز ، وكتاب البخارى أصح (١) الكتابين وأكثرهما فوائد ، لما فيه من الاستنباطات الفقهية الدقيقة ، والنكت الحكمية الأنيقة ، وقيل (٢) كتاب مسلم أصح ، وقيل (٣) هما سواء

والصواب هو القول الأول ، وهو أن البخارى أصح الكتابين ، لأنه أشد اتصالا ، وأتقن رجالا ، وأبعد من الشذوذ والإعلال ، وكما قال الحافظ ابن حجر فى (النخبة) : فالصفات التى تدور عليها الصحة فى كتاب البخارى أتم منها فى كتاب مسلم وأسد ، وشرطه فيها أقوى وأشد .

بيان ذلك من وجوه :

(أولها) أن البخارى يشترط فى الراوى أن يكون قد ثبت لقاؤه لمن روى عنه ولو مرة ، أما مسلم فيكتفى بالمعاصرة ، والمعاصرة لا تفيد ثبوت اللقاء ، وإنما تفيد إمكانه فحسب .

ولا شك أن اشتراط الثبوت أقوى من اشتراط الإمكان ، ويظهر ذلك فى الحديث المروى بالعنعنة ونحوها ، فبينما يرى مسلم رحمه الله أنه حديث متصل إذا تعاصر الراوى بها مع المروى عنه فإن البخارى لا يرى ذلك حتى يثبت لقاؤه له ولو مرة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(ثانيها) أن الرجال الذين انتقدوا على البخارى دون مسلم أقل من الذين انتقدوا على مسلم دون البخارى .

فالرجال الذين انفرد البخارى بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلا المتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانون (٨٠) رجلا، والذين انفرد بالإخراج لهم مسلم دون البخارى ستمائة وعشرون رجلا المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون رجلا (١٦٠) .

ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه بالضعف أصلا أولى من التخريج ممن تكلم فيه . .

(ثالثها) أن الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيهم بضعف لم يخرج يكثر من تخريج أحاديثهم ، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ .

(رابعها) أن الذين انفرد البخارى بالإخراج لهم ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وعرف جيدها من غيره بخلاف مسلم فإن اكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين فمن بعدهم ، ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم عنهم .

(خامسها) أن الأحاديث التى انتقدت عليها نحو مائتى حديث وعشرة اختص البخارى منها بأقل من ثمانين (٨٠) .

ولا شك أن ما قل فيه الانتقاد أرجح مما كثر .

وقد قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر رحمه الله : اتفق العلماء على أن البخارى أجل من مسلم فى العلوم ، وأعرف بصناعة الحديث ، وأن مسلما

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تلميذه وخريجه ، ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى قال الدارقطنى : لولا البخارى ماراح مسلم ولا جاء ، ونذكر هنا ماقاله السمعانى رحمه فى (القواطع) أن الصحيح لا يعرف برواية الثقات فقط ، وإنما يعرف بالفهم والمعرفة ، والسماع والمذاكرة ، ولا شك أن للبخارى من ذلك كله الحظ الأوفر باتفاق أهل العلم وبشهادة شيوخه وتلاميذه وأقرانه .

مقارنة بين الكتابين فى التأليف والتبويب

وسياق الأحاديث

عنى أهل العلم بالمقارنة بين الكتابين فيما يتعلق بسوق الأحاديث ، وجمعها ، وتطريقها ، وكيفية إيرادها فالإمام البخارى يذكر طرق الحديث وأسانيده فى مواطن شتى ، وتحت تراجم دقيقة ، ولمناسبات ظاهرة واضحة حيناً ، خفية دقيقة فى أكثر الأحيان .

أما الإمام مسلم فقد اختص بجمع طرق الحديث فى مكان واحد فى مظنة واضحة لا تلتبس على أحد ، ولهذا فهو أسهل تناولا .

فكتاب البخارى لمن يستوعبه قراءة ودراسة ، ويبتغى التفقه فى الأحاديث واستنباط الخفى والدقيق من معانيها أعظم عائدة وأكثر فائدة .

وصحيح مسلم لمن يريد معرفة طرق الحديث وأسانيده واختلاف رواته وألفاظه أنفع وأقرب وأيسر ، والاستنباط منه أيسر كذلك .

قال الإمام النووى : وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة ، وهو كونه أسهل تناولا ، من حيث إنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به ، جمع فيه طرقه التى ارتضاها واختار ذكرها ، وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة ، فيسهل على الطالب النظر فى وجوهه واستثمارها ، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بخلاف البخارى فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة فى أبواب متفرقة متباعدة ، و كثير منها يذكره فى غير بابه الذى يسبق إلى الفهم أنه أولى به وذلك لدقيقة يفهمها البخارى منه ، فيصعب على الطالب جمع طرقه وحصول الثقة بجميع ماذكره البخارى من طرق هذا الحديث، وقد رأيت جماعة من الحفاظ المتأخرين غلطوا فى مثل هذا فنفوا رواية البخارى أحاديث هى موجودة فى صحيحة فى غير مظنتها السابقة إلى الفهم . والله أعلم(١) . انتهى .

الفائدة الثالثة :

لم يستوعب الشيخان الصحيح ، ولم يلتزما ذلك

ثم إن البخارى ومسلما رحمهما الله تعالى لم يستوعبا الصحيح ، ولم يلتزما ذلك ، بل هناك كثير من الصحيح يوجد فى كتب السنن والمسانيد وغيرها لم يخرجه الشيخان .

والأدلة على ذلك كثيرة شهيرة :

١ — فقد صح الرجلان أحاديث ليست فى كتابيهما ، رواها عنهم الثقات من المصنفين وغيرهم ، ولو أن الرجلين جمعا كل الصحيح لوجب أن تكون هذه الأحاديث فى كتابيهما .

٢ — وقد قال الإمام البخارى (ماأدخلت فى كتاب الجامع إلاماصح ، وتركت من الصحاح مخافة الطول) .

— وقال مسلم : (ليس كل شىء عندى صحيح وضعته ههنا ، وإنما وضعت ما أجمعوا عليه) .

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ١/١٤ ، ١٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال ابن الصلاح : يريد ماوجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه ، وإن لم يظهر اجتماعها فى بعضها عند بعضهم .

ورجح الإمام النووى فى شرح مسلم أن المراد ما لم تختلف الثقات فيه فى نفس الحديث متناو إسنادا ، لا ما لم يختلف فى توثيق رواته ، قال : ودليل ذلك أنه سئل عن حديث أبى هريرة (وإذا قرأ فأنصتوا) هل هو صحيح فقال : عندى هو صحيح ، فقيل : لم لم تضعه هنا ؟ فأجاب بذلك ، وفى هذه العبارة كلام للعلماء ساق معظمه الحافظ جلال الدين السيوطى فى التدريب فليرجع إليه من أراد المزيد ( ) .

فما ألزمهما به الدار قطنى وغيره من إخراج أحاديث على شرطهما لم يخرجاها ليس ذلك بلازم لهما لعدم التزامهما ذلك .

وقد عرض الإمام النووى رحمة الله لهذه المسألة بمزيد من التفصيل قال رحمه الله : ألزم الإمام أبو الحسن على بن عمر الدار قطنى رحمه الله وغيره البخارى ومسلما رضى الله عنهما إخراج أحاديث تركا إخراجها مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجا رواتها فى صحيحيهما بها ، وذكر الدارقطنى وغيره أن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم رووا عن رسول الله ﷺ ، ورويت أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن فى ناقليها ، ولم يخرجا من أحاديثهم شيئا فيلزمهما إخراجها على مذهبيهما .

— وذكر البيهقى أنهما اتفقا على أحاديث من صحيفة همام بن منبه ، وأن كل واحد منهما انفرد بأحاديث منها مع أن الإسناد واحد .

وصنف الدارقطنى وأبو ذر الهروى فى هذا النوع الذى ألزموهما .

---

(١) انظر ص ٩٨ من التدريب .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا الإلزام ليس بلازم فى الحقيقة ، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح ، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه ، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح ، كما يقصد المصنف فى الفقه جمع جملة من مسائله لا أنه يحصر جميع مسائله ، لكنهما إذا كان الحديث الذى تركاه أو تركة أحدهما مع صحة إسناده فى الظاهر أصلا فى بابه ، ولم يخرجاله نظيرا ولا ما يقوم مقامه فالظاهر من حالهما أنهما أطلعا فيه على علة إن كانا رواياه ، ويحتمل أنهما تركاه نسيانا أو إيثارا لترك الإطالة ، أو رأيا أن غيره مما ذكراه يسد مسده ، أو لغير ذلك والله أعلم (١) — انتهى .

ومعرفة هذه المسألة لها أهميتها البالغة ، فكثير من العامة وأشباههم يعتقدون أن الحديث لا يكون صحيحا ولا حجة فى الدين إلا إذا كان فى الصحيحين أو أحدهما — فإذا أوردت لأحدهم حديثا ليس فى الكتابين سألك عما إذا كان الحديث فى الصحيحين فإذا ما أجبت بالنفى ، وأن الحديث رواه مثلا أحمد فى (المسند) أو أبو داود فى (السنن) تردد ورد عليك استدلالك ، وأنف من قبول الحديث والأحكام التى جاء مقررا لها ، وهذا خطأ شنيع ، وجهل قبيح من وجوه : فإن كتابى البخارى ومسلم لم يستوعبا كل الصحيح ، ثم إن الحديث الحسن حجة فى الدين كالحديث الصحيح ، وإن كان دونه فى القوة كما سيأتى والحديث الحسن من نوع الصحيح عند بعض أئمة الحديث ، الذين قسموا الحديث إلى صحيح وضعيف فقط ، وأدخلوا الحسن فى نوع الصحيح .

قال ابن الصلاح رحمه الله : من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ، ويجعله مندرجا فى أنواع الصحيح لاندراجه فى أنواع ما يحتج به ، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبى عبد الله الحافظ فى تصرفاته ، وإليه يومىء فى

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ١/١٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تسميته كتاب الترمذى بالجامع الصحيح ، وأطلق الخطيب أيضا عليه اسم الصحيح وعلى كتاب النسائى (١) .

هذا وقد بحث أئمة الحديث عما فات الكتابين من الحديث الصحيح :

هل هو قليل أو كثير ، فقال الحافظ أبو عبدالله الأخرم :

ولم يفتهما إلا القليل ، ولكن أهل الحديث أنكروا على الرجل هذا القول ، وردوه عليه بأمور كثيرة :

— منها ماصرح به الإمام البخارى نفسه من قوله (أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، ومائتى ألف حديث غير صحيح) ، وقوله كذلك (وماتركت من الصحاح أكثر) .

— ومنها ما قاله ابن الصلاح : والمستدرك للحاكم كتاب كبير ، يشتمل مما فاتهما على شىء كثير ، وإن يكن عليه فى بعضه مقال ، فإنه يصفو له منه صحيح كثير .

عدد أحاديث الصحيحين :

قال ابن الصلاح : وجملة ما فى البخارى سبعة آلاف وخمسة وسبعون حديثا بالأحاديث المكررة ، وبغير المكررة أربعة آلاف .

وجملة ما فى كتاب مسلم بحذف المكرر نحو أربعة آلاف .

وقد عنى شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلانى بتحرير عدد الأحاديث التى اشتمل عليها صحيح البخارى ، وأعانه على ذلك قيامه بشرح

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح : التاسع - من تنبيهات وتفريعات - الحديث الحسن .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الكتاب فى مؤلفه القيم العظيم الذى يعتبر أو فى شروح الجامع الصحيح ألا وهو (فتح البارى بشرح صحيح البخارى) قال رحمه الله (ولقد عددتها وحررتها ، فبلغت بالمكررة — سوى المعلقات والمتابعات ستة آلاف وثلثمائة وسبعة وتسعين حديثا (٦٣٩٧) ، وبدون المكرر ألفين وستمائة حديث وحديثين (٢٦٠٢) ، وأكثرها مخرج فى أصول متونه ، والذى لم يخرجه مائة وستون (١٦٠) ، وفيه من المتابعات ، والتنبيه على اختلاف الروايات ثلثمائة وأربعة وثمانون (٣٨٤) — وهذا خارج عن الموقوفات والمقاطيع انتهى .

وهذا الذى ساقه ابن الصلاح رحمة الله من كلام البخارى ، وما بينه من أن (المستدرك) على الصحيحين للحاكم أبى عبدالله النيسابورى كتاب كبير ؛ وهو صحيح إلا قليلا منه للعلماء فيه كلام ، وعلى الرجل فيه نقد ، وما حرره الحافظ ابن حجر من عدد أحاديث صحيح البخارى دليل قاطع على ما ذهب إليه أهل العلم بالحديث من أن مافات كتابى البخارى ومسلم من الحديث الصحيح كثير لا قليل ، لأن قصد الرجلين كان جمع جملة من الصحيح ، لا استيعابه كما سبق بيانه .

الأحاديث الصحيحة خارج الصحيحين ومن أين تعرف :

هذا وقد بحث أهل العلم بالحديث عن الأحاديث الصحيحة الزائدة عما فى الصحيحين ، والكتب التى هى مظانها ، وطريقة أخذها .

قال الإمام النووى فى (التقريب) : ثم إن الزيادة فى الصحيح تعرف من السنن المعتمدة[(١)] : كسنن أبى داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن خزيمة ، والدار قطنى ، والحاكم ، والبيهقى ، وغيرها منصوصا على صحته ، ولا يكفى وجوده فيها إلا فى كتاب من[(٢)] شرط الاقتصار على الصحيح كابن خزيمة وأصحاب المستخرجات ، وقال العراقى : وكذا لو نص[(٣)] على صحته أحدهم ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ونقل عنه ذلك بإسناد صحيح كما فى سؤالات أحمد بن حنبل ،وسؤالات يحيى بن معين وغيرهما .

هذا والإمام النووى رحمه الله متابع فى هذا للحافظ ابن الصلاح الذى اختار أنه ليس لأحد أن يصحح فى هذه الأعصار ، وأنه لا يكفى عنده وجود الحديث بإسناد صحيح حتى يحكم بصحته ، بل لا بد أن ينص على صحته إمام من المتقدمين ، ومن عجب أن الإمام النووى يخالف ابن الصلاح فى مسألة التصحيح هذه ، ومع ذلك يوافقه فى ما بناه عليها من تفريعات . . ولنا إلى هذه المسألة عودة قريبة إن شاء الله تعالى [انظر صفحة ٨٨-٩٣]

مستدرك الحاكم .

واعتنى الحاكم أبو عبد الله النيسابورى بضبط(١) الزائد على الصحيحين فى كتابه (المستدرك) مما هو على شرطهما ، أو شرط أحدهما ، أو صحيح وإن لم يوجد شرط أحدهما . . معبرا عن الأول بقوله (صحيح على شرط الشيخين) وعن الثانى بقوله (هذا حديث صحيح الإسناد) ، وربما أورد فى هذا القسم ما لم يصح عنده منبها على ذلك .

قال ابن الصلاح : وهو واسع الخطو فى شرط الصحيح ، متساهل فى القضاء به ، فالأولى أن نتوسط فى أمره فنقول : ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به ، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه ، ويقارب فى حكمه صحيح أبى حاتم ابن حبان البستى رحمهم الله أجمعين . انتهى .

وهذا وقد أثار كلام ابن الصلاح فى المستدرك ، ورأيه فيما يقضى به لما فيه من أحاديث ؛ والأصل الذى بنى عليه هذا الرأى نقاشا وجدلا

(١) هذه عبارة ابن الصلاح رحمه الله ، ومعناها والله واعلم :جمعه وتقييده وكتابته ، التنبية على الحكم الذى يستحق كل حديث منه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بين علماء الحديث والمشتغلين به منذ أعلن الرجل آراءه هـــذه فى القرن السابع الهجرى ، فقد وافق العلماء ابن الصلاح على ما قاله من أن الحاكم واسع الخطو فى شرط الصحيح ، متساهل فى القضاء به ، ولـكنهم خالفوه بل أطبقوا على مخالفته فيما ينبغى القضاء به على الأحاديث التى أخرجها فى كتابه ، والتى أشار كلام ابن الصلاح إلى أنها تنقسم عنده إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما حكم الرجل بتصحيحه ، وقد صححه غيره من الأئمة المعتمدين وهو صحيح فى نظر ابن الصلاح .

الثانى : ما ظهرت فيه علة توجب ضعفه . وهو مقضى له عند ابن الصلاح بالضعف .

الثالث : مالم يحكم بتصحيحه أحد من الأئمة المعتمدين ، ولم يوجد ذلك فيه لغير الحاكم ، ولم تظهر فيه علة توجب ضعفه . فهذا دائر بين الصحة والحسن ، لأنه إن لم يكن صحيحاً فهو حسن .

وهذا كله مبنى على رأى ابن الصلاح أنه لا يجوز لأحد التصحيح فى هذه الأعصار .

وأعود فأقول : إن جمهرة علماء الحديث خالفوا ابن الصلاح فى هذه المسألة .

قال بدر الدين بن جماعة : والصواب أنه يتتبع ويحكم عليه بما يليق به من الحسن أو الصحة أو الضعف .

ووافق الحافظ العراقى الإمام بدر الدين ابن جماعة وقال : إن حكمه عليه بالحسن فقط تحكم . قال : إلا أن ابن الصلاح قال ذلك بناء على رأيه :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أنه قد انقطع التصحيح فى هذه الأعصار ، فليس لأحد أن يصححه ، فلهذا قطع النظر عن الكشف عليه .

هذا وقد نقد العلماء المتبحرون كتاب « المستدرك » ، وأبانوا فى ثنايا كلامهم عن علم دقيق ، ومعرفة وفهم وتحقيق ، وإن اختلفت آراؤهم فيه ما بين غال ومقتصد .

١ — قال أبو سعيد المالينى : طالعت المستدرك الذى صنفه الحاكم فلم أر فيه حديثاً على شرطهما .

٢ — قال الإمام الذهبى : وهذا إسراف وغلو ، وإلا ففيه جملة وافرة على شرطهما ، وجملة كثيرة على شرط أحدهما ، لعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب ، وفيه نحو الربع مما صح سنده وفيه بعض الشىء أوله علة .

وما بقى — وهو نحو الربع — فهو مناكير أو واهيات لا تصح ، وفى بعض ذلك موضوعات .

هذا وكلام الحافظ أبى عبد الله الذهبى كلام خبير ، فإنه قد اعتنى بتلخيص المستدرك ونقده ، وتعقب كثيراً منه بالضعف والنكارة ، وجمع جزءاً فيه الأحاديث التى فى المستدرك ، وهى موضوعة ، فذكر نحو مائة حديث .

٣ — قال شيخ الإسلام : وإنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية . قال : وقد وجدت فى قريب نصف الجزء الثانى من تجزئة ستة من المستدرك : إلى هنا إنتهى إملاء الحاكم ، ثم قال : وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة ، قال : والتساهل فى القدر المملى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤ — وذكر السخاوى أن الحاكم أدخل فى كتابه (المستدرك) عدة أحاديث موضوعة ، دله على تصحيحها إما التعصب لما رمى به من التشيع ، وإما غيره ، فضلا عن الضعيف وغيره ، بل يقال : إن السبب فى ذلك أنه صنفه فى أواخر عمره ، وقد حصلت له غفلة وتغير ، وأنه لم يتسر له تحريره وتنقيحه ، ويدل له أن تساهله فى قدر الخمس الأول منه قليل جداً بالنسبة لباقيه . ووجد عنده إلى هنا إنتهى إملاء الحاكم) .

٥ — وقال الحافظ ابن كثير القرشى : (إن الحاكم يلزمهما بإخراج أحاديث لا تلزمهما لضعف رواتها ، أو لتعليلهما ذلك ، فالقول بأنها على شرطهما أو شرط أحدهما غير صحيح .

وقال الحافظ ابن حجر : ووراء ذلك كله أن يروى بإسناد ملفق من رجالهما : كسماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس .

فسماك على شرط مسلم ، وعكرمة انفرد به البخارى ، فالقول بأن مثل هذا على شرطهما غلط .

ودق من هذا أن يروى الشيخان عن أناس ثقات ضعفوا فى أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم ، فيجىء عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيهم برجال كلهم فى الكتابين أو أحدهما ، فنسبته على أنه على شرط من خرج له غلط .

كأن يقال : هشيم عن الزهرى . كل من هشيم والزهرى أخرجا له ، فالإسناد إذن على شرطهما .

فيقال : ليس على شرط واحد منهما ، لأنهما إنما أخرجا عن هشيم من غير حديث الزهرى ، فإنه ضعيف فيه ، لأنه كان دخل إليه ، فأخذ عنه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حديثاً ، فلقيه صاحب له وهو راجع ، فسأله رؤيتها ، وكان ثم ريح شديدة فذهبت بالأوراق من يد الرجل ، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه ، ولم يكن أتقن حفظها ، فوهم في أشياء منها .

وكذا همام ضعف في ابن جريج ، مع أن كلا منهما أخرجا له ، لكن لم يخرجا له عن ابن جريج .

فعلى من يعزو إلى شرطهما أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه ولو في موضع من كتابه .

وكذا قال ابن الصلاح : من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه بأنه من شرط مسلم فقد غفل وأخطأ ، بل ذلك متوقف على النظر في كيفية رواية مسلم ، وعلى أي وجه اعتمد .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صحيح ابن حبان البستى

(التقاسيم والأنواع)

وأما قول ابن الصلاح : ويقاربه فى حكمه صحيح أبى حاتم بن حبان البستى فالمراد به كما قال الحافظ العراقى أنه يقاربه فى التساهل ، فالحاكم أشد تساهلا منه ، قال الحازمى : ابن حبان أمكن فى الحديث من الحاكم ، قيل : وما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح ، فإن غايته أنه يسمى الحسن صحيحا ، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن فى كتابه فهى مشاحة فى الإصطلاح ، وإن كانت باعتبار خفة شروطه فإنه يخرج فى الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس ، سمع من شيخه ، وسمع منه الآخذ عنه ، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع ، وإذا لم يكن فى الراوى جرح ولا تعديل ، وكان كل من شيخه والراوى عنه ثقة ، ولم يأته بحديث منكر فهو عنده ثقة ، وفى كتاب (الثقات) له رحمه الله كثير ممن هذا حاله ، ولأجل هذا ربما اعترض عليه فى جعله ثقات من لم يعرف حاله ولا اعتراض عليه ، فإنه لا مشاحة فى الاصطلاح ، وهذا دون شرط الحاكم ، حيث شرط أن يخرج عن رواة أخرج لمثلهم الشيخان فى الصحيح فالحاصل أن ابن حبان وفى بالتزام شروطه ، ولم يوف الحاكم(١) .

هذا ويعـــرف كتاب المسند الصحيح لابن حبان باسم (التقاسيم والأنواع) وقد قسمه الرجل على الأوامر والنواهى ، والأخبار ، والإباحات ، وأفعال النبى ﷺ ، ونوع كل قسم منها إلى أنواع ، قال أهل العلم : والكشف من كتابه عسر جداً ، وقد رتبه الأمير علاء الدين

---

(١) تدريب الراوى ١/١٠٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أبو الحسن علي بن بلبان الفارسي الحنفي النحوي المتوفى سنة ٧٣٩ هـ بكتاب سماه (الإحسان في تقريب ابن حبان) ، وعمل له الحافظ أبو الفضل العراقي أطرافا ، وجـــرد الحافظ أبو الهيثمي زوائده على الصحيحين في مجلد .

الفائدة الرابعة :

هذا وقد عنى الحفاظ بوضع المستخرجات على الصحيحين وغيرهما ، وقد ظفر الصحيحان بالنصيب الأوفر من ذلك ، وهذه الكتب أفادت العلم فوائد جليلة ، وهي دليل ناصع على جهود المحدثين ، وطول باعهم في رواية الحديث ، ومعرفة طرقه وأسانيده .

والاستخراج : أن يعمد المؤلف إلى كتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب على أن يجتمع معه في شيخه أو فيمن فوقه . هكذا عرفه الحافظ أبو الفضل العراقي .

قال تلميذه شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر : وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة في لفظ الحديث .

فوائد المستخرجات

قال الإمام النووي : وللكتب المخرجة على الصحيحين فائدتان : علو الإسناد ، وزيادة الصحيح ، فإن تلك الزيادات صحيحة لكونها بإسنادهما ، وعبارة ابن الصلاح : ثم إن التخاريج المذكورة على الكتابين يستفاد منها فائدتان : إحداهما : علو الإسناد ، والثانية : الزيادة في قدر الصحيح ، لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث يثبت صحتها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بهذه التخاريج ، لأنها واردة بالأسانيد الثابتة فى الصحيحين أو أحدهما ، وخارجة من ذلك المخرج الثابت ، والله أعلم . انتهى .

أما علو الإسناد فقـــد وضحه الإمام السيوطى بقوله : لأن مصنف المستخرَج لو روى حديثاً مثلا من طريق البخارى لوقع أنزل من الطريق الذى رواه به فى المستخرج ، مثاله : أن أبا نعيم لو روى حديثاً عن عبد الرزاق من طريق البخارى أو مسلم لم يصل إليه إلا بأربعة ، وإذا رواه عن الطبرانى عن الدبرى — بفتح الموحدة — عنه — أى عن عبد الرزاق — وصل باثنين .

وكذا لو روى حديثاً فى مسند الطيالسى من طريق مسلم كان بينه وبينه أربعة : شيخان بينه وبين مسلم ، ومسلم وشيخه ، وإذا رواه عن ابن فارس عن يونس بن حبيب عنه وصل باثنين .

أما الزيادة فى قدر الصحيح : فقد ذكر ابن الصلاح علتها وتبعه الإمام النووى ، وهى أن تلك الزيادات صحيحة لكونها بإسنادهما .

وقد عقب شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر بما يفيد بأن هذا ليس مسلماً على إطلاقه ، بل فيه تفصيل قال رحمه الله : هذا مسلم فى الرجل الذى التقى فيه إسناد المستخرج وإسناد مصنف الأصل وفيمن بعده ، وأما من بين المستخرج وبين الرجل — الذى التقى فيه الإسناد — فيحتاج إلى نقد ، لأن المستخرِج لم يلتزم الصحة فى ذلك ، وإنما جل قصده العلو ، فإن حصل وقع على غرضه ، فإن كان مع ذلك صحيحا أو فيه زيادة حسن حصلت اتفاقاً ، وإلا فليس ذلك همته . ثم قال : قد وقع ابن الصلاح فيما فر منه فى عدم التصحيح فى هذا الزمان ، لأنه أطلق تصحيح هذه الزيادات ثم علاها بتعليل أخص من دعواه ، وهو كونها بذلك الإسناد ، وذلك إنما هو من ملتقى الإسناد إلى منتهاه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا ولا تقتصر فوائد الاستخراج على هاتين الفائدتين ، بل له فوائد أخرى كثيرة نبه عليها السيوطى فى التدريب قال رحمه الله : لم يذكر المصنف — الإمام النووى — تبعا لابن الصلاح سوى هاتين الفائدتين ، وبقى له فوائد أخر :

٣ — منها القوة بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة : وذلك بأن يضم المستخرِج شخصا آخر فأكثر مع الذى حدث مصنف الصحيح عنه ، وربما ساق له طرقا أخرى إلى الصحابى بعد فراغه من استخراجه .

٤ — ومنها أن يكون مصنف الصحيح روى عمن مختلط لم يبين وقت سماعه ذلك الحديث فى هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده . فيبينه المستخرِج إما تصريحاً ، أو بأن يرويه عنه من طريق من لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط .

٥ — ومنها أن يروى فى الصحيح عن مدلس عنعن ، فيرويه المستخرِج بالتصريح بالسماع .

٦ — ومنها أن يروى صاحب الصحيح عن بهم ، كحدثنا رجل ، أو فلان وغيره ، أو حدثنا غير واحد ، فيعينه المستخرِج .

٧ — ومنها أن يروى عن مهمل ، كمحمد من غير ذكر ما يميزه عن غيره من المحمدين ، ويكون فى مشايخ من رواه من يشاركه فى الاسم ، فيميزه المستخرِج .

قال شيخ الإسلام : وكل علة أعل بها حديث فى أحد الصحيحين جاءت رواية المستخرج سالمة منها فهى من فوائده ، وذلك كثير جداً .

هذا والكتب المخرجة عليهما كثيرة : فللإمام أبى بكر الإسماعيلى ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والبرقانى ، ولأبى أحمد الغطريفى ، ولأبى عبد الله بن أبى ذهل ، ولأبى بكر بن مردويه لكل منهم مستخرج على صحيح البخارى .

ولأبى عوانة الاسفرايينى ، ولأبى جعفر بن حمدان ، ولأبى نعيم الأصبهانى ، وأبى عبد الله بن الأخرم وأبى ذر الهروى على كل من الكتابين — وغيرهم كثير(١) .

ولأبى بكر بن عبدان الشيرازى على الكتابين فى مؤلف واحد .

هذا وقد ذكر ابن الصلاح وغيره أن هذه الكتب لم يلتزم فيها موافقة الصحيحين ، فحصل فيها تفاوت فى اللفظ والمعنى ، ولذلك فإنه لا يجوز لأحد أن ينقل من هذه الكتب حديثاً ، ويقول : هو كذا فى البخارى أو مسلم أو فيهما إلا إذا قابل الحديث بما فى الكتابين ...

وهكذا ما أخرجه المؤلفون فى تصانيفهم المستقلة كالسنن الكبير للبيهقى ، وشرح السنة لأبى محمد البغوى ، وغيرهما مما قالوا فيه : أخرجه البخارى ومسلم ، فلا يستفاد من ذلك أكثر من أن البخارى أو مسلما أخرج أصل ذلك الحديث مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت فى اللفظ ، وربما كان تفاوتا فى بعض المعنى ، فقد وجدت فى ذلك ما فيه بعض التفاوت فى المعنى .

هذا ولم تقتصر كتب المستخرجات على الصحيحين فقط بل هناك كتب ألفت على سنن أبى داود والترمذى ومستدرك الحاكم وغيرها . وإن كان الصحيحان وبخاصة صحيح البخارى لهما النصيب الأوفر من ذلك .

---

(١) أنظر (ذ[illegible]) المسمى [illegible]

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معنى « التخريج أو الإخراج »

هذا ومما ينبغى لطالب الحديث معرفته أن الاستخراج غير التخريج والإخراج ، وقد تقدم بيان معنى الاستخراج من كلام الحافظ العراقى ، وشرطه من كلام الحافظ ابن حجر ، وبيان فوائده من كلام ابن الصلاح والنووى ثم السيوطى نقلا عن الحافظ ابن حجر رحمه الله ، وذكر طائفة من كتب المستخرجات .

أما التخريج فإن معناه يختلف بين المتقدمين والمتأخرين .

فمعناه عند المتقدمين من أهل القرون الثلاثة الأولى ذكر الحديث بسنده ، فإذا قالوا أخرجه البخارى أو مسلم أو غيرهما فالمعنى أنه رواه بسنده ، ولذلك فإن الحديث المعلق لا يقال فيه : أخرجه البخارى مثلا ، وإنما يقال فيه : رواه البخارى معلقا ، أو ورواه تعليقا .

أما المتأخرون — وهم الذين جاءوا بعد القرون الثلاثة الأولى — فالتخريج يقصد به عندهم : عزو الحديث ونسبته إلى مصدره الأصلى (١) ، مع بيان درجته من صحة أو حسن أو ضعف أو وضع. والمراد بالمصدر الأصلى: المصنف الذى أخرجه الأئمة المتقدمون بأسانيدهم مثل صحيح البخارى أو صحيح مسلم أو كتب السنن أو المسانيد أو غيرها ، والمراد بالمصدر الفرعى: ما جاء بعد ذلك ممن نقل عن هذه الكتب الأصلية وخرج منها ، مثل الجامع الصغير ، والجامع الكبير للسيوطى ، والترغيب والترهيب للحافظ المنذرى ، ورياض الصالحين للإمام النووى . فهذه الكتب وما شاكلها مصادر فرعية ،

فمن عزا إلى هذه المصادر وخرج منها اعتبر ذلك منه تقصيرا فى التخريج ، إلا إذا كانت الكتب الأصلية فى حكم المفقودة فلا حرج على من خرج من الكتب التى نقلت منها ، فكثير من الكتب التى أخرج منها السيوطى كتابيه :

(١) أو إلى مصادره الصلية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجامع الكبير والجامع الصغير — تعتبر فى حكم المفقودة فعلى من يخرج من الجامع الصغير حديثا رواه الطبرانى فى المعجم الصغير أو الشيرازى فى الألقاب مثلا أن : ينسب الحديث إلى مصدره الذى خرج عنه السيوطى ثم يذكر أن ذلك منقول عن السيوطى فى الجامع الصغير مثلا والله أعلم .

وكذلك إذا عزا إلى مصدر أصلى ممن لا يلتزم الصحة دون أن يبين درجة الحديث اعتبر تقصيرا كذلك ، بخلاف ما إذا عزاه إلى أحد كتب الصحة فإن هذه الكتب وبخاصة الصحيحان — لا يحتاج التخريج منها إلى بيان درجة الحديث ، فإنها بينة بمجرد نسبته إليهما .

وينبغى لمن أراد أن يخرج من كتاب أن يدرس مصطلحاته ، ويتبين طريقته ، ويدرس كذلك مختصراته ، ويقرأ كلام من علله أو شرحه أو على عليه ليصل إلى الحكم الدقيق قدر الإمكان ، فكتاب (المستدرك) للحاكم أبى عبد الله قصد به مصنفه جمع ما فات الشيخين من الحديث الصحيح مما هو على شرطهما أو على شرط أحدهما أو ليس على شرطهما كما سبق بيانه ، وقد اعترض على الحاكم فى الأصل الذى قام عليه التصنيف وهو الاستدراك نفسه ، واعترض عليه فى العمل[1] كذلك بأن كثيرا مما ذكره ، وادعى أنه على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما ليس كذلك ، وقد سبق تفصيل هذا الكلام ، ولكن الذى نريد إضافته هنا هو أن الحافظ أباعبدالله الذهبى لخص كتاب الحاكم ، ووافق صاحبه فى الحكم على كثير من الأحاديث ، وخالفه فى البعض ، وأبان ما فى الكتاب من ضعيف أو موضوع ، وجمع جزءا فى الأحاديث الموضوعة وهى فيه . ولهذا نراهم حين يخرجون من المستدرك يقولون عقب الحديث مثلا : أخرجه الحاكم فى المستدرك ، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وأقره الذهبى ، وربما قالوا بعد كلام الحاكم : تعقبه الذهبى بأن فيه فلانا واه ، أو مجمع على توهينه ، وهكذا .

(١) المراد بالعمل هنا : التطبيق على الصل الذى وضعه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مخرج الحديث

بقى أن نعرف ماذا يقصد المحدثون بقولهم : مخرج الحديث — بفتح الميم والراء — .

والجواب : أنهم يقصدون به سند الحديث أو رواة الحديث أنفسهم ، فهم يسمون مخرج الحديث كما يسمون سند الحديث فالمخرج على هذا اسم مكان . وحين عرف الإمام الخطابى رحمه الله الحديث الحسن بأنه : ما عرف مخرجه ، واشتهر رجاله ، فسر العلماء عرفان المخرج بأن معناه أنه حديث متصل لم يسقط من سنده أحد ، لأن سقوط أحد من سنده ينافى عرفان المخرج وقالوا: إن هذا احتراز عن الحديث المعلق والمرسل والمنقطع والمعضل وغيرها والله أعلم .

الفرق بين التخرج والاستخراج

التخرج - معناه عند المتقدمين ، المقصود به فى عرف المتاخرين - هل بيان درجة الحديث والحكم عليه جزء من التخريج

ماهى المصادر الأصلية والمصادر الفرعية

العزو إلى المصادر الصلية دون بيان درجة الحديث العزو إلى المصادر الفرعية - متى يغتفر العزو إلى المصادر الفرعية . ما الذى ينبغى عمله لمن أراد أن يخرج من كتاب من كتب السنة ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفائدة الخامسة :

الأحاديث المعلقة فى الصحيحين

الحديث المعلق فى اصطلاح المحدثين : ما حذف من مبتدإ إسناده راو أو أكثر ولو إلى آخر الإسناد ، مثاله : قال رسول الله ﷺ كذا و كذا ، قال ابن عباس كذا . قال مجاهد كذا . قال القعنبى كذا ، روى أبو هريرة كذا و كذا وما أشبه ذلك من العبارات .(١)

والأصل فى الحديث الذى فقد شرط الاتصال -- معلقا كان أومرسلا أو منقطعا أو معضلا — أنه حديث ضعيف . ذلك أن أول شروط صحة الحديث اتصال السند كما سبق ذكره ولكن أئمة الحديث فى ثنايا دراستهم للصحيحين وعنايتهم بما اشتملا عليه من أحاديث درسوا ما فيهما تعليقات ، وبينوا أن ما فيهما مما صورته صورة المنقطع ليس ملتحقا بالمنقطع فى خروجه من حيز الصحيح إلى حيز الضعيف ، وبينوا كذلك أن ذلك فى كتاب البخارى كثير جدا ، وأنه فى كتاب مسلم قليل جدا ، وأن هذه الأحاديث عند مسلم موصولة من جهات صحيحة ، لاسيما ما كان منها مذكورا على وجه المتابعة ففى نفس الكتاب وصلها ، وقد تكلم عليها الإمام النووى فى مقدمته على شرح مسلم حديثا حديثا .

---

(١) مثاله قول البخارى أو مالك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، وقال مجاهد إلخ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المعلقات فى صحيح البخارى

أما تعليقات البخارى فقد أجمل الكلام عنها ابن الصلاح فى كتابه ، ونقل الناس كلامه ، ولما جاء شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلانى ، ووجه عنايته إلى صحيح البخارى بحثا ودرسا وشرحا أفاض فى الكلام عن هذه المعلقات ودرسها وحكم عليها حديثاً حديثاً وبين ما هو موصول منها فى الكتاب ، وما هو موصول عند غيره ، وأشار فى مقدمته المشهورة (هدى الساري) إلى من وصلها ، ونبه على ذلك فى مواضعه من الشرح فأجاد وأفاد ، وقد توصل إلى أن كل ما أورده البخارى من تعليقات صحيح باعتبار أنه كله مقبول ، وليس فيه ما يرد مطلقا إلا النادر ، وأن هذا النادر القليل قد ضعفه البخارى نفسه فى الكتاب ، بل إنه ما أورده فى كتابه إلا ليرده ويكشف عن ضعفه . وأنه لا حجة فيه لمن احتج به[1] .

هذا وقد تلخص مما قاله ابن الصلاح وبسطه شيخ الإسلام أن تعليقات البخارى منها ما هو مرفوع إلى رسول الله ﷺ ، ومنها ما هو موقوف على غيره من الصحابة والتابعين ، ومنها ما أورده الإمام بصيغة الجزم مثل قال ، وروى ، وذكر ، ومنها ما هو بصيغة التضعيف مثل قيل ، وروى ، وذكر — بالبناء للمجهول — .

فأما المعلق من الأحاديث المرفوعة فعلى ضربين :

(١) أحدهما : ما أورده فى موضع آخر من كتابه مسندا موصولا .

(٢) وثانيهما : ما لا يوجد فيه إلا معلقا .

فأما الأول فإن الحكم فيه للموصول ، وقد قالوا : إن السبب فى إيراده معلقا حيث يضيق مخرج الحديث عن فائدة من جهة السند أو المتن واحتاج

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلى تكريره لمناسبة فقهية ، فإنه يتصرف فيه بالاختصار فى السند خشية التطويل ، ويخرج الحديث سنده كما سبق بيانه .

وأما الثانى : فإما أن يورده بصيغة الجزم ، وإما أن يورده بصيغة التضعيف .

فأما ما أورده بصيغة الجزم فيفيد الصحة إلى من علقه عنه ، لأنه لا يستجيز أن يجزم به إلا إذا كان قد ثبت عنده .

لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث ، وهو أنواع :

فمنه ما يلتحق بشرطه ، ومنه ما لا يلتحق .

فأما ما يلتحق بشرطه : فالسبب فى عدم إيصاله إما الاستغناء بغيره عنه ، مع إفادة الإشارة إليه ، وعدم إهماله بإيراده معلقا اختصارا ، وإما كونه لم يسمعه من شيخه ، وإما كونه سمعه فى حال المذاكرة ، أو شك فى سماعه ، فما رأى أنه يسوقه مساق الأصول .

ومن أمثلة ذلك قوله فى (الوكالة) : قال عثمان بن الهيثم : حدثنا عوف ، حدثنا محمد بن سيرين ، عن أبى هريرة قال : وكلنى رسول الله ﷺ بزكاة رمضان .. الحديث ، وأورده فى (فضائل القرآن) و (ذكر إبليس) ولم يقل فى موضع منها : حدثنا عثمان ، فالظاهر عدم سماعه له منه .

الثانى : ما لا يلتحق بشرطه ، ولكنه صحيح على شرط غيره كقوله فى كتاب الطهارة : وقالت عائشة : كان النبى ﷺ يذكر الله على كل أحيانه ، فإنه حديث صحيح أخرجه مسلم فى صحيحه .

الثالث : ما هو حسن صالح للحجة ، كقوله فى كتاب الطهارة أيضا : وقال بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده « الله أحق أن يستحيا منه »

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهو حديث حسن مشهور أخرجه أصحاب السنن ، وهذا الإسناد أعلى مراتب الحديث الحسن ، بل قيـــل : إنه صحيح ، وهو من أدنى مراتب الصحيح مثل إسناد عمرو بن شعيب، عن أبيه ، عن جده(١) .

الرابع : ماهو ضعيف لامن جهة قدح فى رجاله ، بل من جهة انقطاع يسير فى إسناده ، كقوله فى (كتاب الزكاة) : وقال طاووس : قال معاذ ابن جبل لأهل اليمين : ائتونى بعرض ثياب خميس أو لبيس فى الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم ، وخير لأصحاب محمد ﷺ ، فإسناده إلى طاووس صحيح ، ولكن طاووسا لم يسمع من معاذ .

قال الإمام أبو بكر الإسماعيلى : قد يصنع البخارى ذلك ، إما لأنه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يثق به عنه ، وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ ، أو لأنه سمعه ممن ليس على شرط الكتاب ، فنبه على ذلك الحديث بتسمية من حدث به لا على وجه التحديث به عنه .

ما أورده بصيغة التضعيف :

وأما ما أورده بصيغة التضعيف — كيروى ، ويذكر ، ويحكى ، وروى ، وحكى كذا عن فلان — فلا يستفاد الحكم بصحته إلى من علق عنه ، ولكن أثبت الحافظ ابن حجر أنه أنواع ، وأن فيه ماهو صحيح . وفيه(٢) ماليس بصحيح ، قال ابن الصلاح : لأن مثل هذه العبارات تستعمل فى الحديث الضعيف أيضاً . قال السيوطى : فأشار بقوله (أيضاً) إلى أنه ربما يورد ذلك فيما هو صحيح .

(ا) إما لكونه رواه بالمعنى ، كقوله فى الطب : ويذكر عن ابن

---

(١) انظر التدريب ص ١٦٠ الحديث الحسن .

(٢) لعل الأفضل (وأن منه ....) بدلا من (فيه) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عباس فى الرقى بفاتحة الكتاب ، فإنه ساقه مسنداً موصولا فى موضع آخر بلفظ « أن نفراً من الصحابة مروا بحى فيه لديغ . . فذكر الحديث فى رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب، وفيه إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله» .

(ب) وإما لكونه ليس على شرطه ، كقوله فى الصلاة : ويذكر عن عبد الله بن السائب قال : قرأ النبى ﷺ « المؤمنون » فى صلاة الصبح ، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أخذته سعلة فركع . وهو حديث صحيح أخرجه مسلم إلا أن البخارى لم يخرج لبعض رواته .

(ج) وإما لكونه ضم إليه مالم يصح فأتى بصيغة تستعمل فيهما — أى فى الصحيح وغيره — كقوله فى الطلاق : ويذكر عن على بن أبى طالب، وابن المسيب ، وذكر نحواً من ثلاثة وعشرين من التابعين .

ومنه ماهو حسن : كقوله فى « كتاب البيوع » : ويذكر عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال له : « إذا بعت فكل ، وإذا ابتعت فاكتل » ، وهو حسن باعتضاده لا بنفسه .

ومنه ماهو ضعيف إلا أن العمل على موافقته : كقوله فى الوصايا : « ويذكر عن النبى ﷺ أنه قضى بالدين قبل الوصية ، وقد رواه الترمذى فى الجامع موصولا عن الحارث الأعور عن على رضى الله عنه، والحارث ضعيف ، وقد قال الترمذى : إنه غريب ، ثم حكى إجماع أهل العلم على القول به .

ومنه ماهو ضعيف لاجابر له وليس عليه العمل : وهذا النوع فى كتاب البخارى قليل جداً ، وحيث يذكره الإمام يتعقبه ببيان ضعفه ، بخلاف النوع الذى قبله ، وكأن السبب فى ذكره له بيان حاله ، لينبه على ضعفه ، وأنه لاحجة فيه لمن احتج به ، ومثاله قوله فى كتاب الصلاة : ويذكر عن أبى هريرة رفعه « لايتطوع الإمام فى مكانه » ولم يصح .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا حكم ما فى صحيح البخارى من الأحاديث المعلقة المرفوعة بصيغها المختلفة ، والتى ترجع كلها إلى صيغتين اثنتين : الجزم والتضعيف ، وقد استبان لك أسباب إيراد هذه الأحاديث معلقة ، وأمثلتها ، وأحكامها ، وأن جميع مافيه مقبول لايرد منه إلا النادر ، وهو الذى أوورده البخارى نفسه ليرده ، ويبين أنه لايصلح حجة .

وأما غير الأحاديث المرفوعة مما هو موقوف على الصحابة والتابعين ومن دونهم فإنه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه ، ولا يجزم بما كان فى إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبراً ، إما بمجيئه من وجه آخر ، وإما بشهرته عمن قاله .

ثم إن البخارى إنما يورد مايورده من الموقوفات على الصحابة والتابعين وفتاويهم وتفسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب التى وقع فيها الخلاف بين الأئمة ، وأن كل هذه الآثار ليست من أصل الكتاب ، ولا الغرض الذى أنف له ، فإن موضوعه وأصوله هى الأحاديث المسندة إلى النبى ﷺ كما يشعر بذلك اسمه وهو : «الجامع المسند الصحيح ، المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» .

وهذه الأحاديث المسندة المرفوعة هى المقصودة بالذات ، وهى التى ترجم لها ، والمذكور بالعرض والتبع الآثار الموقوفة ، والأحاديث المعلقة ، والآيات المكرمة ، فجميع ذلك مترجم به .

هذا وقد أفاد الإمام السيوطى فى التدريب أن مافى البخارى من الأحاديث المعلقة التى لم يوصلها فى مكان آخر مائة وستون حديثا ، وذكر كذلك أن شيخ الإسلام — الحافظ ابن حجر العسقلانى — قد وصلها فى تأليف لطيف سماه « التوفيق » ، وله فى التعاليق والمتابعات والموقوفات كتاب جليل بالأسانيد سماه « تغليق التعليق » ، واختصره أسانيده فى كتاب سماه « التشويق إلى وصل المهم من التعليق » ، فرضى الله عنه وأرضاه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفائدة السادسة :

الصحيح أقسام ودرجات

ثم إن الصحيح أقسام متفاوتة بحسب تمكنه من شروط الصحة ، — فأعلاها ما اتفق عليه الشيخان : البخارى ومسلم ، ويقال لهذا القسم (متفق عليه) يريدون بذلك تفاق الشيخين على إخراجه .

— ثم ما انفرد به البخارى .

— ثم ما انفرد به مسلم .

— ثم ما هو صحيح على شرطهما ، ولم يخرجه واحد منهما .

— ثم ما هو صحيح على شرط البخارى .

— ثم ما هو صحيح على شرط مسلم .

— ثم ما هو صحيح عند غيرهما ، وأعلى هذا النوع صحيح ابن خزيمة ، ثم صحيح ابن حبان ، ثم المستدرك الحاكم إن لم يكن الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما .

هذا ومن الأمور التى بينها الأئمة أن هذا الترتيب إنما هو من حيث الإجمال لا من حيث كل حديث من الأحاديث ، فقد نبه السيوطى رحمه الله فى (التدريب) إلى أنه قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً ، كأن يتفق الشيخان على إخراج حديث غريب، ويخرج مسلم أو غيره حديثاً مشهوراً، أو مما وصفت ترجمته بكونها أصح الأسانيد ، ولا يقدح ذلك فيما تقدم ، لأن ذلك باعتبار الإجمال ، ثم نقل عن الزركشى قوله : ومن هنا يعلم أن ترجيح كتاب البخارى على مسلم إنما المراد به ترجيح الجملة ، لا كل فرد من أحاديثه على كل فرد من أحاديث الآخر ، ثم نبه بعد ذلك إلى أن فائدة هذا التقسيم تظهر عند التعارض والترجيح .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شرط الشيخين :

اختلف أهل العلم فى تحقيق شرط الشيخين ، والسبب فى ذلك أن أحدا من الرجلين لم يصرح بأن شرطه فى كتابه كذا ، فاجتهد الناس فى استبانة هذه الشروط من خلال ماعرف عنهما من آراء ، ومن خلال عمل كل منهما فى كتابه ، ولا أريد هنا أن أعرض كل ما قيل وأناقشه ، لكنى أكتفى بعرض ما رجحه كثير من المحققين كالإمام النووى وغيره ، فقد رجحوا أن المراد بشرط الشيخين : رواتهما مع شروطهما فى القبول كالاتصال ، والسلامة من الشذوذ والإعلال ، ثم لا يكفى فى الرجل ليكون من شرط الشيخين أن يكونا قد خرجا له ، بل لابد من معرفة الكيفية التى خرجا له بها ، وعلى أى وجه كان معتمداً عندهما — وعلى من يعزو إلى شرطهما أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه ولو فى موضع من كتابه كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله .

وكذا قال ابن الصلاح : من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه فى صحيحه بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ ، بل ذلك متوقف على النظر فى كيفية رواية مسلم عنه ، وعلى أى وجه اعتمد عليه ( ) وقد تقدم لذلك مزيد من البيان عند نقل كلام الأئمة على مستدرك الحاكم ، ونقدهم له ففيه من التوضيح والتمثيل ما يكفى ويشفى .

هذا وقد أورد الإمام السيوطى فى (التدريب) طائفة كثيرة من أقوال العلماء فى المسألة ، وناقشها ، ونقل تعقب العلماء لبعضها ، وسكوتهم عن بعضها ، ولا يخلو النظر فيها من فوائد جليلة ولم نشأ أن نطول هذا الكتاب بذكرها ، لأننا لانريد له أن يكون بديلاً عن هذه المراجع الأصيلة فى الفن ، وإنما نرجو له أن يكون سبيلا إليها ، ودليلا عليها ، وبالله التوفيق .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفائدة السابعة :

الصحيح لذاته والصحيح لغيره

الصحيح الذى جرى تعريفه ، وتقدم الكلام عنه هو الصحيح لذاته ، وهو الذى اكتسب صفة الصحة من مجرد النظر إلى سنده ومتنه ، مع قطع النظر عن أى أمر خارج عنه .

وهناك نوع آخر من الصحيح اكتسب وصف الصحة من انضمام غيره إليه ، وقد عرفه شيخ الإسلام بأنه : حديث حسن توبع بمثله ، أو بما هو أقوى منه ، أو بما هو أقل منه مع التعدد .

وسمى صحيحاً لغيره ، لأنه لم يكتسب هذه الصفة من مجرد النظر إلى حاله فى نفسه أى إلى استجماعه لشروط الصحيح فى سنده ومتنه ، بل اكتسبها بمتابعة غيره له ، وقد نبـــه عليه الحافظ ابن الصلاح فى كتابه « علوم الحديث » فى التنبيه الثالث فى « معرفة الحسن » .

قال رحمه الله : إذا كان راوى الحديث متأخراً عن درجة الحفظ والإتقان ، غير أنه من المشهورين بالصدق والستر ، ورويٰ مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين ، وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح .

قال ابن الصلاح : مثاله : حديث محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال (لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة ، لكنه لم يكن من أهل الإتقان ، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ، فحديثه من هذه الجهة حسن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فلما انضم إلى ذلك كونه روى من وجه آخر حكمنا بصحته . والمتابعة فى هذا الحديث ليست لمحمد عن أبى سلمة ، بل لأبى سلمة عن أبى هريرة ، فقد رواه عنه أيضاً الأعرج ، وسعيد المقبرى ، وأبوه ، وغيرهم .

الفائدة الثامنة :

هل يفيد ما رواه الشيخان القطع أو الظن

اختلف أهل العلم بالحديث فى هذه المسألة :

١ — فذهب ابن الصلاح إلى أن ما رواه الشيخان أو أحدهما فهو مقطوع بصحته ، والعلم القطعى حاصل فيه . قال : خلافا لمن نفى ذلك محتجا بأنه لا يفيد إلا الظن ، وإنما تلقته الأمة بالقبول ، لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطىء ، قال : وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويماً ، ثم بان لى أن الذى اخترناه أولا هو الصحيح ، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطىء ، والأمة فى إجماعها معصومة من الخطأ ، ولهذا كان الإجماع المبنى على الاجتهاد حجة مقطوعا بها .

وقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين مثل قول ابن الصلاح عن كثير من أهل العلم من الفقهاء والمتكلمين والمحدثين وغيرهم .

٢ — وذهب الإمام النووى إلى أنه يفيد الظن ما لم يتواتر ، وذكر أن هـــذا قول المحققين والأكثرين ، قال : لأن ذلك شأن الآحاد ، ولا فرق فى ذلك بين الشيخين وغيرهما ، وتلقى الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما ، من غير توقف على النظر فيه ، بخلاف غيرهما ، فلا يعمل به حتى ينظر فيه ، ويوجد فيه شروط الصحيح ، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام النبى ﷺ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال وقد اشتد إنكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ — يعنى ابن الصلاح — وبالغ فى تغليطه . انتهى .

قال السيوطى : وكذا عاب ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا القول وقال : إن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته .

٣ — وقال شيخ الإسلام : ما ذكره النووى فى شرح مسلم مسلم من جهة الأكثرين ، أما المحققون فلا ، فقد وافق ابن الصلاح أيضا محققون إلا أنه استثنى منه ما انتقده أحد من الحفاظ ، وفاقاً لابن الصلاح فى ذلك أيضاً ، واستثنى كذلك ما وقع التجاذب بين مدلوليه ، حيث لا ترجيح لأحدهما على الآخر ، لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ، ثم قال : وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته .

قال رحمه الله فى شرح النخبة : الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم خلافا لمن أبى ذلك ، قال : وهو أنواع :

منها ما أخرجه الشيخان فى صحيحيهما مما لم يبلغ التواتر . فإنه احتف

به قرائن ، منها : جلالتهما فى هذا الشأن ، وتقدمهما فى تمييز الصحيح على غيرهما ، وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول ، وهذا التلقى وحده أقوى فى إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر ، إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ ، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه ، حيث لا ترجيح لأحدهما على الآخر ، لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما ، من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ، وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته ، قال : وما قيل من أنهم إنما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته ممنوع ، لأنهم اتفقوا على وجوب العمل بكل ما صح ، ولو لم يخرجاه ، فلم يبق للصحيحين فى هـــذا مزية ، والإجماع حاصل على أن لهما مزية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فيما يرجع إلى نفس الصحة ، قال : ويحتمل أن يقال : المزية المذكورة كون أحاديثهم أصح الصحيح .

ومنها المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة ومن العلل ، وممن صرح بإفادته العلم الأستاذ أبو منصور البغدادى .

ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ حيث لا يكون غريباً ، كحديث يرويه أحمد ويشاركه فيه غيره عن الشافعى ، ويشاركه فيه غيره عن مالك ، فإنه يفيد العلم عند سماعه من جهة جلالة رواته .

وهذه الأنواع لا يحصل العلم فيها إلا للعالم المتبحر فى الحديث، العارف بأحوال الرواة والعلل ، وكون غيره لا يحصل له العلم لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا ينفى حصول العلم للمتبحر المذكور

وقال ابن كثير : وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه ، وأرشد إليه ، وقال السيوطى : وهو الذى أختاره ، ولا أعتقد سواه ، ثم قال : نعم يبقى الكلام فى التوفيق بينه وبين ما ذكره أولا من أن المراد بقولهم : هذا حديث صحيح ، أنه قد وجدت فيه شروط الصحة ، لا أنه مقطوع به فى نفس الأمر ، فإنه مخالف لما هنا ، فلينظر فى الجمع بينهما فإنه عسر ، ولم أر من تنبه له ، انتهى

هذا وقد تأملت ما قاله الإمام السيوطى ، فتبين لى أنه لا مخالفة بين ما قاله ابن الصلاح أولا من أن معنى قول المحدثين « هذا حديث صحيح » أنه وجدت فيه شروط الصحة ، لا أنه مقطوع به فى نفس الأمر ، وبين ما قاله هنا من أن ما رواه الشيخان أو أحدهما يفيد القطع سوف أحرر يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ذلك أن ما قاله ابن الصلاح أولا تقرير لمعنى العبارة عند المحدثين ، فهم لا يعنون بالصحة القطع ، وإنما يقصدون وجود شرائط الصحة فى الحديث .

وأما ما قاله هنا فهو حكم على نوع خاص من الصحيح وهو ما رواه الشيخان أو أحدهما ، بل إنه استثنى كذلك من هذا الخاص ما تكلم عليه بعض أئمة النقد مما رواه الشيخان أو أحدهما ، فبين أن هذا النوع خاصة من الصحيح يفيد القطع واليقين لا باعتبار أنه صحيح فقط ، بل باعتبار أنه صحيح رواه الشيخان ، وتلقته الأمة بالقبول بدليل أنه لم يعمم هذا الحكم على الصحيح مطلقا ، والله أعلم وهو أجل وأحكم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التصحيح فى هذه العصور

كان أول من أثار هذه المسألة ، وذهب إلى تعذر والتصحيح والتحسين فى هذه الأعصار هو الشيخ تقى الدين أبو عمرو ابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، وذلك خلافا لما كان عليه الحال من قبل ، حين كان أئمة الحديث وحفاظه لا يتوقفون عن دراسة الأحاديث والنظر فى أسانيدها ومتونها والحكم عليها بما تستحقه من صحـــة أو حسن أو ضعف ، للعمل بما هو مقبول ، وترك ما كان من ذلك منكراً أو ضعيفا لا تقوم بمثله حجة ، ويرون ذلك واجبا عليهم لا ينبغى إغفاله ، ولا التهاون به ، ولا التقصير فيه .

فلما جاء ابن الصلاح وأملى كتابه « علوم الحديث » على طلابه بمدرسة دار الحديث الأشرفية بدمشق ، وكانت كبرى مدارس الحديث آنذاك ، وظهرت هذه الآراء كان من المنطقى أن يتصدى لها علماء الحديث إما بالتأييد والتعضيد أو بالرد والتفنيد .

وأول ما يلاحظه الباحث أن جميع الذين كتبوا فى علوم الحديث بعد ظهور هذا الرأى قد خالفوه فيه ، وردوا عليه ماذهب إليه ، وناقشه كثير منهم ، وبين بعضهم ما يؤدى إليه قول ابن الصلاح ويترتب عليه وبخاصة الحافظ العراقى ، وتلميذه شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر الذى أفاض فى ذلك إفاضة بالغة ، وناقشه فى كل ما قال ولم يترك زيادة لمستزيد وأجازوا جميعا التصحيح للعالم المتبحر كما عبر الحافظ ابن كثير أو لمن تمكن وقويت معرفته كما هى عبارة الإمام النووى فى « التقريب » .

ولا بد من ذكر كلام ابن الصلاح ، وذكر أهم ما وجه إليه من تعقبات ليتضح الأمر ، ويظهر الصواب .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال ابن الصلاح : إذا وجدنا فيما نروي من أجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح الإسناد ، ولم نجده في أحد الصحيحين ، ولا منصوصا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته ، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد ، لأنه ما من إسناد من ذلك إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه ، عريا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان ، فآل الأمر إذن في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف . وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجا عن ذلك إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة ، زادها الله شرفا آمين . انتهى .

والمتأمل في هذا الكلام يرى أن الشيخ ابن الصلاح قال بالمنع من التصحيح صراحة ، ثم استبان بعد ذلك من تعليله المنع من التحسين كذلك وأشعر كلامه ، فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته ، بالتردد في الجزم بالحكم لا في مجرد القول به ، ثم تضمن تعليله لذلك ما يفيد التعذر والمنع (فقد تعذر في هذه الأعصار - إلى آخره) وأشعر كلامه أيضا أن الاعتماد على الحفظ أولى من الاعتماد على الكتاب وهو خلاف ما عليه أئمة المحدثين ، وما هو المعروف عنهم .

على أنه ينبغي أن ننبه إلى أن التردد في الجزم بالحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو نحوهما خشية أن تكون به علة تقعد به عما يفيده ظاهر حاله أمر معروف من قديم ، ومن عباراتهم المشهورة في ذلك وقولهم (صحيح الإسناد أو حسن الإسناد) دون إطلاق أنه صحيح أو حسن ، وقولهم (صحيح إن شاء الله) .

وقال الإمام النووي في (التقريب) : من رأى في هذه الأزمان

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حديثا صحيح الإسناد فى كتاب أو جزء لم ينص على صحته حافظ معتمد ، قال الشيخ — يعنى ابن الصلاح — : لا يحكم بصحته لضعف أهلية أهل هذه الأزمان ، والأظهر عندى جوازه لمن تمكن وقويت معرفته .

قال العراقى : وهو الذى عليه عمل أهل الحديث ، فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحا ، فمن المعاصرين لابن الصلاح : أبو الحسن على بن عبد الملك بن القطان — وذكر أسماء جماعة من كبار الأئمة منهم الضياء المقدسى الذى جمع كتابا سماه « المختارة » التزم فيه الصحة والحافظ زكى الدين المنذرى ، والحافظ شرف الدين الدمياطى ، والشيخ تقى الدين السبكى ، وأورد الأحاديث التى صححها كل منهم ، ثم عقب فقال : ولم يزل ذلك دأب كل من بلغ أهلية ذلك منهم ، إلا أن منهم من لا يقبل ذلك منهم ، وكذلك كان المتقدمون ربما صحح بعضهم شيئا فأنكر عليه تصحيحه . انتهى .

وقال شيخ الإسلام : قد اعترض على ابن الصلاح كل من اختصر كلامه من غير إقامة دليل ، ولا بيان تعليل ، ومنهم من احتج بمخالفة أهل عصره ومن بعده له فى ذلك — وذكر أسماء طائفة منهم — وليس بوارد ، لأنه لا حجة على ابن الصلاح بعمل غيره ، وإنما يحتج عليه بإبطال دليله ، أو معارضته بما هو أقوى منه ، ومنهم من قال : لا سلف له فى ذلك ، ولعله بناه على جواز خلو العصر عن المجتهد ، وهذا إذا انضم إلى ما قبله من أنه لا سلف له فيما ادعاه ، وعمل أهل عصره ومن بعدهم على خلاف ما قال انتهض دليلا للرد عليه .

قال : ثم إن فى عبارته مناقشات — وذكر طائفة منها — ثم قال :

وفى الجملة ما استدل به ابن الصلاح من كون الأسانيد ما منها إلا وفيه من لم يبلغ درجة الضبط المشترطة فى الصحيح ، إن أراد أن جميع الإسناد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كذلك فهو ممنوع ، وإن أراد بعض الإسناد فذلك مسلم، لكن لا ينهض دليلا على التعذر إلا في جزء ينفرد برواياته من وصف بذلك .

أما الكتاب المشهور الغنى بشهرته عن اعتبار الإسناد منا إلى مصنفه كالمسانيد والسنن ، مما لا يحتاج في صحة نسبتها إلى اعتبار إسناد معين ، فإن المصنف منهم إذا روى حديثا ووجدت الشرائط فيه مجموعة ولم يطلع المحدث المتقن المالع فيه على علة لم يمتنع الحكم بصحته ، ولو لم ينص عليها أحد من المتقدمين .

قال : ثم ما اقتضاه كلامه من قبول التصحيح من المتقدمين ورده من المتأخرين قد يستلزم رد ما هو صحيح ، وقبول ما ليس بصحيح ، فكم من حديث حكم بصحته إمام متقدم اطلع المتأخر فيه على علة قادحة تمنع من الحكم بصحته ، ولا سيما إن كان ذلك المتقدم ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن كابن خزيمة وابن حبان .

قال : والعجب منه كيف يدعى تعميم الخلل في جميع الأسانيد المتأخرة، ثم يقبل تصحيح المتقدم ، وذلك التصحيح إنما يصل للمتأخر بالإسناد الذى يدعى فيه الخلل ، فإن كان ذلك الخلل ما نعلم من الحكم بصحة الإسناد فهو مانع من الحكم بقبول ذلك التصحيح ، وإن كان لا يؤثر في الإسناد في مثل ذلك لشهرة الكتاب كما يرشد إليه كلامه ، فكذلك لا يؤثر في الإسناد المعين الذى يتصل به رواية ذلك الكتاب إلى مؤلفه ، وينحصر النظر في مثل أسانيد ذلك المصنف منه فصاعدا .

لكن قد يقوى ما ذهب إليه ابن الصلاح بوجه آخر ، وهو ضعف نظر المتأخرين بالنسبة إلى المتقدمين .

وقيل : إن الحامل لابن الصلاح على ذلك أن الحاكم للمستدرك كتاب كبير جدا يصفو له منه صحيح كثير ، وهو مع ذلك غير الحفظ ، كثير

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاطلاع ، واسع الرواية ، فيبعد كل البعد أن يوجد حديث بشرائط الصحة لم يخرجه وهذا قد يقبل ؛ لكنه لا ينهض دليلا على التعذر .

تنبيـــه :

قال الإمام السيوطى : لم يتعرض المصنف — أى الإمام النووى — ومن بعده كابن جماعة ممن اختصر ابن الصلاح ، والعراقى فى الألفية ، والبلقينى ، وأصحاب النكت إلا للتصحيح فقط ، وسكتوا عن التحسين ، وقد ظهر أن يقال فيه : إن من جوز التصحيح فالتحسين أولى ، ومن منع فيحتمل أن يجوزه ، وقد حسن المزى حديث «طلب العلم فريضة» مع تصريح الحفاظ بتضعيفه ، وحسن جماعة كثيرون أحاديث صرح الحفاظ بتضعيفها ، ثم تأملت كلام ابن الصلاح فرأيته سوى بينه وبين التصحيح حيث قال : فآل الأمر إذن فى معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث فى كتبهم إلى آخره ، وقد منع فيما سيأتى — ووافقه عليه المصنف وغيره — أن يجزم بتضعيف الحديث اعتمادا على ضعف إسناده ، لاحتمال أن يكون له إسناد صحيح غيره ، فالحاصل : أن ابن الصلاح سد باب التصحيح والتحسين والتضعيف على أهل هذه الأزمان لضعف أهليتهم ، وإن لم يوافق على الأول .

ولا شك أن الحكم بالوضع أولى بالمنع قطعا إلا حيث لا يخفى كالأحاديث الطوال الركيكة التى وضعها القصاص ، أو ما فيه مخالفة للعقل أو الإجماع .

وأما الحكم للحديث بالتواتر أو الشهرة فلا يمتنع إذا وجدت الطرق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المعتبرة فى ذلك ، وينبغى التوقف عن الحكم بالفردية والغرابة ، وعن العزة أكثر(١). انتهى .

هذا والبحوث التى تتعلق بالحديث الصحيح والكتب التى ألفت لجمعه كثيرة ، وإنما ذكرنا منها ما يسر الله بحثه ، مما نظن أن الحاجة إليه أشد ، ومعرفته أوكد .

والله ولى التوفيق ، لاحول ولا قوة إلا به ، ولا ملجأ منه إلا إليه .

---

(١) تدريب الراوى : ١٤٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث الحسن

اختلفت عبارات الناس فى تعريفه ، وإنما نختار فى هذا الكتاب تعريف شيخ الإسلام الحافظ بن حجر فى (نخبته) فقد عرفه بأنه : مانقله عدل خفيف الضبط ، متصل السند ، غير معلل ، ولاشاذ ، قال السيوطى: فشرك بينه وبين الصحيح فى التعريف إلا تمام الضبط .

ثم الحسن كالصحيح فى الاحتجاج به ، وإن كان دونه فى القوة ،ولهذا أدرجته طائفة من أهل الحديث فى نوع الصحيح كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة .

وقد تقدم جل ما يتعلق بالتعريف فى الحديث الصحيح ، ولم يبق إلا ما يفترق به الحسن عن الصحيح ، وهو خفة الضبط ، والمراد بها قلته قلة غير بينة بحيث لا تنزل به إلى الضعف والنكارة ، ولا ترقى به إلى الصحة والصدارة، بل تقف به بين بين ، وتجعله وسطاً بين الطرفين ، وهذا الوصف يخرج ما تم فيه الضبط وهو الصحيح ، وما قل الضبط فيه قلة بينة ، وهو الضعيف .

مراتب الحسن :

والحسن أيضاً على مراتب ودرجات كالصحيح ، قال الإمام أبو عبدالله الذهبى : فأعلى مراتبه : بهز بن حكيم ، عن أبيه عن جده ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وابن إسحاق عن التيمى ، وأمثال ذلك مما قيل فيه : إنه صحيح ، وهو من أدنى مراتب الصحيح . ثم بعد ذلك ما اختلف فى تحسينه وتضعيفه كحديث الحارث بن عبد الله ، وعاصم بن ضمرة ، وحجاج ابن أرطاة ، ونحوهم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فوائد مهمـــة

الفائدة الأولى :

كتاب « السنن » للترمذى أصل فى معرفة الحديث الحسن ، وهو الذى نوه به ، وأكثر من ذكره ، ويوجد فى كلام شيوخه وغيرهم كالبخارى وأحمد بن حنبل وكلام من بعدهم كالدارقطنى .

ومن مظانه أيضاً سنن أبى داود ، فقد روى عنه أنه قال : ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما كان فيه وهن شديد بينته ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض ، ويروى عنه أنه قال: وماسكت عنه فهو حسن .

ومن مظانه أيضاً سنن الدارقطنى فإنه نص على كثير منـــه كما قاله ابن الصلاح .

الفائدة الثانية :

الحديث الحسن نوعان : حسن لذاته ، وهو الذى تقدم تعريفه ، وسمى بذلك لأنه اكتسب وصف الحسن بمجرد النظر فى سنده ومتنه دون أمر آخر خارج عنه كما سبق بيان ذلك فى الحديث الصحيح .

وحسن لغيره : وهو حديث ضعيف لم يشتد ضعفه ، وتربع بمثله أو بما هو أقوى منه .

وليس كل ضعيف صالحا لذلك ، فإن أسباب الحكم على الحديث بالضعف مختلفة

(ا) فما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال ذلك

الضعف بوروده من طريق آخر ، وعرفنا بذلك أنه قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه ، وصار حسنا ، وكذا إذا كان الضعف لإرسال الحديث ، أو جهالة بعض رواته ، أو تدليسه زال الضعف بمجيئه من طريق آخر .

(ب) وأما ما كان ضعفه لفسق الراوي ، أو كذبه ، أو اتهامه بالكذب فلا يؤثر فيه موافقة غيره إذا كان الآخر مثله في ذلك ، بل إن الطرق الكثيرة التي لا يخلو كل منها من فاسق أو كذاب أو متهم بالكذب تورث ريبة ، وهي أدعى إلى رد الحديث ، وتوهينه ، لا إلى تقويته وقبوله .

ومن هنا ندرك أن القول بأن الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه صار حسناً قوياً ، وانتقل من مرتبة الرد له ، والتردد فيه ، إلى مرتبة قبوله ، والعمل به ، ليس على إطلاقه ، بل فيه التفصيل المذكور .

الفائدة الثالثة :

يصف المحدثون الحديث تارة بأنه « صحيح » أو « حسن » وأحياناً يقولون إنه « صحيح الإسناد » أو « حسن الإسناد » ، ولا ريب في أن إطلاق الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أقوى من تقييده بصحة الإسناد وحده أو حسنه « ولهذا قالوا : إن قولهم « صحيح الإسناد » أو « حسن الإسناد » دون قولهم (صحيح) فقط أو (حسن) فقط ، لأنه قد يصح الإسناد أو يحسن دون المتن لشذوذ أو علة .

وإذن فالحكم على الإسناد بالصحة أو الحسن لا يلزم منه الحكم على المتن بذلك . فان اقتصر على ذلك حافظ معتمد ، ولم يذكر للحديث علة ولا قادحا فالظاهر صحة المتن وحسنه ، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفائدة الرابعة :

قول الترمذي وغيره « حسن صحيح » مشكل ، ذلك أن الحديث الحسن قاصر عن الحديث الصحيح ، فإذا وصفنا الحديث بأنه حسن فقد أثبتنا له القصور ، وإذا وصفناه بالصحة فقد نفينا عنه القصور ، فكيف يجتمع النفي والإثبات في شيء واحد ؟

وقد أجاب العلماء بأجوبة مختلفة بحسب ما ظهر لكل منهم ، ونحن نسوقها باختصار ، ونعقب عليها بما يكشف عن وجه الصحة والصواب فيها.

١ — قال ابن الصلاح : إن وصف الحديث بذلك معناه أنه روي بإسنادين أحدهما يقتضي الحسن والآخر يقتضي الصحة .

وتعقبه ابن دقيق العيد بقوله : يرد على ذلك الأحاديث التي قيل فيها ذلك مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد .

٢ — وأجاب ابن الصلاح بجواب ثان — ولكنه أورده على سبيل الاحتمال ولم يجزم به وهو : أن المراد بالحسن اللغوي دون الاصطلاحي، وذلك كما وقع لابن عبد البر حيث روى في كتاب العلم حديث معاذ بن جبل مرفوعا « تعلموا العلم ، فإن تعلمه لله خشية ، وطلبه عبادة » الحديث وقال : هذا حديث حسن جداً ، ولكن ليس له إسناد قوي ، فأراد بالحسن حسن اللفظ ، لأنه من رواية موسى البلقاوي — وهذا كذاب نسب إلى الوضع — عن عبد الرحيم العمي — وهو متروك .

وقد تعقبه ابن دقيق العيد فقال : يلزم على هذا الجواب أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ أنه حسن ، وذلك لا يقوله أحد من المحدثين إذا جروا على اصطلاحهم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتعقبه أيضاً شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر فقال : ويلزم عليه أيضاً أن كل حديث يوصف بصفة فالحسن تابعه ، لأن كل الأحاديث حسنة بليغة — ثم ذكر ما يفيد بأن استقراء عمل الترمذي في كلامه على الأحاديث يكشف أن الرجل جار مع الاصطلاح ، ثم إنه قد قال في آخر كتابه (الجامع) وما قلنا في كتابنا « حديث حسن » فإنما أردنا حسن إسناده عندنا ، فقد صرح بأنه أراد حسن الإسناد فانتفى أن يريد حسن اللفظ .

٣ — وأجاب ابن دقيق العيد بجواب ثالث : وهو أن الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة إلا حديث انفرد الحسن ، أما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة ، لأن وجود الدرجة العليا ، وهي الحفظ والإتقان لا ينافي وجود الدرجة الدنيا كالصدق ، فيصح أن يقال : حسن باعتبار الدنيا ، صحيح باعتبار الصفة العليا ، ويلزم على هذا أن كل صحيح حسن .

قال شيخ الإسلام : وشبه ذلك قولهم في الراوي « صدوق » فقط و « صدوق ضابط » ، فإن الأول قاصر عن درجة رجال الصحيح ، والثاني منهم ، فكما أن الجمع بينهما لا يضر ولا يشكل ، فكذلك الجمع بين الصحة والحسن .

و قول : يلزم على هذا القول أن يكون الحسن أعم من الصحيح ، وأن يكون الصحيح قسما منه لا قسيما له والمشهور عند المحدثين أن كلا منهما قسيم للآخر ، وأن بينهما — بحسب حقيقة كل منهما — التباين التام .

ثم إن الإمام الترمذي ما قال عن كل صحيح إنه « حسن صحيح » وإنما قال مرة « صحيح » وقال مرة « حسن صحيح » فعلى من التزم بهذا القول بيان السر في هذه التفرقة ؟ ولماذا اقتصر على إحداهما تارة وذكرهما معاً تارة أخرى ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤ — وقال ابن كثير : إنه يشرب الحكم بالحسن على الحكم بالصحة ، كما يشرب الحكم بالصحة على الحكم بالحسن . وحاصل هذا الجواب أن الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن ، قال : فما يقول فيه « حسن صحيح » أعلى رتبة من الحسن ودون الصحيح .

قال العراقى : وهو تحكم لا دليل عليه ، وهو بعيد من فهم كلام الترمذى .

٥ — قال السيوطى : ولشيخ الإسلام جواب خامس وهو التوسط بين كلام ابن الصلاح وابن دقيق العيد ، فيخص جواب ابن الصلاح بما له إسنادان فصاعدا ، وجواب ابن دقيق العيد بالفرد — أى ما ليس له إلا إسناد واحد .

٦ — قال : وجواب سادس — قال السيوطى : وهو الذى أرتضيه ولا غبار عليه ، وهو الذى مشى عليه فى (النخبة وشرحها) — : أن الحديث إن تعدد إسناده فالوصف راجع إليه باعتبار الإسنادين أو الأسانيد ، قال : وعلى هذا ، فما قيل فيه (حسن صحيح) فوق ما قيل فيه : صحيح فقط إذا كان فردا ، لأن كثرة الطرق تقوى ، وإلا — أى وإن لم يتعدد إسناده — فبحسب اختلاف النقاد فى راويه ، فيرى المجتهد منهم بعضهم يقول فيه (صدوق) وبعضهم يقول (ثقة) ولا يترجح عنده قول واحد منهما ، و يترجح ولكنه يريد أن يشير إلى كلام الناس فيه فيقول ذلك ، وكأنه قال : حسن عند قوم ، صحيح عند قوم ، وغاية ما فيه أنه حذف حرف التردد ، لأنه حقه أن يقول : حسن أو صحيح ، وعلى هذا : ما قيل فيه ذلك دون ما قيل فيه (صحيح) ، لأن الجزم أقوى من التردد ، قال السيوطى : وهذا الجواب مركب من جواب ابن الصلاح وابن كثير ، انتهى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وحاصل كلام شيخ الإسلام فى الجوابين الخامس والسادس : أن عبارة الترمذى « حسن صحيح » يراد بها معنى عند تعدد الإسناد ، ويراد بها معنى آخر عندما لا يكون للحديث إلا إسناد واحد ، وتعدد المعانى للألفاظ لغة أمر معروف ومسلم ، ولكن العبارات الاصطلاحية هل يمكن أن يكون لها معان متعددة بحيث يكون لها معنى فى حال ، ومعنى غيره فى حال أخرى ، إنه ربما اختلفت أفهام الناس فى معنى هذه العبارة ، أما أن يكون لها معان عدة فى أحوال مختلفة عند رجل واحد فهذا مما لا يسلم لمن قال به ، وهو محتاج إلى إقامة البراهين والدلائل ، وذكر الأشباه والنظائر ، وما ساق الحافظ ولا غيره ممن نقل كلامه وارتضاه شيئا من ذلك .

٧ — ويرى الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة أن الحسن أعم من الصحيح ، وأنه يجامعه وينفرد عنه ، فهو بمعنى المقبول المعمول به الذى يقول مالك فى مثله (وعليه العمل ببلدنا) فالحسن راجع إلى السند والمتن بل إلى معنى فى المتن ، وأما الصحة فللإسناد .

قال رحمه الله : الذى أوقعهم فى الحيرة جعلهم الحسن قسيم الصحيح ، فورد عليهم وصف الترمذى لحديث واحد بأنه حسن صحيح ، فأجاب كل بما ظهر له ، والذى يظهر أن الحسن فى نظر الترمذى أعم من الصحيح ، فيجامعه وينفرد به ، وأنه فى معنى المقبول المعمول به الذى يقول مالك فى مثله (وعليه العمل ببلدنا) ، وما كان صحيحا ولم يعمل به لسبب من الأسباب يسميه الترمذى صحيحا فقط ، وهو مثل ما يرويه مالك فى موطاه ويقول (وليس عليه العمل) وكان غرض الترمذى أن يجمع فى كتابه بين الأحاديث وما أيدها من عمل القرون الفاضلة من الصحابة ومن بعدهم ، فيسمى هذه الأحاديث المؤيدة بالعمل حسانا ، سواء صحت أو نزلت عن درجة الصحة ، وما لم تتأيد بعمل لا يصفها بالحسن وإن صحت . هذا الذى

يظهر قد استفدناه من مذاكرة بعض شيوخنا ومجالستهم والعلم الحق عند الله تعالى(١) انتهى .

وهذا الرأى لا يمكن قبوله بسهولة ، لأن الترمذى لم يصرح به ، ولم يقل به أحد من قبل ، ولم يفهموه من كلامه ، ثم إن اختباره يحتاج إلى استقراء أحاديث الترمذى كلها حديثا حديثا ، ولذا فإنه لا يمكن أن نوافق إلا على الكلمة الأخيرة منه وهى (والعلم الحق عند الله تعالى) .

تكملة : فى الألفاظ التى يستعملها أهل الحديث :

من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث : الجيد ، والقوى ، والصالح ، والمعروف ، والمحفوظ ، والمجود ، والثابت .

فأما الجيد : فقال شيخ الإسلام فى الكلام على أصح الأسانيد لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل أن أصح الأسانيد الزهرى ، عن سالم ، عن أبيه : عبارة أحمد : أجود الأسانيد ، كذا أخرجه الحاكم . قال : هذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح ، ولذا قال البلقينى بعد أن نقل ذلك : من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحة .

وفى جامع الترمذى فى الطب : هذا حديث جيد حسن ، وكذا قال غيره : لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم ، إلا أن الجيد منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة ، كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته ، ويتردد فى بلوغه الصحيح ، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح ، وكذا القوى .

---

(١) الباعث الحثيث : ٣٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأما الصالح : فإنه شامل للصحيح والحسن لصلاحيتهما للاحتجاج ، ويستعمل أيضا فى ضعيف يصلح للاعتبار .

وأما المعروف فهو مقابل المنكر ، والمحفوظ مقابل الشاذ ، وسيأتى الكلام عن الشاذ والمنكر ، وإذا عرف الشيء عرف ما يقابله .

والمجود والثابت يشملان الصحيح .

قال السيوطى : ومن ألفاظهم أيضا : المشبه ، وهو يطلق على الحسن وما يقاربه ، فهو بالنسبة إليه كنسبة الجيد إلى الصحيح ، والله أعلم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث الضعيف

وهو مافقد شرطاً أو أكثر من شروط القبول المذكورة فى نوعى الصحيح والحسن ، ويتفاوت ضعفه كتفاوت صحة الصحيح ، بحسب شدة الضعف وخفته ، فمنه ضعيف وأضعف ، ومنه ما يصلح للاعتبار ، ومنه مالا يصلح ، وقد سبق أن ذكرنا فى نوع الحسن أن الضعف أنواع مختلفة ، وأن منها مايرتقى بتعدد طرقه إلى درجة الحسن ، ومنها ما لا تزيده كثرة طرقه إلا ضعفاً ، ولبعضه أسماء خاصة فمنه : المعلق ، والمرسل ، والمنقطع ، والمعضل ، والمدلس ، والمرسل الخفى ، ومنـــه : الشاذ والمنكر ، ومنه المطروح ، والمتروك ، والمقلوب ، والموضوع ، وهذه كلها أنوع سيأتى الكلام عنها فى مواضعها ، وبالله التوفيق .

مسائل تتعلق بالحديث الضعيف

الأولى :

من وجد حديثاً بإسناد ضعيف فالأحوط أن يقول (هو ضعيف بهذا الإسناد) ولا يحكم بضعف الحديث مطلقاً من غير تقييد بمجرد ضعف ذلك الإسناد ، فقد يكون الحديث وارداً بإسناد صحيح لم يطلع عليه ، إلا أن يجد الحكم بضعف الحديث منقولا عن إمام من الأئمة الحفاظ المتبحرين المطلعين على الطرق .

الثانية :

يجوز عند جمهور أهل الحديث وغيرهم رواية ماسوى الموضوع من الضعيف ، والعمل به من غير بيان ضعفه فى غير صفات الله عز وجل ، وما يجوز ويستحيل عليه ، وتفسير كلامه ، والأحكام كالحلال والحرام

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وغيرهما ، وذلك كالقصص ، وفضائل الأعمال ، والمواعظ ، وغيرها مما لا تعلق له بالعقائد والأحكام ، قال السيوطى وغيره : وممن نقل عنه ذلك ابن حنبل، وابن مهدى ، وابن المبارك،قالوا : إذا روينا فى الحلال والحرام شددنا ، وإذا روينا فى الفضائل ونحوها تساهلنا .

هذا ولم يذكر ابن الصلاح والنووى للعمل بالحديث الضعيف وروايته سوى هـــذا الشرط — وهو أن يكون فى القصص والمواعظ والفضائل ونحوها مما لا تعلق له بالعقائد والأحكام — وقد ذكر شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر لذلك ثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين، والمتهمين بالكذب ، ومن فحش غلطه .

الثانى : أن يندرج تحت أصل معمول به .

الثالث : ألا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط .

هذا وفى العمل بالحديث الضعيف مذاهب أخرى ، قيل : لا يجوز العمل به مطلقاً ، قاله أبو بكر ابن العربى ، وقيل : يعمل به مطلقا ، ونسب ذلك إلى أحمد وأبى داود ، وأنهما يريان أن الحديث الضعيف أقوى من رأى الرجال ، والحق أن الإمام أحمد وأبا داود لا يقبلان كل ضعيف ، بل يقبلان منه ما كان ضعفه قريباً محتملا ، وقارب من الحسن .

وقال الزركشى : الضعيف مردود مالم يقتض ترغيبـــاً أو ترهيباً أو تتعدد طرقه ولم يكن المتابع منحطاً عنه، وقيل : لا يقبل مطلقاً ، وقيل: يقبل إن شهد له أصل واندرج تحت عموم . انتهى .

قال السيوطى : ويعمل بالضعيف أيضاً فى الأحكام إذا كان فيه احتياط

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هـــذا ومما ينبغى أن نتنبه له أن الأئمة الذين قبلوا الحديث الضعيف فى المواطن السابقة وبالشروط المذكورة إنما قبلوه على أن ذلك جائز فقط، فليس هو واجباً ، بل ولا مستحباً، وذهب الكمال ابن الهمام الى أن الضعيف يثبت به الاستحباب ، وأشار إلى ذلك النووى وابن حجر المكى، والجلال الدوانى .

الثالثة :

من عزا إلى النبى صلى الله عليه وسلم حديثاً ضعيفاً أو حديثاً لا يعلم حاله بغير إسناد فإنه يجب أن يذكره بصيغة التمريض التى تشعر بحاله من الضعف، بأن يقول : (روى عنه كذا ، أو بلغنا عنه كذا ، أوورد ، أوجاء، أو نقل عنه ، وما أشبه ذلك من صيغ التمريض ، ولا يجوز أن يرويه بصيغة تفيد الجزم مثل (قال رسول الله ﷺ) ونحوها ، وأقبح من ذلك أن يصرح فى الضعيف أو فيما يشك فيه بالصحة والثبوت فيقول : صح أو ثبت ، فإن ذلك كذب صريح ، وجهل قبيح .

وأما من نقل حديثاً صحيحاً معلوم الصحة بغير إسناد فإنه يجب عليه أن يذكره بالصيغة المشعرة بحاله من الثبوت والقبول ، وهى صيغة الجزم فيقول مثلا : قال رسول الله ﷺ كذا ، أو ثبت عنه كذا ، أو صح عنه كذا ، ويقبح منه أن يذكره بصيغة التمريض التى تشعر بأنه ضعيف ، لئلا يقع فى نفس من يسمعه أو يقرأه أنه غير صحيح ، اللهم إلا إذا جهل حاله فالأحوط إيراده بصيغة التمريض كما سبق أن ذكرنا ، وينبغى للمشتغل بالعلم بخاصة إذا كان بصدد ذكر الحديث فى كتاب يصنفه أن ينشط للبحث عن الحديث لمعرفة حاله ، وإيراده باللفظ الذى يقتضيه حظه من الصحة أو الضعف والرد أو القبول ، فمن ترك ذلك لقصور عنده ، أو تقصير منه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فقد فاته من الخـــير حظ عظيم ، أما من اعتنى بذلك ، وحرص عليه ، واستكمل أدواته من القراءة والبحث والاطلاع ، وسؤال ذوى الخبرة والبصر فذلك حليق بأن يكون فى هذا الشأن إماماً وأن يكون من العلماء العاملين ، ومن ورثة سيد المرسلين .

والله وحده ولى التوفيق ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث المسند

١ — قال الخطيب البغدادي : هو عند أهل الحديث ما اتصل سنده إلى منتهاه ، وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره ، فيشمل المرفوع والموقوف على الصحابة وغيرهم . قال السيوطي : والمراد اتصال السند ظاهراً ، فيدخل ما فيه انقطاع خفي ، كعنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقيه ، لإطباق من خرج المسانيد على ذلك .

٢ — وقال ابن عبد البر : هو ماجاء عن النبي ﷺ خاصة متصلا كان أو منقطعاً .

وعلى هذا القول يستوى المسند والمرفوع ، وقال الحافظ ابن حجر : يلزم عليه أن يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان مرفوعاً : ولا قائل به .

٣ — وقال الحاكم وغيره : لا يستعمل إلا فى المرفوع المتصل ، بخلاف الموقوف ، والمرسل ، والمعضل ، والمدلس .

وحاصل ماتقدم :

أن المسند عند الخطيب هو المتصل ، إلا أنه أكثر ما يستعمل فيما كان مرفوعاً ، وعند ابن عبد البر هو المرفوع متصلا كان أو منقطعاً ، وعند الحاكم : هو المرفوع المتصل ، وأرجح هذه الأقوال قول الخطيب . ومن تتبع استعمالهم لهذا المصطلح عرف ذلك ، ولولا خشية الإطالة لأوردنا بعض ذلك ، وحسبنا أن نذكر هنا — على سبيل المثال — تعريف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ابن الصلاح للحديث الصحيح ، فقد قال الرجل : الحديث الصحيح : هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا معللا .

فالمسند فى هذا التعريف لا يتسنى فهمه إلا على معنى المتصل ، لأنه لو كان المراد به المرفوع لما ساغ لا بن الصلاح أن يقول بعد ذلك (إلى منتهاه) الأمر الذى فهمه الناس على أنه شامل للمرفوع والموقوف والمقطوع ولقال بدلا من ذلك (إلى رسول الله أو إلى النبى صلى الله عليه وسلم) . والله أعلم

الحديث المتصل

الحديث المتصل — ويسمى الموصول أيضاً — : هو ما اتصل إسناده بسماع كل واحد من رواته ممن فوقه ، أو إجازته إلى منتهاه مرفوعاً كان (١) أو موقوفاً على غيره من الصحابة والتابعين وأتباعهم .

هذا وقد فهم بعض الشراح مما ساقه ابن الصلاح فى كلامه على المتصل أنه يقصره على المرفوع والموقوف دون المقطوع ، بدليل قوله (ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف) وقصره التمثيل على المرفوع والموقوف فقط إذ قال بعد ذلك : مثال المتصل المرفوع من الموطإ : (مالك ، عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، عن رسول الله ﷺ) : ومثال المتصل الموقوف : (مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر قوله) . لكن تأمل كلام الرجل يفيد أن أقوال التابعين إذا اتصل الإسناد إليهم لا يسمونها متصلة

(١) إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عند الإطلاق ، فلا يقال مثلا: هذا حديث مقطوع متصل ، لتضاد والتنافر الذى يوحى به الجمع بين هذين اللفظين لغة .

وأما إذا قيد الحديث بمن جاء عنه فإنه لا بأس بأن يقال فيه ذلك، وهو جائز وواقع فى كلامهم كقولهم : هذا متصل إلى سعيد بن المسيب ، أو إلى الحسن البصرى ، أو إلى عطاء أو طاوس ، قيل : والنكتة فى ذلك أنها تسمى مقاطيع ، فإطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بمتضادين لغة . والله أعلم .

الحديث المرفوع

وهو ما أضيف إلى النبى ﷺ خاصة ، متصلا كان أو منقطعاً ، قولا كان أو فعلا أو تقريراً أو صفة .

والمراد بإضافته إلى النبى ﷺ مجرد نسبته إليه أعم من أن تكون هذه النسبة ثابتة كما هو الحال فى الحديث الصحيح والحسن أو غير ثابتة كالحديث الموضوع ، وهكذا معنى الإضافة حيث استعملت ، ولولا هذا ما ساغ تقسيم المرفوع إلى صحيح وحسن وضعيف .

هذا وقد أشار ابن الصلاح إلى أنه ربما استعمل بعض المحدثين المرفوع فى مقابل المرسل فالمراد به حينئذ المتصل ، وعلى هذا الاستعمال يكون الرفع من إصفات الإسناد ، بخلاف المشهور الذى عليه الجمهور ، فالرفع والوقف والقطع جميعاً من صفات المتن . والله أعلم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث الموقوف

وهو ماأضيف إلى الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ونحوهـــا ، فيوقف عليهم ، ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ .

وهذا إذا استعمل الموقوف مطلقاً ، وقـــد يستعمل مقيداً فى غير الصحابى ، فيقال : حديث كذا وقفه فلان على الحسن أو على عطاء أو على الزهرى ، أو على طاووس .

هذا وقد اشتهر بين فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر ، والمرفوع بالخبر ، قال أبو القاسم الفورانى منهم : الفقهاء يقولون : الخبر ما يروى عن النبى ﷺ ، والأثر ما يروى عن الصحابة .

وفى « النخبة » لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر : ويقال للموقوف والمقطوع الأثر ، وقال الإمام النووى : وعند المحدثين : كل هذا يسمى أثراً .

تفريعات على المرفوع والموقوف

١ — قول الصحابى (كنا نفعل كذا ، أو نقول كذا) له حالتان :

الأولى :

أن يكون غير مضاف صراحة إلى زمان رسول الله ﷺ وحكمه أنه موقوف ، هكذا قال ابن الصلاح تبعاً للخطيب البغدادى وحكاه النووى فى شرح مسلم عن جمهور أهل العـــلم من المحدثين والفقهاء والأصوليين .

قال السيوطى : وأطلق الحاكم والرازى والآمدى أنه مرفوع ، وقال

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ابن الصباغ : إنه الظاهر ، ومثله بقول عائشة رضى الله عنها « كانت اليد لا تقطع فى الشيء التافه » ، وصححه الحافظان العراقى وتلميذه شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر ، ومن أمثلته مارواه البخارى عن جابر بن عبد الله قال : (كنا إذا صعدنا كبرنا ، وإذا نزلنا سبحنا) .

واختلاف أهل العلم فى الأمر على تعدد مشاربهم يجعل الجزم بأحد القولين وترجيحه أمراً غير مقبول ، والأقرب فى مثل هذا أن يترك أمر الحكم برفعه أو وقفه للناظر فيه من أئمـــة الحديث والفقه الغواصين على المعانى الدقيقة ، والإشارات الخفية ، فربما ترجح لديه إلحاق بعض ذلك بالمرفوع ، لأمارة تدل على أنه خليق بأن يكون معزوا إلى رسول الله ﷺ ، وربما ترجح لديه إلحاق بعضه بالموقوف وما يصلح لذلك كل ناظر ، والله الموفق والمستعان ، والحمد لله على كل حال .

الثانيـة :

أن يكون مضافاً إلى زمان رسول الله ﷺ مثل قولهم (كنا نقول كذا على عهد رسول الله ﷺ ، أو ورسول الله فينا ، أو بين أظهرنا ، أو والقرآن ينزل وهكذا) .

(أ) وحكمه أنه مرفوع على الصحيح الذى قطع به جمهور أهل الحديث وعلماء أصول الفقه ، لأن ظاهر ذلك مشعر — كما قال ابن الصلاح — بأن رسول الله ﷺ اطلع على ذلك ، وقررهم عليه ، لتوفر دواعيهم على سؤالهم عن أمور دينهم ، وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة ، ومن أمثلة ذلك قول جابر (كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ) أخرجه الشيخان ، وقوله : (كنا نأكل لحوم الخيل على عهد النبى ﷺ) رواه النسائى وابن ماجه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(ب) وقال الإمام أبو بكر الإسماعيلي : إنه موقوف. قال السيوطي: وهو بعيد جداً .

(ج) وقال آخرون : إن كان ذلك الفعل مما لا يخفى غالباً كان مرفوعاً ، وإلا كان موقوفاً ، وبهذا قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي .

فإن كان في القصة تصريح باطلاعه ﷺ فمرفوع إجماعاً كقول ابن عمر : (كنا نقول ورسول الله ﷺ حي : أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان ، ويسمع ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره) رواه الطبراني في الكبير ، والحديث في الصحيح بدون التصريح المذكور .

٢ — قول الصحابي (أمرنا بكذا) كقول أم عطية « أمرنا أن نخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور، وأمر الحيض أن يعتزلن مصلى المسلمين»(١).

---

(١) أخرجه البخاري في باب العيدين من كتاب الصلاة (٣ / ١١٦) وكذلك مسلم [٦ / ١٧٨] ، وهذا لفظ مسلم ، و (أمرنا) في هذا الحديث بفتح الهمزة والميم والمراد بالبناء للمعلوم ، وهو النبي ﷺ كما وقع مصرحا به في رواية البخاري هذه ، ولكن شيخ الإسلام رجح أن التصريح بذكر النبي ﷺ من صنيع بعض الرواة وأن الأصح رواية من رواه دون الإفصاح بذكر النبي ﷺ .

وقد أخرجه البخاري في كتاب الحيض بسياق آخر [١ / ٤٤٠] وفيه تصريح أم عطية بسماعها ذلك من رسول الله ﷺ بلفظ لا يحتمل التأويل والله أعلم .

والعواتق : جمع عاتق ، وهي الجارية البالغة ، وقال ابن دريد : هي التي قاربت البلوغ ، قال ابن السكيت : هي ما بين أن تبلغ إلى أن تتزوج .

والتعنيس : طول المقام في بيت أبيها بلا زوج حتى تطعن في السن ، =

أو (نهينا عن كذا) كقولها أيضاً « نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا »(١) أو (من السنة كذا) كقول على (من السنة وضع الكف على الكف تحت السرة)(٢) أو (أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة)(٣) فهذا وما أشبهه مثل قولهم أيضاً (أحل لنا كذا وحرم علينا كذا) من قبيل المرفوع على الصحيح الذى قاله الجمهور .

قال ابن الصلاح : لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهى ومن يجب اتباع سنته ، وهو رسول الله ﷺ .

وقال غيره : لأن مقصود الصحابى بيان الشرع لا اللغة ولا العادة ،

= قالوا : سميت عاتقاً لأنها عتقت من امتهانها فى الخدمة والخروج فى الحوائج ، وقيل : قاربت أن تتزوج فتعتق من قهر أبويها ، وتستقل فى بيت زوجها . والخدور : البيوت ، وقيل : الخدر : ستر يكون فى ناحية البيت [النووى فى شرح مسلم ٦/١٧٨] .

(١) أخرجه الشيخان كلاهما فى كتاب الجنائز — وقولها (ولم يعزم علينا) أى لم يؤكد علينا فى المنع ، كما أكد علينا فى غيره من المنهيات ، قاله ابن حجر فى الفتح ٣/٣٨١

(٢) قال السيوطى : رواه أبو داود فى رواية ابن داسة وابن الأعرابى، التدريب ١/١٨٨ ، وقال الإمام النووى فى شرح مسلم : وأما حديث على رضى الله عنه انه قال : من السنة فى الصلاة وضع الأكف على الأكف تحت السرة ضعيف متفق على تضعيفه ، رواه الدارقطنى والبيهقى من رواية أبى شيبة عبد الرحمن بن إسحاق الواسطى وهو ضعيف بالاتفاق ٤/١١٥

(٣) أخرجه الشيخان فى كتاب الصلاة ، فأخرجه البخارى فى (كتاب أبواب الأذان) ٢/٢٢٤ وأخرجه مسلم فيه، وترجم له الإمام النووى بقوله (باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة إلا كلمة الإقامة فإنها مثنى) ٤/٧٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والشرع يتلقى من الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، ولا يصح أن يريد أمر الكتاب ، لكون ما فى الكتاب مشهوراً يعرفه الناس ولا الإجماع، لأن المتكلم بهذا من أهل الإجماع ، ويستحيل أمره نفسه ، ولا القياس ، إذ لا أمر فيه ، فتعين كون المراد أمر رسول الله ﷺ .

وقيل : ليس بمرفوع ، لاحتمال أن يكون الآمر غيره ﷺ ، كأمر القرآن ، أو الإجماع ، أو بعض الخلفاء ، أو الاستنباط ، و ن يريد سنة غيره .

وأجيب ببعد ذلك مع أن الأصل الأول ، وقد جاء عن بعض التابعين ما يفيد أن الصحابة لم يكونوا يقصدون بالسنة إلا سنته ﷺ فقد روى البخارى فى صحيحه فى حديث ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه فى قصته مع الحجاج حين قال له « إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة ، فقلت لسالم : أفعله رسول الله ﷺ ؟ فقال : وهل يعنون بذلك إلا سنته(١) . فنقل سالم وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة ، وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبى ﷺ ،

وأما قول بعضهم : إن كان ذلك مرفوعاً فلم لا يقولون فيه : قال رسول الله ﷺ ، فجوابه أنهم تركوا الجزم بذلك تورعاً واحتياطاً ،

---

(١) أخرجه البخارى فى الحج - باب الجمع بين الصلاتين بعرفة [٤/٢٦٠] والقائل للحجاج هو سالم بن عمر ، وقد صدقه أبوه . فلفظ سالم فى كتاب البخارى الذى بين أيدينا (وهل تتبعون فى ذلك إلا سنته ﷺ) وما فى الأصل هو الذى ذكره السيوطى فى (التدريب) فلعله رواية أخرى أو وقع فيه تصحيف . والله أعلم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن هذا قول أبى قلابة ، عن أنس « من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعاً »( ) قال أبو قلابة : لو شئت لقلت : إن أنسا رفعه إلى النبى ﷺ ، أى لو قلت لم أكذب . لأن قوله (من السنة) هذا معناه . لكن إيراده بالصيغة التى ذكرها الصحابى أولى .

— وخصص بعضهم الخلاف بغير الصديق ، أما هو إن قال ذلك فمرفوع بلا خلاف .

قال السيوطى : ويؤيد الوقف فى غيره ما أخرجه ابن أبى شيبة فى المصنف عن حنظلة السدوسى قال : سمعت أنس بن مالك يقول : كان يؤمر بالسوط فتقطع ثمرته ، ثم يدق بين حجرين ، ثم يضرب به ، فقلت لأنس : فى زمان من كان هذا ؟ قال : فى زمان عمر بن الخطاب .

— فإن صرح الصحابى بالآمر كقوله (أمرنا رسول الله ﷺ) فلا خلاف فيه ، إلا ما حكى عن داود وبعض المتكلمين أنه لا يكون حجة حتى ينقل لفظه .

قال السيوطى : وهذا ضعيف ، بل باطل ، لأن الصحابى عدل عارف باللسان ، فلا يطلق ذلك إلا بعد التحقق .

قال الإمام النووى : ولا فرق بين قول الصحابى ما تقدم فى حياة رسول الله ﷺ أو بعده .

هذا ومن المرفوع أيضاً ما جاء عن الصحابى ومثله لا يقال من قبل الرأى ، ولا مجال للاجتهاد فيه ، فيحمل على السماع ، مثال ذلك قول ابن مسعود (من أتى ساحرا أو عرافا فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ) .

---

(١) أخرجه البخارى فى النكاح — باب إذا تزوج البكر على الثيب ١١/٢٢٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأشار الحافظ العراقى إلى تخصيص ذلك بصحابى لم يأخذ عن أهل الكتاب ، وصرح بذلك شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر فى شرح نخبة الفكر ، ومثله بالأخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق ، وأخبار الأنبياء ، والآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة ، وعما يحصل بفعله ثواب مخصوص ، أو عقاب مخصوص ، قال : ومن ذلك فعله مالا مجال للاجتهاد فيه ، فينزل على أن ذلك عنده عن النبى ﷺ .

كما قال الشافعى فى صلاة على فى الكسوف : فى كل ركعة أكثر من ركوعين . قال : ومن ذلك حكم الصحابى على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله ورسوله أو معصية كقوله (من صام يوم للشك فقد عصى أبا القاسم)(١) ، وقد نازع البلقينى فى هذا ، فقال : الأقرب أن هذا ليس بمرفوع ، لجواز إحالة الإثم على ما ظهر من القواعد .

٣ — تفسير الصحابى لشىء من القرآن الكريم ، هل هو من قبيل المرفوع أو من قبيل الموقوف ؟ وبعبارة أخرى : هل هو من قبيل النقل والرواية أو من قبيل الرأى والدراية ؟

والجواب : أن تفسير الصحابى منه ما هو مرفوع ، ومنه ما هو موقوف ، فالمرفوع مايتعلق بسبب نزول آية كقول جابر بن عبد الله : كانت اليهود تقول : من أتى امرأته من دبرها فى قبلها جاء الولد أحول ، فأنزل الله تعالى نساؤكم حرث لكم الآية(٢) ونحو ذلك مما لا يمكن أن يؤخذ إلا عن النبى ﷺ ولا مدخل للرأى فيه .

---

(١) رواه أبو داود والترمذى ، وقال : حديث حسن صحيح من حديث عمار بن ياسر ولفظه (من صام اليوم الذى يشك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ) وما فى الأصل فهو من « التدريب » للسيوطى .

(٢) متفق عليه من حديث جابر رضى الله عنه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأما سائر التفاسير المروية عن الصحابة - عدا ماتقدم - فهى من قبيل الموقوف .

٤ — من قبيل المرفوع صريحاً قول الراوى عند ذكر الصحابى : (يرفعه ، أو ينميه ، أو يبلغ به) كقول ابن عباس : الشفاء فى ثلاثة : شربة عسل ، أو شرطة محجم ، أو كية نار ، رفع الحديث ، رواه البخارى ، وروى الإمام مالك فى الموطإ عن أبى حازم ، عن سهل بن سعد قال : كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى فى الصلاة . قال أبو حازم : لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك . وكحديث الأعرج عن أبى هريرة يبلغ به : الناس تبع لقريش(١) . أو رواية كحديث الأعرج عن أبى هريرة - واية (تقاتلون قوما صغار الأعين)(٢) .

فكل هذا وشبهه مرفوع عند أهل العلم قال الحافظ ابن حجر : كيرويه ورواه بلفظ الماضى .

وإذا قيل عند التابعى : يرفعه فهو مرفوع لكنه مرسل . وكذلك معظم ما تقدم من العبارات مما ذهب جمهور أهل العلم إلى أنه مرفوع إذا قاله الصحابى فهو مرفوع كذلك إذا قاله التابعى إلا أنه مرفوع مرسل .

---

(١) متفق عليه .

(٢) رواه البخارى فى الأدب .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث المقطوع

وهو ما جاء عن التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم وأفعالهم. والمقطوع غير المنقطع الذى سوف يأتى الكلام عنه ، وقد فرق أهل العلم بينهما بأن المقطوع وصف للحديث باعتبار المتن ، وأما الانقطاع فهو وصف له باعتبار السند . هذا هو الذى استقر عليه اصطلاحهم ،وجرى عليه العمل ، وقد استعمل بعض أهل العلم أحدهما مكان الآخر،وكان ذلك قبل استقرار الاصطلاح ، ولا يهولنك ذلك ، فإن القرائن كفيلة ببيان المراد من اللفظ، فإذا جاء وصف الحديث بأنه مقطوع أومنقطع ، فى مقابلة المرفوع والموقوف فالمراد به المقطوع الذى هو وصف للمتن ، وإذا جاء ذلك فى مقابلة الاتصال كان المراد به ما يتعلق بالسند ، وسيأتى تعريفه والله أعلم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أنواع الحديث من حيث الاتصال والانقطاع

المتصل

المرسل — المعلق — المنقطع — المعضل

ينقسم الحديث من حيث السند إلى متصل وغير متصل ، وقد سبق أن عرفنا أن المتصل هو ما لم يسقط من رواته أحد ، وأما غير المتصل فهو ما سقط منه راو أو أكثر أو ذكر بدون سند أصلا .

وغير المتصل يتنوع إلى أنواع ، لكل نوع منها اسم يخصه بحسب الموضع الذى حصل فيه الانقطاع ، وصفة الانقطاع نفسه .

فإذا كان الانقطاع فى أول السند بأن سقط من أول إسناده راو أو أكثر ، أو ذكر بدون سند أصلا فهو الحديث المعلق .

وإذا كان الانقطاع فى آخر السند — بأن رفعه أحد التابعين إلى رسول الله ﷺ فهو المرسل .

وإذا كان الانقطاع فى وسط السند بواحد فقط — ولو تعدد ذلك — فهو المنقطع .

وإذا كان الانقطاع باثنين أو أكثر على التوالى — فى أى موضع — الحديث المعضل .

وهذا كله إذا كان الانقطاع ظاهرا — بأن علم عدم معاصرة الراوى لمن روى عنه — وهو أمر يعرف بالاطلاع على تواريخ الرواة ومواليدهم ووفياتهم ، وهو من العلوم التى يعنى بها المشتغلون بالحديث وعلومه أشد العناية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأما إذا كان الإنقطاع خفيا — بأن علمت المعاصرة ولم يعلم اللقاء ، أو علم اللقاء ولم يعلم السماع — وكان اللقاء والسماع محتملا نشأ من ذلك نوعان : المدلس ، والمرسل الخفى ، وسيأتى الكلام عن هذين النوعين بعد ذلك إن شاء الله تعالى .

وسنتكلم الآن عن الأنواع الأربعة التى تحصل بحسب الانقطاع الظاهر إجمالا ، ثم تفصيلا — وبالله التوفيق .

أولا : الحديث المعلق :

وإذا فالحديث المعلق هو ما سقط من أول إسناده راو أو أكثر ، قال ابن الصلاح : وقد استعمله بعضهم فى حذف كل الإسناد كقول بعض المصنفين فى الحديث :

قال رسول الله ﷺ ، أو قال ابن عباس ، أو قال عطاء أو غيره .

مثاله : ما رواه الإمام البخارى فى الصحيح عن الماجشون ، عن عبد الله بن الفضل . عن أبى سلمة . عن أبى هريرة رضى الله عنه ، عن النبى ﷺ قال (لا تفاضلوا بين الأنبياء) . فهذا الإسناد قد سقط بعض الرواة من أول إسناده لأن البخارى لم يعاصر الماجشون .

ثم إن الحديث المعلق قد يكون تعليقه من صنيع بعض المصنفين فى الحديث ، ويكون مسموعا له بالاتصال ، وقد يكون مسموعا له كذلك غالبا ، فما كان التعليق فيه من تصرف بعض المصنفين كالبخارى ومسلم أفردوه بالبحث ، لبيان السبب فى إيراده كذلك ، ثم لبيان أنواعه بحسب الصيغ التى أورد بها ، وبيان حكم كل نوع منه ، ولهذا فقد تكلموا عما فى الصحيحين من أحاديث معلقة ، وبينوا قلتها عند مسلم وأنها موصولة فى كتابه ، وأنها كثيرة عند البخارى ، وأن منها ما علقه بصيغة تقتضى الجزم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بصحة الحديث ، ومنها ما علقه بصيغة لا تقتضى الجزم بذلك ، فالأول حكم منه بصحة الحديث إلى من علقه عنه ، والثانى ليس فيه حكم منه بذلك إلا أن إيراده له فى كتابه الذى التزم فيه الصحة مؤذن بصحة أصله .

وهذا كله فى حديث ذكر معلقا ولم يذكر موصولا فى مكان آخر من الصحيح ، أما ماذكره مرة معلقا ومرة موصولا فالحكم أنه متصل ، وهذا تقرير ابن الصلاح وبحثه لهذا النوع فى صحيح البخارى .

أما الحافظ ابن حجر فإنه مع تسليمه لما ارتآه الشيخ ابن الصلاح فإنه خطا خطوات موفقة درس فيها هذه الأحاديث ، وبينها جميعا حديثا حديثا ، وأثبت أنها جميعا فى عداد الصحيح المقبول ، وذكر الأسباب التى يظن أنها حملت البخارى رحمه الله على إيراد هذه الأحاديث معلقة — وبين أنه لا يرد من هذه الأحاديث إلا ما أورده البخارى فى كتابه مصرحا بعدم صحته — وقد أفاض فى كل ذلك إفاضة بالغة ، فكفى وشفى ، فرضى الله عنه وأرضاه .

بقى أن نقول : إن التعليق مخصوص بما يسوقه المصنفون فى كتبهم المصنفة فى ذلك ، ولو ادعى أحد أن ذلك مخصوص بالصحيحين لكان له ذلك .

ومن هنا نعلم أن ما يسوقه الفقهاء وغيرهم من أهل العلوم مما يقولون فيه : قال رسول الله ﷺ ، أو قال ابن عباس أو غيره ، ليس من التعليق فى شىء ، بل هو حديث معضل ، وللمحدثين فيه عبارات مختلفة تدل على حاله منها (ذكره فلان بلا سند) أو (هكذا ذكره بلا خطام ولا زمام) .

وقد بذل المحدثون جهداً مشكوراً فى تتبع هذه الأحاديث ، وبيان

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حالها فى كتب التخريج ، وحرروا ألفاظها ، وذكروا ما لها وما عليها . فجزاهم الله عن الشريعة والسنة أحسن الجزاء .

ثانيا : الحديث المرسل :

والمشهور عند المحدثين أنه الحديث الذى رفعه التابعى إلى النبى ﷺ .

مثاله ، ما أخرجه مسلم فى الصحيح عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة » .

فسعيد بن المسيب من التابعين ، وقد رفع هذا الحديث إلى النبى ﷺ فهو إذن حديث مرسل ، والمزابنة : نوع من البيع فيه غرر ، وقيل : هى بيع الرطب فى رءوس النخل بالتمر .

ثالثا : الحديث المنقطع :

وهو ما سقط من وسط إسناده راو واحد ، ولو فى مواضع متعددة .

مثاله : ماروه عبد الرازق بن همام الصنعانى — عن سفيان الثورى — عن أبى إسحاق ، عن زيد بن يثيع — بضم الياء وفتح الثاء فسكون — عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ « إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين » فهو منقطع فى موضعين ، لأن عبد الرزاق لم يسمعه من سفيان الثورى ، وإنما سمعه من النعمان ابن أبى شيبة الجندى — بفتح الجيم والنون — عن الثورى ، ولم يسمعه سفيان من أبى إسحاق ، وإنما سمعه من شريك عن أبى إسحاق .

الحديث المعضل

وهو ما سقط من إسناده اثنان أو أكثر على التوالى فى أى موضع كان .

مثاله : ما رواه الإمام مالك قال : بلغنى عن أبى هريرة أن رسول

الله ﷺ قال « للمملوك طعامه وكسوته ، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق » فهذا إسناد معضل ، فبين مالك وأبي هريرة اثنان .

تعقيبات وتنبيهات

ما تقدم من التعاريف لهذه الأنواع التي فقدت شرط الاتصال هو المشهور الذي استقر عليه اصطلاح جماهير أهل الحديث ، وثمت أمور لابد من بيانها .

الأول : ما تقدم من تعريف كل من المرسل والمنقطع هو الذي استقر عليه اصطلاح المحدثين ، وهناك تعاريف أخرى لبعض المحدثين ، ولغيرهم من علماء الفقه وأصوله ، لابد من معرفتها والوقوف عليها .

— فالمشهور عند علماء الفقه وأصوله أن المرسل هو ما لم يتصل سنده على أي وجه كان ، ومثله المنقطع ، وهذا التعريف للمرسل والمنقطع هو الموافق لمعنى الإرسال والإنقطاع في اللغة ، فإرسال الحديث هو إطلاقه من قيد الاتصال مطلقا ، والانقطاع هو فقد الاتصال كذلك .

— ومن أهل الحديث من خص المرسل بما رفعه التابعي الكبير الذي لقي جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ وجالسهم ، وأخذ عنهم .

— ومن أهل الحديث من أطلق على الحديث الذي فيه راو مبهم — مثل فلان ، عن رجل — أنه منقطع ، والمشهور أنه متصل فيه راو مبهم .

فتلخص من ذلك أن للمرسل ثلاثة تعاريف :

١ — ما رفعه التابعي الكبير الذي لقي جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ وجالسهم وأخذ عنهم ، وهذه الصورة لا جدال فيها ، ولا خلاف عليها .

٢ — ما رفعه التابعي مطلقا إلى رسول الله ﷺ صغيراً كان أم كبيراً وهو المشهور عند أهل الحديث .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣ — ما لم يتصل سنـــده على أى وجه — وهو المشهور فى الفقه وأصوله .

وأن المنقطع له كذلك ثلاثة تعاريف :

١ — ما لم يتصل سنده على أى وجه ، وهو المشهور فى الفقه وأصوله .

٢ — ما سقط من وسط إسناده راو واحد — ولو تعدد ذلك .

٣ — ما كان فى سنده راو مبهم — وهذا غير مسلم لمن قال به .

الثانى : الأصل فى الحديث المرسل أنه حديث ضعيف ، للجهالة بالساقط فيه ، ولا يتعين كونه صحابيا ، لأن كثيراً من التابعين كانت معظم رواياتهم عن غير الصحابة رضى الله عنهم وأرضاهم . وقد يحكم لبعضه بالصحة فى بعض الأحوال : وذلك إذا صح مخرجه بمجيئه من طريق آخر متصلا ، أو أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول ، إلى شروط أخرى أضافها بعضهم لقبوله والعمل به ، وقد اختلفت أنظار المحدثين والفقهاء وغيرهم فى قبول الحديث المرسل والأخذ به ، تبعا لاختلاف أنظارهم فيه ، وربما لاختلاف الأزمنة والأحوال ، وقد ساق الإمام السيوطى فى التدريب عشرة أقوال العلماء فى ذلك ، وهاهى ذى :

فمنهم من قبله مطلقا ، ومنهم من رده مطلقاً ، ومنهم من قبله إن كان من أرسله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة ، ومنهم من قال : يحتج به إن كان مرسله لا يروى إلا عن عدل ، ومنهم من قال : يحتج به إذا لم يسكن فى الباب سواه ، ومنهم من قدمه على المتصل وقال : (من أسند فقد أحالك ، ومن أرسل فقد تكفل لك) ، ومنهم من قال : يحتج به ندبا لا وجوبا ، ومنهم من قال : يحتج بمراسيل سعيد بن المسيب دون غيرها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا كله فى غير مراسيل الصحابة ، وهى الأحاديث التى يرويها الصحابة عن رسول الله ﷺ فى أمور لم يشهدوها إما لصغرسنهم أو لتأخر إسلامهم ، لأن مراسيلهم لها حكم الاتصال ، لأن روايتهم عن الصحابة ، والجهالة بالصحابى لا تضر ، والله أعلم .

الثالث : قال الحاكم فى (علوم الحديث) : أكثر ماتروى المراسيل من أهل المدينة عن ابن المسيب ، ومن أهل مكة عن عطاء ابن أبى رباح ، ومن أهل البصرة عن الحسن البصرى ، ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعى ، ومن أهل مصر عن سعيد بن أبى هلال ، ومن أهل الشام عن مكحول . قال : وأصحها كما قال ابن معين مراسيل ابن المسيب ، لأنه من أولاد الصحابة ، وأدرك العشرة ، وفقيه أهل الحجاز ، ومفتيهم ، وأول الفقهاء السبعة الذين يعتد مالك بإجماعهم كإجماع كافة الناس ، وقد تأمل المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة ، وهذه الشرائط لم توجد فى أسانيد غيره ، ذكره السيوطى فى (التدريب) ثم قال تكلم الحاكم على مراسيل سعيد فقط دون سائر من ذكر معه ، ونحن نذكر ذلك .

فمراسيل عطاء ، قال ابن المدينى : كان عطاء يأخذ عن كل ضرب ، مرسلات مجاهد أحب إلى من مرسلاته بكثير ، وقال أحمد بن حنبل : مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات ، ومرسلات إبراهيم النخعى لا بأس بها ، وليس فى المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء ابن أبى رباح فإنهما كانا يأخذان عن كل واحد .

ومراسيل الحسن تقدم القول فيها عن أحمد ، وقال ابن المدينى : مرسلات الحسن البصرى التى رواها عنه الثقات صحاح ما أقل ما يسقط منها ، وقال أبو زرعة : كل شىء قال الحسن : قال رسول الله ﷺ وجدت له أصلا ثابتاً ما خلا أربعة أحاديث ، وقال يحيى بن سعيد القطان : ما قال الحسن فى حديثه قال رسول الله ﷺ إلا وجدنا له أصلا إلا حديثاً أو حديثين .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال شيخ الإسلام : ولعله أراد ماجزم به الحسن ، وقال غيره : قال رجل للحسن : إنك تحدثنا فتقول: قال رسول الله ﷺ فلو كنت تسنده لنا إلى من حدثك ؟ فقال الحسن : أيها الرجل ما كذبنا ولا كذبنا ، ولقد غزونا غزوة إلى خراسان ومعنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد ﷺ ،

وقال يونس بن عبيد : سألت الحسن، فقلت: يا أبا سعيد، إنك تقول: قال رسول الله ﷺ ، وإنك لم تدركه ؟ فقال : يا ابن أخي ، لقد سألتني عن شيء ما سألني عنه أحد قبلك ، ولولا منزلتك مني ما أخبرتك ، إني في زمان كما ترى — وكان في زمن الحجاج — كل شيء سمعتني أقوله ، قال رسول الله ﷺ فهو عن علي بن أبي طالب غير أني في زمان لا أستطيع أن أذكر عليا ، وقال : كل ما أسند من حديثه أو روى عمن سمع منه فهو حسن حجة ، وما أرسل من الحديث فليس بحجة ، وقال العراقي : مراسيل الحسن عندهم شبه الريح .

وأما مراسيل النخعي فقال ابن معين : مراسيل إبراهيم أحب إلى من مراسيل الشعبي ، وعنه أيضا : أعجب إلي من مرسلات سالم بن عبد الله والقاسم وسعيد بن المسيب ، وقال أحمد : لا بأس بها ، وقال الأعمش : قلت لإبراهيم : أسند لي عن ابن مسعود ، فقال : إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت ، وإذا قلت : قال عبد الله فهو عن غير واحد عن عبد الله(١) انتهى .

وهذا الكلام يكشف عن السر وراء الإرسال الذي كان يجنح إليه أحيانا هؤلاء الأئمة من كبار التابعين، فالحديث قد يكون مسموعا لأحدهم من جماعة كما يشعر بذلك كلام الحسن البصري في قصته في غزوة خراسان ،

---

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١٣٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكما يصرح بذلك كلام إبراهيم النخعى فى إرساله عن ابن مسعود رضى الله عنه .

وقد يكون مسموعا لأحدهم ممن لا يستطيع — لأمر ما — أن يصرح باسمه كما هو الحال فى كلام الحسن البصرى فى روايته عن على رضى الله عنه ، وقد يفعلون ذلك لغير ما مر من الأسباب كل بحسب حاله، ومن هنا وقع الاختلاف فى مراسيلهم ، ووقع التنقير عنها من النقاد للحكم عليها ، ووضع كل منها فى موضعه الصحيح ، فجزاهم الله عن العلم وأهله أحسن الجزاء .

الرابع : هناك صنف من التابعين يسلك بهم مسلك الصحابة فى اعتبار رواياتهم عن النبى ﷺ موصولة لا مرسلة ، وهم الذين سمعوا من النبى ﷺ وهم كفار ثم أسلموا بعد موته .

وذلك مثل التنوخى رسول هرقل — وفى رواية قيصر فقد أخرج الإمام أحمد وأبو يعلى حديثه ، وساقاه مساق الأحاديث المسندة .

ومن الصحابة من حكم روايتهم حكم المرسل ، وهم كل من رأى النبى ﷺ غير مميز كمحمد بن أبى بكر الصديق فإنه صحابى ، فحكم روايته أنها مرسلة ، ولا يجى فيه ما قيل فى مراسيل الصحابة ، لأن أكثر رواية هؤلاء عن التابعين ، بخلاف الصحابى الذى أدرك وسمع ، فاحتمال روايته عن التابعى بعيد جدا .

الخامس : بين المعلق والمعضل عموم وخصوص ، فجتمعان فى ما سقط من أول إسناده اثنان فصاعدا ، وينفرد المعلق فيما كان الساقط فيه فى وسط السند أو آخره . وما صدق عليه وصف التعليق والإعضال من الحديث فإن المحدثين يطلقون عليه وصف التعليق أكثر .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السادس : السبب فى تقسيم المحدثين للحديث غير المتصل إلى أنواع، بحسب مكان الانقطاع وحاله ، وتمييز كل نوع منه باسم خاص أن مباحث كل نوع منه تختلف عن الآخر ، ويختلف حكمه تبعا لذلك ، بل إن النوع الواحد منها كالمعلق والمرسل تختلف أحواله وأحكامه تبعا لمن علقه أو أرسله ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

الإسناد المعنعن والمؤنن :

العنعنة : مصدر عنعن الحديث إذا رواه بلفظ (عن) من غير بيان للتحديث والإخبار والسماع .

وقد اختلف أهل العلم فى الإسناد المعنعن فقيل : إنه منقطع حتى يتبين اتصاله ، والصحيح الذى عليه العمل أنه متصل ، ولذلك أودعه المصنفون المشترطون للصحيح فى تصانيفهم ، وذلك بشرط أن يكون المعنعن ثقة غير مدلس ، وبشرط إمكان لقاء بعضهم بعضا ، فحينئذ يحكم للحديث بالاتصال إلا أن يتبين خلاف ذلك .

وفى اشتراط ثبوت اللقاء بين الراوى بالعنعنة والمروى عنه بها ، وعدم الاكتفاء بإمكانه ، واشتراط طول الصحبة وعدم الاكتفاء بثبوت اللقاء ، واشتراط معرفته بالرواية عنه ، وعدم الاكتفاء بطول الصحبة خلاف بين أهل العلم . فمنهم من لم يشترط شيئا من ذلك ، واكتفى بإمكان اللقاء ، وعبر عنه بالمعاصرة ، وهو مذهب مسلم بن الحجاج وادعى الإجماع فيه فى مقدمة صحيحه وقال : إن اشتراط ثبوت اللقاء قول مخترع لم يسبق قائله إليه ، وأن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار قديما وحديثا أنه يكفى كونهما فى عصر واحد ، وإن لم يأت فى خبر قط أنهما اجتمعا أو تشافها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

— ومنهم من شرط اللقاء وحده ، وهو قول البخارى وابن المدينى والمحققين من أئمة هذا العلم ، قيل : إلا أن البخارى لا يشترط ذلك فى أصل الصحبة ، بل التزمه فى جامعه ، وابن المدينى يشترطه فيهما .

— ومنهم من شرط طول الصحبة بينهما ، ولم يكتف بثبوت اللقاء ، وهو أبو المظفر السمعانى .

— ومنهم من شرط معرفته بالرواية عنه . وهو أبو عمرو الدانى .

وقد عقب شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر على هذه المذاهب فقال : إن من حكم بالانقطاع مطلقاً شدد ، ويليه من شرط طول الصحبة — ومن اكتفى بالمعاصرة سهل ، والوسط الذى ليس بعده إلا التعنت مذهب البخارى ومن وافقه ، وما أورده مسلم عليهم من لزوم رد المعنعن دائماً ، لاحتمال عدم السماع ليس بوارد ، لأن المسألة مفروضة فى غير المدلس ، ومن عنعن ما لم يسمعه فهو مدلس .

هذا وقد نبه الإمام النووى إلى كثرة استعمال (عن) فى هذه الأعصار فى الرواية بالإجازة ، وذلك لا يخرجه عن الاتصال ، قال رحمه الله : وكثر فى هذه الأعصار استعمال (عن) فى الإجازة ، فإذا قال أحدهم : قرأت على فلان عن فلان فمراده أنه رواه بالإجازة .

والأنأنة : مصدر أنن أو أنأن إذا روى الحديث بلفظ (أن) من غير بيان للتحديث والإخبار والسماع .

— وقد ذهب جمهور أهل العلم إلى التسوية بين الحديث المعنعن والمؤنن فى أن كلا منهما محمول على السماع والاتصال بالشروط التى سبق ذكرها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومنهم من فرق بينهما فحمل (عن) على الاتصال بالشروط السابقة ، وحمل (أن) على الانقطاع حتى يثبت السماع فى ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى.

وقد نصر حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البر رأى الجمهور الذين يذهبون إلى التسوية بين اللفظين ، وأنه لا عبرة بالحروف والألفاظ ، وإنما الاعتبار باللقاء والمجالسة ، والسماع والمشاهدة ، فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً كان حديث بعضهم عن بعض بأى لفظ كان محمولا على الاتصال حتى يتبين فيه الانقطاع . والله أعلم .

ما رواه الثقات على أوجه مختلفة :

إذا روى بعض الثقات الضابطين الحديث مرسلا ، وبعضهم متصلا أو رواه بعضهم موقوفا وبعضهم مرفوعاً ، أو وصله راويه فى وقت وأرسله فى وقت ، أو رفعه فى وقت ووقفه فى وقت فقد اختلف القول فى ذلك .

— فالصحيح عند أهل الحديث والفقه والأصول أن الحكم لمن وصله أو رفعه سواء كان المخالف مثله فى الحفظ والإتقان أو أعلى منه ، لأن الرفع والوصل زيادة ثقة وهى مقبولة .

— ومنهم من قال : الحكم لمن أرسله أو وقفه ، قال الخطيب : وهو قول أكثر المحدثين .

— وعن بعضهم : الحكم للأكثر ، فإن كان قد وصله واحد وأرسله جماعة أو وقفه واحد ورفعه جماعة ، فالحكم ما عليه الجماعة دون الواحد .

— وعن بعضهم : الحكم للأحفظ ، وعلى هذا القول : لو أرسله أو

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقفه الأحفظ فإن الوصل والرفع لا يقدح فى عدالة راويه ، ولا ما أسنده من الحديث غير ما وقع فيه الاختلاف ، وقيل : يقدح فيه وصله ما أرسله الحفاظ .

أقول : والحق الذى يظهر من كلامهم وعملهم أن ذلك لا يقدح إلا إذا كثر ، فإنه حينئذ يزحزح صاحبه عن رتبة المتقنين ، وينزل بحديثه إلى درجة الحسن أو الضعف — على أنه ينبغى أن نتنبه إلى أن الكلام هنا إنما هو فى اختلاف الحفاظ الضابطين دون غيرهم .

وصحح الأصوليون — كما نقله السيوطى فى التدريب — فى تعارض ذلك من واحد فى أوقات مختلفة أن الحكم لما وقع أكثر ، فإن كان الوصل أو الرفع أكثر قدم أو ضدهما فكذلك ، وهذا فى غير ما يورده الصحابى من ذلك ، فإنه لا تعارض بين ما ورد عن الصحابى مرفوعاً مرة وموقوفاً مرة أخرى ، لأنه يكون قد رواه وأفتى به . (والله أعلم)

الحديث المدلس

التدليس فى اللغة : كتمان عيب السلعة عمن يريد شراءها ، والدلس — بفتح اللام — الظلمة ، أو اختلاط الظلام ، والدلس — بسكون اللام — الخديعة .

والتدليس قسمان : أحدهما تدليس الإسناد ، وهو أن يروى عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه ، أو عمن عاصره ولم يلقه موهما أنه لقيه وسمع منه .

هكذا عرفه ابن الصلاح ، وأما شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر فقيده بقسم اللقاء ، وجعل قسم المعاصرة إرسالا خفياً .

ومن شأن المدلس أن لا يقول فى ذلك (أخبرنا) ولا (حدثنا) وما أشبههما ، وإنما يقـــول (قال فلان) أو (عن فلان) أو (أن فلاناً) أو يروى بدون صيغة أصلا ، فاللفظ الذى يستعمله المدلس يوهم السماع ولا يقتضيه .

مثال ذلك : ما روى عن على بن خشرم أنه قال : كنا عند ابن عيينة فقال : الزهرى ، فقيل له : حدثكم الزهرى ؟ فسكت ثم قال : الزهرى ، فقيل له : سمعته من الزهرى ؟ فقال : لا ، لم أسمعه من الزهرى ، ولا ممن سمعه من الزهرى ، حدثنى عبد الرازق ، عن معمر ، عن الزهرى .

القسم الثانى : تدليس الشيوخ ، وهو أن يروى عن شيخ حديثا سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو يصفه بما لا يعرف به كى لا يعرف .

مثاله : ما روى عن أبى بكر بن مجاهد أنه روى عن أبى بكر عبد الله ابن أبى داود السجستانى فقال : حدثنا عبد الله ابن أبى عبد الله . وروى عن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أبى بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر المقرىء فقال : حدثنا محمد بن سند ، نسبة إلى جد له .

أما تدليس الإسناد فكروه جداً ، وقد ذمه أكثر العلماء ، وكان من أكثرهم ذماً له شعبة بن الحجاج فقد نقل عنه أنه قال : لأن أزنى — وفي رواية — لأن أزنى أحب إلى من أدلس ، وقال التدليس أخو الكذب . قال ابن الصلاح : وهذا منه إفراط محمول على المبالغة فى الزجر عنه والتنفير .

وقد اختلفوا فى رواية من عرف بهذا النوع من التدليس فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحاً ، وقالوا لاتقبل روايته مطلقاً بين السماع أم لم يبين .

— ومنهم من قبل روايته مطلقاً ، وهم جمهور من يقبل الحديث المرسل أو المنقطع .

— وقد نقل الإمام النووى الاتفاق على رد ما رواه المدلس بالعنعنة تبعاً للبيهقى وابن عبد البر — والاتفاق هنا محمول على اتفاق من لا يحتج بالمرسل .

— ومنهم من قال : يقبل تدليس ابن عيينة ، لأنه إذا وقف أحال على أئمة ثقات مثل ابن جريج ومعمر ونظرائهما ، وقد رجحه ابن حبان ، وقال : وهذا شيء ليس فى الدنيا إلا لسفيان بن عيينة ، فإنه كان يدلس ، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن ، ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته .

— ومنهم من قال : من كان تدليسه عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولا ، وهذه عبارة أبى بكر البزار رحمه الله .

— وقد جنح الإمام النووى — تبعاً لابن الصلاح — إلى نوع من التفصيل فذهب إلى أن ما رواه من عرف بالتدليس بلفظ محتمل لم يبين

فيه السماع فمرسل لا يقبل ، وما بين فيه السماع كسمعت وحدثنا وأخبرنا فمقبول يحتج به ، وفى الصحيحين وغيرهما من هذا النوع كثير ، كقتادة ، وسفيان الثورى ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الرزاق ، والوليد بن مسلم ، وهذا لأن التدليس ليس كذباً ، وإنما هو ضرب من الإيهام . قال ابن كثير: وغاية التدليس أنه نوع من الإرسال لما ثبت عنده ، وهو يخشى أن يصرح بشيخه فيرد من أجله ، وما كان فى الصحيحين وشبههما عن المدلسين بعن محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى ، وإنما اختار صاحب الصحيح طريق العنعنة على طريق التصريح بالسماع لكونها على شرطه دون تلك.

— ومنهم من فصل تفصيلا آخر فقال : إن كان الحامل له على التدليس تغطية الضعف فجرح ، لأن ذلك حرام وغش ، وإلا فلا .

وأما تدليس الشيوخ فكراهته أخف ، وسببها توعير طريق معرفته ، وفيه تضييع المروى عنه ، لأنه قد لا يفطن له فيحكم عليه بالجهالة، وتضييع المروى أيضاً بأن يصير رواية مجهول .

وتختلف الحال فى كراهية هذا القسم باختلاف المقصد الحامل عليه :

فإن حمله على صنيعه كون المروى عنه ضعيفاً ليدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء فهو شر هذا النوع ، ومن فعله جزم بعض العلماء بأنه يجب ألا يقبل خبره ، حتى وإن كان يعتقد فيه أنه ثقة ، لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرف هو .

وإن حمله على ذلك كون المروى عنه صغيراً فى السن ، أو تأخرت وفاته وشاركه فى الرواية عنه من هو دونه ، أو حمله على ذلك إيهام كثرة الشيوخ ، بأن يروى عن الشيخ فى مواضع مختلفة يعرفه فى موضع منها بصفة ، ويعرفه فى موضع آخر بصفة أخرى ، يوهم غيره أنه غيره فهذا أمره أيسر وأخف .

وهناك أنواع أخرى من التدليس ، منها تدليس التسوية ، وتدليس العطف ، وتدليس السكوت ، وتدليس البلدان .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تدليس التسوية :

وهو أن لا يسقط شيخه الذى روى عنه ، بل يسقط بعض من فوقه لضعفه أو صغره . فيصير الحديث فى الظاهر رواية ثقة عن ثقة ، فيحكم له بالصحة ، وفيه تعزيز شديد ، وممن اشتهر بذلك الوليد بن مسلم ، فكان يحذف شيوخ الأوزاعى الضعفاء ويبقى الثقات ، فقيل له : قد أفسدت حديث الأوزاعى ، قال : كيف ؟ قيل له : تروى عن الأوزاعى عن نافع ، وعن الأوزاعى عن الزهرى ، وعن الأوزاعى عن يحيى بن سعيد القطان ، وغيرك يدخل بين الأوزاعى وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمى ، وبينه وبين الزهرى أبا الطيب بن مرة ، قال : أنبل الأوزاعى أن يروى عن مثل هؤلاء ، قيل : فإذا روى هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير فأسقطتها أنت وصيرتها من رواية الأوزاعى عن الثقات ضعف الأوزاعى ، قال صاحب هذه المحاورة ، وهو الهيثم بن خارجة : فلم يلتفت إلى قولى . قال العلماء : وهذا التدليس شر أنواع التدليس وأفحشها ، لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفا بالتدليس ، ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية ، فيحكم له بالصحة .

هذا وقد وقع فى بعض ذلك أئمة كبار ، وكانت لهم فيه مقاصد منها ما هو مقبول ، ومنها ما هو غير مقبول ، وربما فعله الواحد منهم فيمن هو ثقة عنده ، ضعيف عند غيره .

قال ابن حجر : ثم ابن القطان إنما سواد تسوية بدون لفظ التدليس ، والقدماء يسمونه تجويدا ، فيقولون : جوده فلان ، أى ذكر من فيه من الأجواد وحذف غيرهم ، قال : والتحقيق أنه يقال : متى قيل : تدليس التسوية فلا بد أن يكون كل من الثقات الذين حذفت بينهم الوسائط فى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ذلك الإسناد قد اجتمع كل منهم بشيخ شيخه فى ذلك الحديث ، وإن قيل : تسوية بدون لفظ التدليس لم يحتج إلى اجتماع أحد بمن فوقه .

وأما تدليس العطف :

فكأن يقول : حدثنا فلان وفلان ، وهو لم يسمع من الثانى ، وإنما سمع من الأول، وقد ذكر عن هشيم أنه فعله ، فقد نقل الحاكم والخطيب أن أصحابه قالوا له : نريد أن تحدثنا اليوم شيئا لا يكون فيه تدليس ، فقال : خذوا ، ثم أملى عليهم مجلسا يقول فى كل حديث منه : حدثنا فلان وفلان ، ثم يسوق السند والمتن ، فلما فرغ قال : هل دلست لكم اليوم شيئا ؟ قالوا : لا ، قال : بلى ، كل ما قلت فيه : وفلان ، فإنى لم أسمعه منه .

وأما تدليس السكوت :

فكأن يقول : (حدثنا) أو (سمعت) ثم يسكت ، ثم يقول مثلا : (هشام بن عروة) موهما أنه سمع منه وهو لم يسمع .

وأما تدليس البلدان والنواحى :

فمثاله أن يقول : حدثنا فلان بالأندلس موهما أنه رحل إلى ذلك البلد الإسلامى الذى كان يعج بالعلماء والمفكرين والشعراء والأدباء وهو يقصد بلدة تسمى بذلك فى وطنه ، أو يقول : حدثنا من وراء النهر يوهم أنه جيحون ، وهو يقصد نهرا ببغداد أو نهر النيل بمصر .

وهذه الأنواع الأخيرة من التدليس يشملها تدليس الإسناد ، وتدليس الشيوخ ، فتدليس التسوية والعطف والسكوت راجعة إلى الإسناد ، وتدليس البلدان والنواحى راجعة إلى تدليس الشيوخ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فائدة جليلة :

قال الحاكم: أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالى وخراسان والجبال وأصبهان ، وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النهر لا نعلم أحدا من أئمتهم دلسوا ، وأكثر المحدثين تدليسا أهل الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة ، وأما أهل بغداد فلم يذكر عن أحد من أهلها التدريس إلا أبا بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندى الواسطى ، فهو أول من أحدث التدليس بها ، ومن دلس من أهلها إنما تبعه فى ذلك .

وللمحدثين جهود مشكورة فى بيان المدلسين ، وذكر أحوالهم ، والحامل لكل منهم على التدليس ، فقد أفرد الخطيب البغدادى كتابا فى أسماء المدلسين ، ثم ابن عساكر ، وألف الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمى المتوفى سنة ٨٤١ رسالة فى التدليس والمدلسين .

وكذلك الحافظ ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، وكتابهما مطبوعة ، الأولى بحلب والثانية بمصر ، فجزاهم الله ونفع بهم وأجزل ثوابهم ، والله أعلم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث الشاذ

الشذوذ فى اللغة : مطلق المخالفة ، وفى اصطلاح المحدثين : هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه : والحديث الشاذ : هو ما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه عـــددا أوصفة ، وذلك كمخالفة الواحد للجماعة اثنين فصاعدا ، ومخالفة الرجل لمن هو أولى منه بالحفظ والضبط .

قال الإمام الشافعى رحمه الله : ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة مالا يروى غيره ، وإنما الشاذ أن يروى الثقة حديثا يخالف ماروى الناس .

مثال الحديث الشاذ : ما رواه حماد بن زيد - وهو ثقة - عن عمرو بن دينار ، عن عوسجة - . - أن رجلا توفى على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه فدفع ﷺ ميراثه إليه .

فقد روى هذا الحديث بعينه سفيان بن عيينة ،وابن جريج ، عن عمرو ابن دينار ، عن عوسجة ، عن ابن عباس ، فوصلا الحديث بذكر ابن عباس .

فابن عيينة ، وابن جريج ، وحماد بن زيد ثقات ، ولكن حمادا خالف صاحبيه فى أنه روى الحديث مرسلا — بأن أسقط منه الصحابى وهو ابن عباس رضى الله عنه — وصاحباه وصلاه بذكر الصحابى ، وبما أنهما أرجح عددا فحديثهما يسمى المحفوظ ، وحديثه يقال له حديث شاذ .

وإذن فالحديث المحفوظ : هو ما رواه الأرجح صفة أو عددا مخالفا للراجح .

ونلاحظ هنا أن الشذوذ فى السند لا فى المتن ، وإن المتن صحيح بكل حال .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا هو المشهور فى تعريف الشاذ، وهو الذى ارتضاه الحافظ ابن الصلاح، وتابعه عليه جمهور أهل الحديث، ثم حكى فى كتابه مذهبين آخرين فقال :

٢ — وحكى الحافظ أبو يعلى الخليلى القزوينى نحو هذا عن الشافعى وجماعة من أهل الحجاز، ثم قال : والذى عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ماليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لايقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به .

٣ — وذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ أن الشاذ هو الحديث الذى ينفرد به ثقة من الثقات وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة، وذكر أنه يغاير المعلل من حيث إن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف على علته كذلك . ثم عقب على المذاهب الثلاثة فى بيان الشاذ فقال : أما ماحكم الشافعى عليه بالشذوذ فلا إشكال فى أنه شاذ غير مقبول، وأما ماحكيناه عن غيره فيشكل بما يتفرد به العـــدل الحافظ الضابط كحديث (إنما الأعمال بالنيات) فإنه حديث فرد، تفرد به عمر عن رسول الله ﷺ، ثم تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص، ثم تفرد به عن علقمة محمد بن إبراهيم، ثم تفرد به عنه يحيى بن سعيد .

وأوضح من ذلك فى ذلك حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن النبى ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته : وفى غرائب الصحيح أشباه لذلك غير قليلة، وقد قال مسلم بن الحجاج . للزهرى نحو تسعين حرفاً يرويه عن النبى ﷺ لايشاركه فيها أحد بأسانيد جياد .

ثم قال : فهذا الذى ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر فى ذلك على الإطلاق الذى أتى به الخليلى والحاكم، بل الأمر فى ذلك على تفصيل نبينه فنقول :

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إذا انفرد الراوى بشىء نظر فيـــه ، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره ، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر فى هذا الراوى المنفرد ، فإن كان عدلا حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ، ولم يقدح الانفراد فيه كما فيما سبق من الأمثلة ، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذى انفرد به كان انفراده خارما له ، مزحزحا له عن حيز الصحيح ، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال ، فإن كان المتفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك ، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف ، وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به ، وكان من قبيل الشاذ المنكر . فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان : أحدهما الفرد المخالف ، والثانى : الفرد الذى ليس فى راويه من الثقة والضبط مايقع جابراً لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف . والله أعلم(١) .

وأقول : إن مارد به ابن الصلاح رحمه الله كلام الخليلى مسلم ومقبول، وأما الحاكم فإن ابن الصلاح نقل بعض كلامه عن الشاذ وترك بعضاً فقد بقى من كلام الحاكم قوله : وينقدح فى نفس الناقد أنه غلط ، ولا يقدر على إقامة الدليل على هذا ، قال شيخ الإسلام : وهذا القيد لابد منه ، وإنما يغاير المعلل من هذه الجهة ، وهذا على هذا أدق من المعلل بكثير ، فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة، وكان فى الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم فى الصناعة . قال السيوطى : ولعسره لم يفرده أحد بالتصنيف ، ومن أوضح أمثلته ما أخرجه الحاكم فى المستدرك من طريق عبيد بن عتام النخعى ، عن على بن حكيم ، عن شريك ، عن

---

(١) مقدمة ابن الصلاح : ٣٧

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عطاء بن السائب ، عن أبي الضحى ، عن ابن عباس ، قال : في كل أرض نبي كنبيكم ، وآدم كآدم . ونوح كنوح ، وإبراهيم كإبراهيم ، وعيسى كعيسى ، وقال : صحيح الإسناد . ولم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم له حتى رأيت البيهقي قال : إسناده صحيح ، ولكنه شاذ بمرة(١) .

فالحاكم لا يقول بالشذوذ لكل ما تفرد به الثقة كما نقل ابن الصلاح ، وإنما يقول بشذوذه في حال خاصة كما سبق ذكره .

وبناء على ذلك فإنه لا يتم لابن الصلاح رد كلام الحاكم ، ويمكن أن يقال : إنه مذهب ثان في الحديث الشاذ ، وفي نظري أنه قد يكون أولى بالقبول مما اشتهر عند الجمهور الذي لا تخرجه المخالفة الحاصلة فيه عن الصحة بل تجعله مع يقابله من باب صحيح وأصح بخلاف هذا فإنه مردود لا سبيل الى قبوله . قال الحافظ ابن حجر : (فمجرد مخالفة أحد رواته لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً لا يستلزم الضعف ، بل يكون من باب صحيح وأصح ، ولم يرو مع ذلك عن أحد من أئمة الحديث اشتراط نفي الشذوذ المعبر عنه بالمخالفة ، وإنما الموجود من تصرفاتهم تقديم بعض ذلك على بعض في الصحة .

وأمثلة ذلك موجودة في الصحيحين وغيرهما ، فمن ذلك أنهما أخرجا حديث جمل جابر من طرق ، وفيها اختلاف كثير في مقدار الثمن وفي اشتراط ركوبه ، وقد رجح البخاري الطرق التي فيها الاشتراط على غيرها مع تخريج الأمرين ، ورجح أيضاً كون الثمن أوقية مع تخريجه ما يخالف ذلك .

ومن ذلك أن مسلماً أخرج فيه حديث مالك عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، في الاضطجاع قبل ركعتي الفجر ، وقد خالفه عامة أصحاب

---

(١) انظر تدريب الراوي ١ / ٢٣٣

الزهرى — كمعمر ويونس ، وعمرو بن الحارث والأوزاعى ، وابن أبى ذئب ، وشعيب وغيرهم عن الزهرى ، فذكروا الاضطجاع بعد ركعتى الفجر قبل صلاة الصبح ، ورجح جمع من الحفاظ روايتهم على رواية مالك ، ومع ذلك فلم يتأخر أصحاب الصحيح عن إخراج حديث مالك فى كتبهم ، وأمثلة ذلك كثيرة .

ثم قال فإن قيل : يلزم أن يسمى الحديث صحيحاً ولا يعمل به ، قلت : لامانع من ذلك ، ليس كل صحيح يعمل به بدليل المنسوخ ، وعلى تقدير التسليم : إن المخالف المرجوح لا يسمى صحيحاً ففى جعل انتفائه شرطاً فى الحكم للحديث بالصحة نظر ، بل إذا وجدت الشروط المذكورة أولا حكم للحديث بالصحة مالم يظهر بعد ذلك أن فيه شذوذاً ، لأن الأصل عدم الشذوذ .

وكون ذلك أصلا مأخوذ من عدالة الراوى وضبطه ،فإذا ثبتت عدالته وضبطه كان الأصل أنه حفظ ماروى حتى يتبين خلافه(١) .

والخلاصة :

أن الحاكم لا يقضى بالشذوذ على كل ماتفرد به الثقة ، بل يحكم بشذوذه إذا لم يكن له أصل يتابع ذلك الثقة ، وينقدح فى نفس الناقد أنه غلط ، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك ، وأن لهذا الشاذ علة ، إلا أنه تعذر الوقوف عليها .

وتسمية هذا النوع شاذاً وقع فى كلام البيهقى وربما غيره ، وهو شاذ مردود لاريب فى ذلك .

وأما ماحكم الشافعى بأنه شاذ فلا إشكال فى أنه شاذ للمخالفة الحاصلة

---

(١) قاله ابن حجر : انظر تدريب الراوى ١/٦٥ ، ٦٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فيه ، أما الحكم عليه بأنه غير مقبول فغير مقبول ، وإنما هو مع ما يقابله من باب صحيح وأصح ، بدليل ماساقه الحافظ ابن حجر من وقوع ذلك فى كتب الصحيح وغيرها .

إلا أن العمل على الحديث المحفوظ دون الشاذ ، اللهم إلا أن يكون ابن الصلاح قد عنى بقوله : غير مقبول أنه كذلك من حيث العمل ، وحينئذ فيسوغ له إطلاق هذا القول .

وأما كلام الخليلى فى الشاذ فإنه غير مقبول ولا مسلم وقد سبق أن أوضحنا أننا نوافق ابن الصلاح على كل ماقضى به له .

بقى أن نقول : إن اشتراط انتفاء الشذوذ فى الحديث الصحيح ونحوه مسلم إن جرينا على تعريف الحاكم أبى عبد الله للحديث الشاذ .

وأما إذا جرينا على تعريف الشافعى له وهو التعريف الذى ارتضاه ابن الصلاح واشتهر بين المحدثين قبوله وتقريره فلا يسلم اشتراط هذا الانتفاء اللهم إلا أن يراد بالحديث الصحيح ما هو صحيح صالح للعمل ، وهو مالا يقول به ابن الصلاح ، ولا يستهدفه أحد من المشتغلين بالحديث ، لأنهم يعنون بالحديث أولا من حيث درجة ثبوته .

ثم يبحثون عنه بعد ذلك من حيث كونه محفوظاً أو شاذاً ، محكماً أو منسوخاً ، وقع فيه تعارض أم لم يقع ، ولذلك فهم يقولون : إن معنى قول المحدثين (حديث صحيح) أنه قد استوفى شروط الصحة ، لا أنه مقطوع به (١) . والله أعلم

---

(١) وقد سبق بيان ذلك فى موضوعه - انظر صفحة ٥٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث المنكر

وهو ما خالف فيه المرجوح الراجح ، أو ما تفرد به راو ضعيف .

مثال الأول : ما رواه حبيب — بالتصغير — بن حبيب الزيات — وهو غير ثقة —، عن أبي إسحاق ، عن العيزار بن حريث ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ .

قال : « من أقام الصلاة ، وآتى الزكاة ، وقرى الضيف دخل الجنة » .

قال أبو حاتم : هذا حديث منكر ، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفا ، وهو المعروف ، وإذن فهو من طريق حبيب الذي رفع الحديث منكر ، ومن طريق غيره معروف — وهو الموقوف — .

ومثال الثاني : وهو ما تفرد به راو ضعيف : الحديث الذي رواه أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس ، عن هشام بن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها ، أن رسول ﷺ قال « كلوا البلح بالتمر ، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه ، ويقول : عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق » .

قال النسائي : هذا حديث منكر ، تفرد به أبو زكير ، وهو شيخ صالح ، أخرج له مسلم في المتابعات ، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده ، بل قد أطلق عليه الأئمة القول بالتضعيف ، فقال ابن معين : ضعيف ، وقال ابن حبان : لا يحتج به ، وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه ، وأورد له ابن عدي أربعة أحاديث مناكير .

تنبيه :

ماسبق بيانه في تعريف الحديث المنكر جار على ماحققه شيخ الإسلام

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ابن حجر رحمه الله إذ كان من رأيه التفرقة بين الشاذ والمنكر يقول رحمه الله : إن الشاذ والمنكر يجتمعان فى اشتراط المخالفة ، ويفترقان فى أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق ، والمنكر راويه ضعيف . قال : وقد غفل من سوى بينهما .

أما ابن الصلاح فإنه نقل عن الحافظ أبى بكر البرديجى أن المنكر هو الحديث الذى ينفرد به الرجل ، ولا يعرف متنه عن غير راوية لا من الوجه الذى رواه منه ، ولا من وجه آخر . وعقب على ذلك بقوله : فأطلق البرديجى ولم يفصل ، ثم قال : وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة والشذوذ موجود فى كلام كثير من أهل الحديث ، والصواب فيه التفصيل الذى بيناه آنفاً فى شرح الشاذ ، ثم قال : وعند هذا نقول : المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه فى الشاذ فإنه بمعناه ، مثال الأول ، وهو الفرد المخالف لما رواه الثقات : رواية مالك عن الزهرى ، عن على بن حسين ، عن عمرو بن عثمان ، عن أسامة بن زيد ، عن رسول الله ﷺ قال : (لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم) فخالف مالك غيره من الثقات فى قوله : عمرو بن عثمان بضم العين ، وذكر مسلم صاحب الصحيح فى كتاب التمييز أن كل من رواه من أصحاب الزهرى قال فيه عمرو بن عثمان بفتح العين ، وذكر أن مالكا كان يشير بيده إلى دار عمرو بن عثمان كأنه علم أنهم يخالفونه ، وعمرو وعمر جميعاً من ولد عثمان ، غير أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو بفتح العين ، وحكم مسلم وغيره على مالك بأنهم فيه . والله أعلم . انتهى »(١) .

هذا وقد تعقب الحافظ العراقى ابن الصلاح فى تمثيله للحديث المنكر بهذا المثال وإن وافقه فى تعريفه قال رحمه الله : وفى هذا التمثيل نظر ،

---

(١) مقدمة ابن الصلاح /٣٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لأن الحديث ليس بمنكر ، ولم يطلق عليه أحد اسم النكارة فيما رأيت ، وغايته أن يكون السند منكراً أو شاذاً لمخالفة الثقات لمالك فى ذلك ، ولا يلزم من شذوذ السند ونكارته وجود ذلك الوصف فى المتن . قال : فالمثال الصحيح لهذا القسم مارواه أصحاب السنن الأربعة من رواية همام بن يحيى ، عن ابن جريج ، عن الزهرى ، عن أنس قال : كان النبى ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه .

قال أبو داود بعد تخريجه : هذا حديث منكر . وإنما يعرف عن ابن جريج ، عن زياد بن سعد ، عن الزهرى ، عن أنس أن النبى ﷺ اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه ، قال والوهم فيه من همام ، لم يروه إلا همام.

وقال النسائى بعد تخريجه : هذا حديث غير محفوظ . فهمام بن يحيى ثقة احتج به أهل الصحيح ، ولكنه خالف الناس ، فروى عن ابن جريج هذا المتن بهذا السند ، وإنما روى الناس عن ابن جريج الحديث الذى أشار إليه أبو داود ، فلهذا حكم عليه بالنكارة . انتهى(١) .

وخلاصة القول : أن ابن الصلاح يرى أن الشاذ والمنكر بمعنى واحد ، وقد ارتضى تعريف الإمام الشافعى فى الحديث الشاذ ، فيقال : إن ذلك تعريف المنكر عنده أيضاً ، ويقويه المثال الذى ساقه ، وهو الحديث الذى خالف فيه الإمام مالك — وهو الثقة المتقن — غيره من ثقات أصحاب الزهرى فى حديث (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) فى أنه رواه عن عمر بن عثمان — بضم العين — لا عمرو — بفتحها — كما رواه أصحاب الزهرى .

---

(١) تدريب الراوى .

ومن هذا المثال أيضاً يتضح أن ابن الصلاح يرى أن النكارة قد تكون فى السند، وقد تكون فى المتن.

أما الحافظ العراقى فيرى — من خلال نقده ورده لما مثل به ابن الصلاح، ومن خلال المثال الذى ارتضاه — أن النكارة إنما تكون فى المتن فقط دون السند، ولم يعقب بشىء على ما ارتضاه ابن الصلاح من أن الشاذ والمنكر بمعنى واحد، فالظاهر أنه يوافقه عليه.

أما ابن حجر فإنه ذهب إلى التفرقة بين الشاذ والمنكر، وأن الشاذ ما كان راويه ثقة أو صدوقاً، وأما المنكر فراوية ضعيف. وأن من سوى بينهما فقد غفل.

هذا ومما ينبغى أن يتنبه له المشتغل بهذا الفن أن الحديث قد يكون شاذاً أو منكراً بجملته، وقد يكون الشذوذ فى بعض ألفاظه وعباراته، وقد تقدم لذلك أمثلة، ولهذا فترى المحدثين يعقبون على بعض الأحاديث بقولهم (فيه شذوذ ونكارة) ثم يقولون: فيه فلان ليس بالحافظ، أوله أوهام، وهكذا. والله أعلم، وهو أجل وأحكم.

تعقيب وتنبيه

بشأن الحديث الذى تفرد به رواية:

بقى أن نقول: إن ابن الصلاح رحمه الله قد تحدث — فى أثناء مناقشته لما نقله الحافظ أبو يعلى الخليلى عن حفاظ الحديث وماذهب إليه الحاكم أبو عبد الله فى تعريف الحديث الشاذ — عن الحديث الذى تفرد به رواية، فبين أنه إذا انفرد الراوى بشىء فقد يكون شاذاً مردوداً، وقد يكون صحيحاً، وقد يكون حسناً، فما انفرد به الراوى مع مخالفة من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هو أحفظ منه لذلك وأضبط فهو شاذ مردود . وما ليس فيه مخالفة فإنه يحكم له بما يليق بحال راويه فإن كان من انفرد به عدلا تام الضبط فهو صحيح ، وإن كان قريباً منه كان حديثه حسناً ، وهذا كله بناء على ماذهب إليه رحمه الله فى تعريف الشاذ والمنكر ، وأنهما بمعنى واحد .

وأما على مذهب الحافظ ابن حجر فما انفرد به الراوى مع مخالفة غيره نوعان ، فمنه الشاذ ، ومنه المنكر . على ما سبق توضيحه .

ثم ما انفرد به الثقة قد يكون شاذاً على رأى الحاكم ، وليس كله صحيحاً كما يفيده كلام ابن الصلاح ، ولكن الشاذ من ذلك قليل جداً ، ولا يدركه إلا الجهابذة من أئمة الحديث من أصحاب الفهم الثاقب والرأى الصائب .

والله أعلم بالصواب ، بيده الحكمة وفصل الخطاب .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المتابع والشاهد، وهيئة التوصل إليهما

وهو الاعتبار

الاعتبار لغة : هو الاستدلال بالشيء على الشيء ، وفى اصطلاح المحدثين يطلق على البحث والتفتيش عما رواه الراوى، التعرف على ما إذا كان قد تابعه عليه غيره أو تفرد به ، وسواء كانت هذه المتابعة له أو لشيخه فمن فوقه .

قال السيوطى : الاعتبار أن يأتى إلى حديث لبعض الرواة ، فيعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث ،(١) ليعرف : هل شاركه فى ذلك الحديث رواة غيره فرواه عن شيخه أو لا ؟ فإن لم يكن فينظر ؛ هل تابع أحد شيخ شيخه فرواه عمن روى عنه ؟ وهكذا إلى آخر الإسناد وذلك المتابعة ، فإن لم يكن فينظر : هل أتى بمعناه حديث آخر ، وهو الشاهد ، فإن لم يكن فالحديث فرد .

فمثال الاعتبار : أن يروى حماد بن سلمة حديثا لم يتابع عليه، عن أيوب عن ابن سيرين ، عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ ، فينظر : هل رواه ثقة غير أيوب عن ابن سيرين ، فإن لم يوجد فغير ابن سيرين عن أبى هريرة وإلا فصحابى آخر غير أبى هريرة عن النبى ﷺ، فأى ذلك وجد علم أن الحديث أصلا يرجع إليه ، وإلا فلا ، أى وإن لم يوجد شىء من ذلك فلا أصل له ، وذلك كالحديث الذى رواه الترمذى من طريق

---

(١) السبر : هو التتبع والاختبار والنظر ، ويكون بالنظر فى كتب الحديث المختلفة من الجوامع والمسانيد والفوائد والأجزاء وغيرها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حماد بن سلمة ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة أراه رفعه ، أحبب حبيبك هوناً ما ، عسى أن يكون بغيضك يوماً ما ، وأبغض بغيضك هوناً ما ، عسى أن يكون حبيبك يوماً ما » .

قال الترمذي : غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه أي من وجه يثبت ، وإلا فقد رواه عن ابن سيرين الحسن بن دينار ، والحسن متروك الحديث لا يصلح للمتابعات .

والمتابعة : أن يروي الحديث عن أيوب غير حماد ، وهي المتابعة التامة أو عن ابن سيرين غير أيوب ، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين ، أو عن النبي ﷺ صحابي آخر ، فكل هذا يسمى متابعة ، وتقصر عن الأولى بحسب بعدها منها ، وتسمى المتابعة شاهداً أيضاً .

والشاهد : أن يروي حديث آخر بمعناه ، ولا يسمى هذا متابعة ، وإذن فقد حصل اختصاص المتابعة بما كان باللفظ ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا ، والشاهد أعم ، وقيل : هو مخصوص بما كان بالمعنى كذلك وقال شيخ الإسلام : قد يسمى الشاهد متابعة أيضا ، والأمر سهل .

مثال ما اجتمع فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد ما رواه الشافعي في الأم عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (الشهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين) .

فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه في غرائبه ، لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ (فإن غم عليكم فاقدروا له) ، ولكن وجدنا للشافعي متابعا وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي كذلك أخرجه البخاري عن مالك ، وهذه متابعة تامة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ووجدنا له متابعة قاصرة فى صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جده عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر بلفظ (فاقدروا ثلاثين).

ووجدنا له شاهدا رواه النسائى من رواية محمد بن حنين، عن ابن عباس عن النبى ﷺ فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر بلفظه سواء.

ورواه البخارى من رواية محمد بن زياد، عن أبى هريرة بلفظ (فإن أغمى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين) وذلك شاهد بالمعنى.

وإذا قال المحدثون فى حديث: تفرد به أبو هريرة، أو ابن سيرين، أو أيوب أو حماد كان ذلك مشعرا بانتفاء وجوه المتابعات فيه، وإذا انتفت المتابعات مع الشواهد فحكمه قد سبق فى نوع الشاذ، وخلاصته أن ماتفرد به ثقة فصحيح، وماتفرد به من لم يبعد عن درجة الحافظ الضابط فحسن، وماتفرد به من لا يحتمل تفرده فمنكر مردود. وقد يكون فيما يتفرد به الثقة ماهو شاذ كما سبق بيانه عن الحاكم أبى عبد الله، والله المستعان، لاحول ولا قوة إلا به ولا ملجأ منه إلا إليه.؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

زيادات الثقات وحكمها

إذا تفرد ثقة بزيادة في الحديث لم يذكرها غيره من الثقات فقد اختلف أهل العلم من الفقهاء والمحدثين في قبولها وردها على مذاهب شتى :

فذهب جمهور أهل العلم من الفقهاء والمحدثين قبولها مطلقا ، سواء وقعت ممن رواه أولا ناقصا أم من غيره ، وسواء تعلق بها حكم شرعي أم لا ، وسواء أوجبت نقض أحكام ثبتت بخبر ليست هي فيه أم لا ، وممن نصر هذا المذهب من المتأخرين العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر في (الباعث الحثيث) .

ونقل عن ابن حزم رحمه الله القول به ، والتعصب له ، والتشنيع على من خالفه ، وأن الأخذ به فرض ، وأن من خالفه فقد تناقض أقبح تناقض ، وأنه ترك لقبول خبر الواحد ، وأن من فعله فقد لحق بمن أتى ذلك من المعتزلة ، وأن انفراد العدل بلفظة كانفراده بالحديث كله ، ولا فرق(١) .

— وقيل : لا تقبل مطلقا ، لا ممن رواه ولا من غيره .

— وقيل : تقبل إن زادها غير من رواه ناقصا ، ولا تقبل ممن رواه مرة ناقصا .

— وقال ابن الصباغ إن ذكر من رواه ناقصا أنه سمع الخبرين في مجلسين قبلت الزيادة ، وكانا خبرين يعمل بهما ، وإن عزى ذلك إلى

---

(١) انظر (الباعث الحثيث) ص ٥٢ ، ٥٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مجلس واحد وقال : كنت أنسيت هذه الزيادة قبل منه ، وإلا وجب الوقف فيها .

هذا والمذاهب فى الشروط التى تقبل بها هذه الزيادة كثيرة من الفقهاء والمحدثين وعلماء أصول الفقه .

ـ وقال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر : اشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون فى الصحيح والحسن أن لا يكون شاذا ، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه ، وانقول عن أئمة الحديث المتقدمين كابن مهدى ويحيى القطان وأحمد وابن معين وابن المدينى والبخارى وأبى زرعة وأبى حاتم والنسائى والدارقطنى وغيرهم : اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة المنافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى . انتهى .

ـ وقد رأى ابن الصلاح رحمه الله وتابعه الإمام النووى وغيره تقسيم هذه الزيادات التى ينفرد بها الثقات إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أن تقع هذه الزيادة مخالفة ومنافية لما رواه غيره من الثقات ممن هم أولى منه بالحفظ والضبط والإتقان ، فهذا القسم حكمه الرد كما سبق فى نوع الحديث الشاذ .

الثانى : أن لا تكون فى هذه الزيادة منافاة أصلا لما رواه غيره ، وذلك كالحديث الذى تفرد بروايته ثقة ، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلا . فهذا مقبول عند المحدثين بلا خلاف .

الثالث : ما يقع بين هاتين المرتبتين ، مثل زيادة لفظة لم يذكرها سائر من روى الحديث ، وقد يتغير بها الحكم كحديث (وجعلت لى الأرض مسجدا وطهورا) فقد انفرد أبو مالك الأشجعى فقال (وجعلت تربتها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لنا طهورا) ولم يذكر ذلك سائر الرواة ، فهذا يشبه القسم الأول من حيث إن ما رواه الجماعة عام ، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص ، وفى ذلك مغايرة فى الصفة ، ونوع من المخالفة يختلف بها الحكم ، ويشبه أيضا القسم الثانى من حيث إنه لا منافاة بينهما . كذا قرره ابن الصلاح .

والظاهر منه أنه يميل فى هذا القسم إلى الترجيح ، ولا يقطع بقبوله أو رده ، وهو مذهب أئمة المحدثين وجهابذتهم كما ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله .

— أما الإمام النووى فقد رجح قبول هذا القسم كله فقال بعد ذكر كلام ابن الصلاح : والصحيح قبول هذا الأخير .

ولم يصب من قال بقبول هذه الزيادة مطلقا أو ردها مطلقا ، وأعدل هذه الأقوال من ذهب إلى التفصيل ، وأقربها إلى الصواب ما ذهب إليه ابن الصلاح وما نقله الحافظ ابن حجر عن أئمة أهل الحديث .

وما شنع به ابن حزم على من رد هذه الزيادة مطلقا مفهوم ، وله وجه ، أما تشنيعه على من توقف فى هذه الزيادة فلا وجه له ، وما جاء به مردود جملة وتفصيلا ، فليس انفراد العدل بلفظة كانفراده بالحديث ، وبخاصة إذا وقعت منافية لما رواه طائفة من الثقات ، واحتمال شذوذها ، أو أنها مدرجة أو رواية بالمعنى ، أو وهم فيها من أتى بها قائم وواقع ، فالأخذ بمثلها إذن مع هذه الاحتمالات ليس فرضا ولا واجبا ولا مستحبا بل إن الفرض هنا هو التوقف فيها ، وعرضها على الروايات الأخرى ، والقواعد العامة للدين أى اعتبار الترجيح ، وليس فى ذلك تناقض ولا مخالفة ، ولا ترك لقبول خبر الواحد ، ولا لحوق بمن أتى ذلك من المعتزلة ، بل هو الأولى بالصواب ، والأقرب إلى ما يوجبه الفهم السلم . والطبع المستقيم والله أعلم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث المعـــل

وقد اشتهر بين المحدثين باسم (المعلل) والمعلول ، وهو لحن كما قال النووى، قال السيوطى : لأن اسم المفعول من (أعل) الرباعى لا يأتى على مفعول ، بل والأجود فيه (معل) بلام واحدة ، لأنه مفعول (أعل) قياساً وأما (معلل) فمفعول (علل) وهو لغة بمعنى ألهاه بالشىء وشغله ، وليس هذا الفعل بمستعمل فى كلامهم .

والعلة لغة : المرض ، وفى اصطلاح المحـــدثين : سبب خفى يقدح فى الحديث الذى ظاهرة السلامة .

والحديث المعل : هو الحديث الذى اطلع فيه الناقد على علة خفية تقدح فى صحته مع أن ظاهرة السلامة والصحة :

وقد تكلم أهل الحديث عن أهمية هذا النوع وبينوا أنه من أجل أنواع علوم الحديث و شرفها وأدقها ، وإنما يتمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ، ولذلك لم يتكلم فيه منهم إلا القليل كابن المدينى وأحمد والبخارى ويعقوب بن شيبة وأبى حاتم وأبى زرعة والدارقطنى .

قال الحاكم : وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، والحجة فى التعليل عندنا بالحفظ والفهم والمعرفة لاغير، وقال ابن مهدى : لأن أعرف علة حديث أحب إلى من أن أكتب عشرين حديثاً .

ثم تدرك العلة : وتدرك العلة بتفرد الراوى ، ومخالفة غيره له ، مع قرائن تنضم إلى ذلك ، تنبه العارف بهذا الشأن على خطإ وقع فى الحديث : من إرسال وانقطاع فى الحـــديث المتصل ، أو وقف وقطع فى الحديث

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المرفوع ، أو دخول حديث فى حديث ، ورواية بالمعنى يختل باعتبارها المعنى أو غير ذلك بحيث يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث ، أو يتردد فيتوقف فيه ، قالوا : وربما تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفى فى نقد الدينار والدرهم .

قال ابن كثير : وإنما يهتدى إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم ، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه ، وجيده ومعوجه ومستقيمه كما يميز الصيرفى البصير بصناعته بين الجياد والزيوف ، والدنانير والفلوس ، فكما لا يتمارى هذا كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه ، ومنهم من يظن ، ومنهم من يقف بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث وذوقهم حلاوة عبارة الرسول صلى الله عليه وسلم التى لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس(١) .

والسبيل إلى معرفة علة الحديث — كما قال الخطيب البغدادى — أن يجمع بين طرقه ، وينظر فى اختلاف رواته ، ويعتبر بمكانهم فى الحفظ ، ومنزلتهم فى الإتقان والضبط ، روى عن المدينى أنه قال : الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطأه .

ثم إن العلة قد تقع فى إسناد الحديث ، وهو الأكثر ، وقد تقع فى متنه ، ثم إن مايقع فى الإسناد قد يقدح فى صحة الإسناد والمتن جميعا كما فى التعليل بالإرسال والوقف ، وقد يقدح فى صحة الإسناد خاصة من غير قدح فى صحة المتن .

---

(١) الباعث الحثيث : ٥٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فمن أمثلة ما وقعت العلة فى إسناده من غير قدح فى المتن : ما رواه الثقة يعلى بن عبيد ، عن سفيان الثورى ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر ، عن النبى ﷺ أنه قال (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا) فهذا الإسناد متصل بنقل العدل عن العدل ، وهو معل ، والمتن على كل حال صحيح ، والعلة فى قوله (عمرو بن دينار ، إنما هو عن عبد الله بن دينار ، وهكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه ، فوهم يعلى بن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار ، وكلاهما ثقة .

ومثال العلة فى المتن : ما انفرد مسلم بإخراجه فى حديث أنس من رواية الوليد بن مسلم قال : حدثنا الأوزاعى ، عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال : صليت خلف النبى ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها .

فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه (فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين) من غير تعرض لذكر البسملة ، وهو الذى اتفق البخارى ومسلم على إخراجه فى الصحيح ، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذى وقع له ، ففهم من قوله (كانوا يستفتحون بالحمد لله) أنهم كانوا لا يبسملون ، فرواه على ما فهم وأخطأ ، لأن معناه أن السورة التى كانوا يفتتحون بها من السور هى الفاتحة ، وليس فيه تعرض لذكر التسمية .

وانضم إلى ذلك أمور : منها أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله ﷺ .

وقد أطال الحافظ العراقى الكلام على تعليل هـذا الحديث(١) ،

---

(١) انظر التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من ابن الصلاح .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكذلك الإمام السيوطى إذ قال: هذا الحديث معلول أعله الحفاظ بوجوه جمعتها وحررتها فى المجلس الرابع والعشرين من الأمالى بما لم أسبق إليه ، وأنا ألخصها هنا(١) ثم ساق ذلك ملخصاً كما وعد فليرجع إليه من أراد .

إطلاقات أخرى للعلة :

وقد تطلق العلة على غير مقتضاها الذى قدمناه من الأسباب القادحة ككذب الراوى أو غفلته وسوء حفظه ونحوها من أسباب ضعف الحديث .

وسمى الترمذى النسخ علة ، قال العراقى : فإن أراد أنه علة فى العمل بالحديث فصحيح ، أو فى صحته فلا ، لأن فى الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة .

وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدح فى صحة الحديث كإرسال ما وصله الثقة الضابط حتى قال : من الصحيح صحيح معلل ، كما قيل : منه صحيح شاذ ، قال السيوطى : وقائل ذلك هو أبو يعلى الخليلى ، ومثل الصحيح المعلل بحديث مالك ، المملوك طعامه وكسوته ، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق ، فإنه أورده فى الموطأ معضلا ، ورواه عنه إبراهيم بن طهمان ، والنعمان بن عبد السلام موصولا ، فقد صار الحديث بتبيين الإسناد صحيحاً يعتمد عليه ، قيل : وذلك عكس المعلل فإنه ما ظاهرة السلامة فاطلع فيه بعد الفحص على قادح ، وهذا كان ظاهره الإعلال بالإعضال فلما فتش تبين وصله ، والله ولى التوفيق ، والهادى لأقوم طريق .

---

(١) انظر « تدريب الراوى » : الحديث المعل

الحديث المضطرب

هو الحديث الذى يروى على أوجه مختلفة متقاربة ، وقد يكون ذلك من راو واحد ، وقد يكون من اثنين أو أكثر .

وإنما يكون مضطرباً إذا تساوت الروايتان دون أن تترجح إحداهما على الأخرى ، أما إذا ترجحت إحداهما على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح المعتمدة كحفظ الراوى وضبطه ، أو كثرة صحبته للمروى عنه ، أو غير ذلك من وجوه الترجيح فالحكم حينئذ للراجحة ، ولا يكون الحديث مضطرباً ، بل تكون الراجحة محفوظة ، والمرجوحة شاذة أو منكرة كما تقدم بيانه فى نوع الحديث الشاذ .

والاضطراب موجب لضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط الذى هو شرط فى الصحة والحسن .

ويقع الاضطراب فى الإسناد تارة ، وفى المتن أخرى ، وفيهما من راو أو جماعة .

مثال الاضطراب فى السند : ما رواه أبو داود وابن ماجه من طريق إسماعيل بن أمية ، عن أبى عمرو بن محمد بن حريث ، عن جده حريث ، عن أبى هريرة مرفوعا (إذا صلى أحدكم فليجعل شيئاً تلقاء وجهه) الحديث ، وفيه (فإن لم يجد عصا ينصبها بين يديه فليخط خطاً) اختلف فيه على إسماعيل بن أمية اختلافاً كثيراً ، فروى على أوجه كثيرة مختلفة يتعذر الجمع بينها ، ومن المحدثين من رجح بعض طرقه فخرج بذلك من حيز المضطرب إلى حيز المحفوظ والشاذ ، ومنهم من قال : إن هذا الحديث لا يصلح مثالا للمضطرب ، لأن المحدثين اختلفوا فيه فى ذات واحدة فإن كان ثقة لم يضر الاختلاف فى اسمه ونسبه ، وإن لم يكن ثقة فالضعف حاصل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بغير الاضطراب ، نعم يزداد به ضعفاً ، وهذا الاضطراب خاصة لا يوجب ضعف الحديث .

ومثال الصحيح كما قال الحافظ ابن حجر لذلك هو حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال : يارسول الله ، أراك شبت ، قال : شيبتني هود وأخواتها .

قال الدارقطني : هذا مضطرب ، فإنه لم يرو إلا طريق أبي إسحق السبيعي ، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه ، فمنهم من رواه عنه مرسلا ، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ، ومنهم من جعله من مسند سعد ، ومنهم من جعله مسند عائشة ، وغير ذلك ، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر .

ومثال الاضطراب في المتن : حديث فاطمة بنت قيس قالت : سئل النبي ﷺ عن الزكاة فقال (إن في المال لحقاً سوى الزكاة) رواه الترمذي هكذا من رواية شريك ، عن أبي حمزة ، عن الشعبي ، عن فاطمة ، ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ (ليس في المال حق سوى الزكاة) قال العراقي : فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل .

قيل : وهـــذا أيضاً لا يصلح مثالا ، فإن شيخ شريك ضعيف ، فهو مردود من قبل ضعف راويه ، لا من قبل اضطرابه . وأيضاً فيمكن تأويله بأنها روت كلا من اللفظين عن النبي ﷺ ، وأن المراد بالحق المثبت في الحديث المستحب ، وبالمنفي الواجب ، والمثال الصحيح ما وقع في حديث الوادية نفسها من الاختلاف في اللفظة الواقعة منه ﷺ ، ففي رواية (زوجتكها) وفي رواية (زوجناكها) وفي رواية (أمكناكها) وفي رواية (ملكتكها) .

فهذه ألفاظ لا يمكن الاحتجاج بواحد منها ، حتى لو احتج حنفي مثلا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على أن التمليك من ألفاظ النكاح لم يسغ ذلك . قال السيوطى : وفى التمثيل بهذا نظر أوضح من الأول ، فإن الحديث صحيح ثابت ، وتأويل هذه الألفاظ سهل ، فإنها راجعة إلى معنى واحد بخلاف الحديث السابق ، وعندى أن أحسن مثال لذلك حديث البسملة السابق فإن ابن عبد البر أعله بالاضطراب كما تقدم ، والمضطرب يجامع المعلل ، لأنه قد تكون علته ذلك .

هذا وقد وقع فى كلام شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر ما يدل على أن الاضطراب قد يجامع الصحة ، وذلك بأن يقع الاضطراب فى اسم رجل واحد وأبيه ونسبه ، ونحو ذلك ويكون ثقة فيحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطرباً ، قال السيوطى : وكذا جزم الزركشى فى مختصره فقال : وقد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب فى قسم الصحيح والحسن .

والخلاصة أن الحديث قد يراه بعضهم مضطرباً ، لعدم ظهور رجحان بعض طرقه على بعض ، ولتعذر الجمع فيه بينما يكون من قبيل المحفوظ والشاذ ، ومما يمكن تأوله والجمع بين رواياته المختلفة عند غيرهم .

وأن الحديث المضطرب وإن كان الأصل فيه الضعف إلا أن منه ما هو صحيح أو حسن مع اضطرابه ، لأن ذلك لا تأثير له فى الحكم عليه ، وأن الاضطراب أحد أنواع العلة ، ولذلك فإن على الباحث أن يستقصى ما كتبه النقاد عن هذه الأحاديث وأمثالها حتى يصل إلى الحكم الصحيح ، والرأى السديد ، فيقبل عن بينة ، ويرد عن بينة ، والله الهادى إلى سواء السبيل ، هو حسبنا ونعم الوكيل .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث المقلوب

وهو ما بدل فيه شيء بشيء : وقد يكون في السند ، وقد يكون في المتن، وقد يقع خطأ من فاعله ، وقد يقع عمداً لمقاصد، بعضها مقبول ، وبعضها غير مقبول .

فمن أمثلة المقلوب في المتن : ما رواه مسلم في حديث السبعة الذين يظلهم الله بظله يوم لا ظل إلا ظله : (ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) فهذا مما انقلب على بعض الرواة ، وإنما هو (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) كما في الصحيحين .

ومنه أيضاً ما رواه الطبراني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا (إذا أمرتكم بشيء فائتوه ، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم) فإن المعروف ما في الصحيحين وغيرهما (ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم) .

ومنه أيضاً ما رواه أحمد في المسند وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما من حديث حبيب بن عبد الرحمن ، عن عمته أنيسة مرفوعا (إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا ، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا) فإن المشهور من حديث ابن عمر وعائشة (إن بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم) .

فالرواية بخلاف ذلك مقلوبة .

وأما القلب في الإسناد : فقد يكون خطأ من بعض الرواة في اسم راو أو نسبه ، كأن يقول (كعب بن مرة) بدل (مرة بن كعب) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد يتعمده بعض الرواة نحو حديث مشهور عن راو فيجعل مكان هذا الراوى آخر ، ليرغب فيه لغرابته ، مثل حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ، أو عن مالك جعل عن عبيد الله بن عمر ، وممن كان يفعل من الوضاعين حماد بن عمرو النصيبي ، وأبو إسماعيل إبراهيم بن أبي حية وبهلول بن عبيد الكندي ، قال ابن دقيق العيد : وهذا الذى يدلنى على راويه إنه يسرق الحديث .

قال العراقى : مثاله حديث رواه عمرو بن خالد الحذانى ، عن حماد النصيبى ، عن الأعمش ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة مرفوعا (إذا لقيتم المشركين فى طريق فلا تبدأوهم بالسلام... الحديث) فهذا حديث مقلوب ، قلبه حماد ، فجعله عن الأعمش ، فإنما هو معروف بسهيل ابن أبى صالح ، عن أبيه .

هكذا أخرجه مسلم من رواية شعبة وسفيان الثورى وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز الدراوردى كلهم عن سهيل ، قال : ولهذا كره أهل الحديث تتبع الغرائب ، فإنه قل مايصح منها . وهذا شر أنواع القلب ، ولا يحل لأحد أن يفعله ، وفاعله مجروح بذلك ، مزحزح عن العدالة .

ومنه أن يؤخذ إسناد متن فيجعل على متن آخر ، وبالعكس ، وهذا أيضاً قد يقصد به الإغراب ، فيكون كالوضع . وقد يقع ذلك اختباراً لحفظ المحدث ، أو لقبوله التلقين ، وقد فعل ذلك شعبة وحماد بن سلمة وأهل الحديث .

وكما فعل المحدثون ببغداد مع الإمام البخارى حين قدم عليهم ، فقد قلبوا له مائة حديث ، ودفعوها إلى عشرة أنفس ، وجعلوا إسناد هذا الحديث على متن حديث آخر ، وقلبوا عليه ماهو من حديث سالم فجعلوه من نافع ، وما هو من حديث نافع جعلوه عن سالم ، فرد كل إسناد إلى متنه ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكل متن إلى إسناه ، ولم يرج عليه موضع واحد مما قلبوه وركبوه، فعظم عندهم جداً ، وعرفوا منزلته فى علم الحديث ، فرحمه الله وأسكنه فسيح جناته .

وهذا النوع من القلب الذى يقصد به الاختبار جائز ، وشرطه كما قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر رحمه الله أن ينتهى بانتهاء الحاجة إليه فلا يداوم عليه ، والله أعلم .

الحديث المدرج

الحديث المدرج : هو ما كانت فيه زيادة ليست منه ، بحيث يتوهم من يسمعها أنها من الحديث . ثم الإدراج قد يكون فى المتن ، وقد يكون فى السند .

ويعرف المدرج : بورود منفصلا فى رواية أخرى ، أو بالنص على ذلك من الراوى ، أو من بعض الأئمة المطلعين ، أو باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك .

ومدرج المتن : أن يدخل فى حديث رسول ﷺ شىء من كلام بعض رواته من الصحابة أو من دونهم . وقد يكون ذلك فى صدر الحديث ، وقد يكون فى وسطه ، وقد يكون فى آخره ، وهو الأكثر .

مثال المدرج فى أول الحديث : ماروواه الخطيب من حديث أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله ﷺ (أسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار) فقوله (أسبغوا الوضوء) مدرج من كلام أبى هريرة ، وقد تبين ذلك من رواية للبخارى لهذا الحديث يقول فيها أبو هريرة « أسبغوا الوضوء ، فإن أبا القاسم قال : ويل للأعقاب من النار) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومثال المدرج فى الوسط : على سبيل التفسير من أحد رواته لكلمة من الغريب حديث عائشة رضى الله عنهما فى البخارى وغيره (كان رسول الله ﷺ يتحنث فى غار حراء — وهو التعبد — الليالى ذوات العدد) فهذا التفسير من كلام الزهرى أدرج فى الحديث .

ومنه أيضاً حديث فضالة (أنا زعيم — والزعيم الحميل — ببيت فى ربض الجنة .

فقوله (والزعيم (الحميل) مدرج من تفسير ابن وهب .

ومثال الإدراج فى آخر الحديث : مارواه أبو داود قال : حدثنا عبد الله بن محمد النفيلى ، حدثنا زهير ، حدثنا الحسن بن الحر ، عن القاسم ابن مخيمرة : قال : أخذ علقمة بيدى فحدثنى أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده ، وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبد الله بن مسعود فعلمنا التشهد فى الصلاة . . الحديث ، وفيه (إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد) فقوله : إذا قلت إلى آخره وصله زهير بن معاوية بالحديث المرفوع فى رواية أبى داود هذه ، وفيما رواه عنه أكثر الرواة .

قال الحاكم : وذلك مدرج فى الحديث من كلام ابن مسعود ، وكذا قال البيهقى والخطيب ، وقال النووى : اتفق الحفاظ على أنها مدرجة . وقد رواه شبابة بن سوار عن زهير ففصله ووقع التصريح فى روايته بأنه من كلام عبد الله ، وقد روى ذلك الدارقطنى وقال : شبابة ثقة ، وقد فصل آخر الحديث وجعله من قول ابن مسعود ، وهو أصح من رواية من أدرج ، وقوله أشبه بالصواب ، لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن كذلك مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك(١)

---

(١) انظر التدريب : الحديث المدرج .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والخلاصة : أن أصحاب زهير بن معاوية اختلفوا عليه فى هذا الحديث فرواه أكثرهم عنه مدرجا موصولا بالمرفوع ، ورواه شبابة بن سوار وحده عنه - وهو ثقة - منفصلا مصرحا فيه بأنه من كلام ابن مسعود ، وقد رجح الحفاظ رواية شبابة لموافقتها لما رواه ابن ثوبان عن الحسن بن الحر شيخ زهير ، ولما رواه أصحاب علقمة عنه ، ولما أطبق عليه أصحاب ابن مسعود من روايته هكذا ، فلهذا حكم الحفاظ على أن هذه الزيادة مدرجة من كلام ابن مسعود ، وليست من الحديث والله أعلم .

— ومن ذلك حديث ابن مسعود رفعه (من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ، ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار) فالكلمة الثانية ليست من كلام النبى ﷺ ، وإنما هى مدرجة من كلام ابن مسعود . ودليل ذلك أن ابن مسعود قال فى رواية أخرى :

قال النبى ﷺ كلمة وقلت أنا أخرى ، فذكرها ، فأفاد أن إحدى الكلمتين من قول ابن مسعود ، ثم وردت رواية ثالثة أفادت أن الكلمة التى هى من قول ابن مسعود هى الثانية ، وأكد ذلك رواية رابعة اقتصر فيها على الكلمة الأولى مضافة إلى النبى ﷺ .

— ومنه أيضا ما جاء فى الصحيح عن أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعا (للعبد المملوك أجران ، والذى نفسى بيده لولا الجهاد فى سبيل الله ، والحج ، وبرّ أمى لأحببت أن أموت وأنا مملوك) فقوله (والذى نفسى بيده إلى آخره من كلام أبى هريرة ، لأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى الرق ، وهو سيد الخلق ، ولأن أمه لم تكن موجودة إذ ذاك حتى يبرها .

وأما مدرج الإسناد : فهو ثلاثة أقسام ومرجعه فى الحقيقة إلى المتن .

الأول : أن يكون عنده متنان بإسنادين مختلفين فيرويهما بأحدهما ، أو يروى أحدهما بإسناده الخاص به ، ويزيد فيه من المتن الآخر ما ليس فى الأول .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مثاله : حديث سعيد بن أبي مريم ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال (لا تباغضوا ، ولا تحاسدوا ، ولا تدابروا ، ولا تنافسوا . . الحديث) فقوله (ولا تنافسوا) أدرجه ابن أبي مريم من متن حديث آخر رواه مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج . عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم (إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث ، ولا تجسسوا ، ولا تنافسوا ، ولا تحاسدوا) وكلا الحديثين متفق عليه من حديث مالك ، وليس في الأول (ولا تنافسوا) وهي في الثاني ، وهكذا الحديثان عند رواة الموطإ .

— وروى أبو داود من رواية زائدة وشريك ، والنسائي من رواية سفيان بن عيينة : كلهم عن عاصم بن كليب ، عن أبيه ، عن وائل بن حجر رضي الله عنه في صفة صلاة رسول الله ﷺ حديثاً قال فيه : ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب . فقوله : ثم جئتهم إلى آخره ليس هو بهذا الإسناد ، وإنما أدرج عليه ، وهو من رواية عاصم ، عن عبد الجبار بن وائل ، عن بعض أهله ، عن وائل .

وهكذا رواه مبينا زهير بن معاوية وأبو بدر شجاع بن الوليد ، فميزا قصة تحريك الأيدي ، وفصلاها من الحديث ، وذكرا إسنادها .

الثاني : أن يسمع حديثا من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه ، فيرويه عنهم باتفاق ولا يبين ما اختلف فيه .

مثال اختلاف السند : ما رواه الترمذي عن بندار ، عن ابن مهدي ، عن سفيان الثوري ، عن واصل ومنصور والأعمش ، عن أبي وائل ، عن

عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال : قلت : يارسول الله أى الذنب أعظم . . . الحديث .

فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش، لأن واصلا لايذكر فيه عمرو بن شرحبيل ، بل يجعله من رواية أبى وائل، عن عبدالله، هكذا رواه جماعة من الثقات عن واصل كما ذكره الخطيب ، وقد بين الإسنادين معا يحيى بن سعيد القطان فى روايته عن سفيان ، وفصل أحدهما من الآخر ، هذا وقد رواه البخارى فى صحيحه عن سفيان من الطريقين .

الثالث : أن يحدث الشيخ فيسوق إسنادا، ثم يعرض له عارض فيقول كلاما من عنده ، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد ، فيرويه عنه كذلك .

مثاله : الحديث الذى رواه ابن ماجه ، عن إسماعيل الملطى ، عن ثابت بن موسى العابد الزاهد ، عن شريك، عن الأعمش ، عن أبى سفيان ، عن جابر مرفوعا (من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه النهار) .

قال الحاكم : دخل ثابت على شريك وهو يملى ويقول: حدثنا الأعمش، عن أبى سفيان عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ ، وسكت ليكتب المستملى ، فلما نظر إلى ثابت قال : من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار ، وقصد بذلك ثابتا لزهده وورعه ، فظن ثابت أنه متن الحديث ، فكان يحدث به .

وقال ابن حبان: إنما هو قول شريك ، فإنه قاله عقب حديث الأعمش عن أبى سفيان عن جابر (يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ، فأدرجه ثابت فى الخبر ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء ، وحدثوا به عن شريك كعبد الحميد بن بحر ، وعبد الله بن شبرمة ، وإسحاق بن بشر الكاهلى ، وجماعة آخرين .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا القسم ذكره ابن الصلاح فى نوع (الموضوع) وجعله شبه وضع من غير تعمد، وتبعه على ذلك الإمامان النووى والسيوطى، وذكره فى المدرج أولى، وهو به أشبه، كما صنع الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

حكم الإدراج :

قال ابن الصلاح : واعلم أنه لا يجوز تعمد شىء من الإدراج المذكور.

وقال النووى : وكله حرام، وأضاف السيوطى: بإجماع أهل الحديث والفقه، وعبارة السمعانى : من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين، ثم قال : وعندى أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع، ولذلك فعله الزهرى وغير واحد من الأئمة(١).

وقد حرر الكلام فى حكم الإدراج العلامة الشيخ أحمد شاكر فقال :

أما الإدراج لتفسير شىء من معنى الحديث ففيه بعض التسامح، والأولى أن ينص الراوى على بيانه.

وأما ما وقع من الراوى خطأ من غير عمد فلا حرج على المخطىء، إلا إن كثر خطأه، فيكون جرحا فى ضبطه وإتقانه.

وأما ما كان من الراوى عن عمد فإنه حرام كله على اختلاف أنواعه باتفاق أهل الحديث والفقه والأصول وغيرهم، لما يتضمن من التلبيس والتدليس، ومن عزو القول إلى غير قائله قال السمعانى (من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين)(٢).

---

(١) التدريب : انظر الحديث المدرج.

(٢) الباعث الحثيث : ٦٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحديث الموضوع

وهو المختلق المصنوع : وهو شر أنواع الضعيف وأقبحه .

وتحرم روايته مع العلم به فى أى معنى من المعانى ، كالأحكام والقصص والفضائل ، والترغيب والترهيب إلا مقرونا ببيان وضعه لحديث مسلم وغيره (من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) ويروى بضم الياء بمعنى يظن .

وفى الكاذبين روايتان إحداهما بفتح الباء الموحدة على إرادة التثنية ، والأخرى بكسرها على صيغة الجمع .

بم يعرف الوضع :

ويعرف كون الحديث موضوعا بإقرار واضعه واعترافه ، أو ما يتنزل منزلة إقراره ، أو قرينة فى الراوى أو المروى .

مثال ما اعترف واضعه بوضعه : حديث فى فضائل القرآن سورة سورة ، عن ابن عباس رضى الله عنه ، اعترف بوضعه ميسرة بن عبد ربه .

وصورة ما يتنزل منزلة إقراره بالوضع : أن يحدث الرجل بحديث عن شيخ ، ويسأل عن مولده فيذكر تاريخا يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله ، ولا يعرف ذلك الحديث إلا عنده ، فهذا لم يعترف بوضعه ، ولكن اعترافه بوقت مولده يتنزل منزلة إقراره بالوضع ، لأن ذلك الحديث لا يعرف إلا عن ذلك الشيخ ، ولا يعرف إلا برواية هذا عنه .

ومن أمثلة ما دل على وضعه قرينة فى الراوى : ما أسنده الحاكم عن

سيف بن عمر التيمى قال : كنت عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكى ، فقال : مالك ؟ قال : ضربنى المعلم ، قال : لأحزينهم اليوم، حدثنى عكرمة عن ابن عباس مرفوعا (معلمو صبيانكم شراركم ، أقلهم رحمة لليتيم ، وأغلظهم على المسكين) .

وقيل لمأمون بن أحمد الهروى ، ألا ترى إلى الشافعى ومن تبعه بخراسان ؟ فقال : حدثنا أحمد بن عبد الله ، حدثنا عبيد الله بن معدان الأزدى ، عن أنس مرفوعا (يكون فى أمتى رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتى من إبليس ، ويكون فى أمتى رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتى ، هو سراج أمتى) .

وقيل لمحمد بن عكاشة الكرمانى : إن قوما يرفعون أيديهم فى الركوع وفى الرفع منه فقال : حدثنا المسيب بن واضح ، حدثنا ابن المبارك ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهرى ، عن أنس مرفوعا (من رفع يديه فى الركوع فلا صلاة له) .

وأما ما دل على وضعه قرينة فى المروى نفسه أى و الحديث فهو الأكثر ، وهو يحمل دليل وضعه بين ألفاظه ومعانيه ، فقد وضعت أحاديث طويلة ، يشهد على وضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها .

قال الربيع بن خثيم : إن للحديث ضوءا كضوء النهار تعرفه ، وظلمة كظلمة الليل تنكره .

وقال ابن الجوزى : إن الحديث المنكر يقشعر منه جلد الطالب للعلم ، وينفر منه قلبه فى الغالب .

قال البلقينى . وشاهد هذا أن إنسانا لو خدم إنسانا سنين ، وعرف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ما يحب وما يكره ، فادعى إنسان أنه كان يكره شيئا يعلم ذلك أنه يحبه فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه .

قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر : المدار فى الركة على ركة المعنى فحيثما وجدت دل على الوضع ، وإن لم ينضم إليه ركة اللفظ ، لأن هذا الدين كله محاسن ، والركة ترجع إلى الرداءة ، وأما ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك ، لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى ، فغير ألفاظه بغير فصيح نعم إن صرح بأنه من لفظ النبى ﷺ فكاذب .

قال : ومما يدخل فى قرينة حال المروى ما نقل عن الخطيب أبى بكر بن الطيب أن من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفا للعقل بحيث لا يقبل التأويل ، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة ، و يكون منافيا لدلالة الكتاب القطعية ، أو السنة المتواترة ، أو الإجماع القطعى ، أما المعارضة مع إمكان الجمع فلا ، ومنها ما يصرح بتكذيب رواة جمع المتواتر ، أو يكون خبرا عن أمر جسيم تتوفر الدواعى على نقله بمحضر الجمع ثم لا ينقله منهم إلا واحد ، ومنها الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير ، أو الوعد العظيم على الفعل الحقير ، وهذا كثير فى أحاديث القصاص والأخير راجع إلى الركة .

قال السيوطى : ومن القرائن كون الراوى رافضيا والحديث فى فضائل أهل البيت ، وهذا النوع أمثلته كثيرة .

ومن المخالف للعقل ما رواه ابن الجوزى من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن جده مرفوعا (إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا . وصلت عند المقام ركعتين) .

وقد عرضت هذا الحديث إبان عملى فى رسالة الدكتوراه على أستاذنا الكبير الدكتور أحمد السيد الكومى فكان من رأيه أنه مما يمكن تأويله

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأنه لامانع من نسبة الطواف والصلاة إلى من بالسفينة على نحو قوله تعالى (واسأل القرية) والمراد سؤال أهلها ، ومعنى هذا أن مخالفته للعقل غير متعينة ، وكأن الحكم بمخالفته للعقل إنما هو بالنسبة لظاهر لفظه ، بالإضافة لما اشتهر به عبد الرحمن بن زيد بن أسلم من الغرائب ، وكلام معاصريه من أهل العلم فيه ، ورميهم له بالضعف والإتيان بالمناكير ، حتى إن رجلا أتى مالكا رحمه الله بحديث منقطع فقال له : اذهب إلى عبد الرحمن بن زيد يحدثك عن أبيه عن نوح عليه السلام .

— وأسند ابن الجوزى ذلك من طريق محمد بن شجاع الثلجى عن حسان بن هلال ، عن حماد بن سلمة ، عن أبى المهزم عن أبى هريرة مرفوعا (إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت ، فخلق نفسه منها) هذا لا يضعه مسلم ولا عاقل ، والمتهم به محمد بن شجاع كان زانغا فى دينه ، وفيه أبو المهزم. قال شعبة : رأيته ولو أعطى درهما وضع خمسين حديثا .

أصناف الوضاعين :

والواضعون بحسب الأمر الأمر الحامل لهم على الوضع أصناف شتى :

— فمنهم الزنادقة الذين كانوا يضعون الأحاديث ليفسدوا على الناس دينهم ، لما وقر من نفوسهم من الحقد على الإسلام وأهله ، يظهرون بين الناس بمظهر المسلمين ، وهم المنافقون حقا .

قال حماد بن زيد رحمه الله : (وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ أربعة عشر ألف حديث) .

كعبد الكريم بن أبى العوجاء ، قتله محمد بن سليمان العباسى أمير البصرة على الزندقة بعد سنة ١٦٠ هـ فى خلافة المهدى ، ولما أخذ لتضرب عنقه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال : لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال ، وأحل الحرام .

وكمحمد بن سعيد بن حسان الأسدى الشامى المصلوب . قال أحمد ابن حنبل (قتله أبو جعفر المنصور فى الزندقة ، حديثه حديث موضوع)

وقال أحمد بن صالح المصرى : (زنديق ضربت عنقه ، وضع أربعة آلاف حديث عند هؤلاء الحمق فاحذروها) وقل الحاكم أبو أحمد :(كان يضع الحديث صلب على الزندقة) . ونقل عنه الحاكم أبو عبدالله : أنه روى عن حميد ، عن أنس مرفوعا (أنا خاتم النبيين ، لانبى بعدى إلا أن يشاء الله) وقال : وضع هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة والدعوة إلى التنى) .

— ومنهم أصحاب الأهواء والآراء ، والبدع التى ليس لها دليل من الكتاب والسنة : وضعوا أحاديث نصرة لأهوائهم الفاسدة ، وآرائهم الباطلة ، وترويجا لما يقولون به ويذهبون إليه ، وذلك كالخطابية والروافض والسالمية وغيرهم(١)

قال عبد الله بن يزيد المقرىء : (إن رجلا من أهل البدع رجع عن

---

(١) الخطابية : فرقة من الرافضة ينسبون إلى أبى الخطاب الأسدى ، كان يأمرهم بشهادة الزور على مخالفيهم ، وكانوا يقولون بالحلول ، وقد ادعى أبو الخطاب الألوهية فى جعفر الصادق ، ثم ادعاها لنفسه فقتل .

والرافضة : فرقة من الشيعة الغلاة ، سموا بذلك لأنهم بايعوا زيد بن على ثم قالوا له : تبرأ من الشيخين فأبى وقال : كانا وزيرا جدى ، فتركوه ورفضوه وارفضوا عنه .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بدعته ، فجعل يقول (انظروا لهذا الحديث عمن تأخذونه ، فإنا كنا إذا رأينا رأيا جعلنا له حديثا)

وقال حماد بن سلمة : أخبرني شيخ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الأحاديث) .

وقال أبو العباس القرطبي صاحب كتاب المفهم شرح صحيح مسلم . (استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس الجلي إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية ، فيقولون في ذلك : قال رسول الله ﷺ كذا . ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ، ولأنهم لا يقيمون لها سندا .

— ومنهم القصاص : كانوا يضعون في قصصهم قصداً للتكسب والارتزاق ، وتقربا إلى العامة بغرائب الروايات ، ولهم في ذلك عجائب وغرائب ، وصفاقة وجه لا توصف .

كما حكى أبو حاتم البستي : أنه دخل مسجدا ، فقام بعد الصلاة شاب فقال : حدثنا أبو خليفة ، حدثنا أبو الوليد ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن أنس ، وذكر حديثا ، قال أبو حاتم : فلما فرغ دعوته ، قلت : رأيت أبا خليفة ؟ قال : لا ، قلت : كيف تروي عنه ولم تره ؟ قال : إن المناقشة معنا من قلة المروءة ، أنا أحفظ هذا الإسناد ، فكلما سمعت حديثا ضممته إلى هذا الإسناد .

وأغرب منه ماروى ابن الجوزي بإسناده إلى أبي جعفر بن محمد الطيالسي قال : صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة فقام بين أيديهم قاص ، فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا : حدثنا عبد الرازق ، عن قتادة ، عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ ، من قال

لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيرا منقاره من ذهب وريشه من مرجان ... وأخذ فى قصة نحوا من عشرين ورقة ، فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين ، وجعل يحيى بن معين ينظر إلى أحمد فقال له : حدثته ؟ فيقول : والله ما سمعت هذا إلا الساعة ، فلما فرغ من قصصه وأخذ العطيات ، ثم قعد ينتظر بقيتها قال له يحيى بن معين بيده : تعال ، فجاء متوهما لنوال ، فقال يحيى ؟ من حدثك بهذا الحديث ؟ فقال : أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين ، فقال : أنا يحيى بن معين ، وهذا أحمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط فى حديث رسول الله ﷺ ، فقال : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ، ما تحققت هذا إلا الساعة ! كأن ليس فيها ابن معين وأحمد بن حنبل غيرك ، وقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل وابن معين !! فوضع أحمد كمه على وجهه وقال : دعه يقوم ، فقام كالمستهزىء بهما .

وهؤلاء القصاص أكثرهم من الجهال ، تشبهوا بأهل العلم واندسوا بينهم فأفسدوا عقول العامة إلا من رحم الله

ويشبههم فريق من علماء السوء فى قلوبهم مرض آثروا العاجلة على الآجلة ، واشتروا الدنيا بالآخرة ، وتقربوا إلى الملوك والأمراء والخلفاء بالفتاوى الكاذبة ، والأقوال المخترعة ، والأحاديث المكذوبة على الصادق المصدوق ﷺ ، واجترأوا على الكذب على رسول الله ﷺ الصادع بأمر ربه ، والناطق بوحيه ، والمبلغ لآياته ، إرضاء للأهواء النفسية ، ونصرا للأغراض الشخصية فاستحبوا العمى على الهدى .

فمن ذلك مافعله غياث بن إبراهيم النخعى الكوفى الكذاب الخبيث ، فإنه دخل على أمير المؤمنين المهدى ، وكان المهدى يحب الحمام ويلعب به . فإذا قدامه حمام فقيل له : حدث أمير المؤمنين فقال : حدثنا فلان ، عن فلان أن النبى ﷺ قال (لاسبق إلا فى نصل أو خف أوحافر أوجناح)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فأمر له المهدى ببدرة فلما قام قال : أشهد على قفاك أنه قفا كذاب على رسول الله ﷺ ! ثم قال المهدى : أنا حملته على ذلك ، ثم أمر بذبح الحمام ورفض ما كان فيه .

وفعل هذا الخبيث نحوا من ذلك مع أمير المؤمنين هارون الرشيد ، فوضع له حديثا : أن رسول الله ﷺ كان يطير الحمام ، فلما عرضه على الرشيد قال : اخرج عنى وطرده عن بابه .

— ومنهم قوم ينسبون إلى الزهد والعزوف عن الدنيا : وهم شر أصناف الوضاعين ، وأشدهم ضررا ، وضعوا الأحاديث احتسابا للأجر عند الله ، ورغبة فى الخير فى زعمهم الباطل ، وقصدهم الفاسد ، فقبلت موضوعاتهم ممن خفى عليه أمرهم ثقة بهم ، وركونا إليهم ، لما نسبوا إليه من الزهد والصلاح ، وربما سمح بعضهم الكذب والباطل فأشاعه فى الناس لما فيه من الترغيب فى الأعمال الصالحة دون أن يدرى ماقيه ، ولهذا قال يحيى القطان : مارأيت الكذب فى أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير أى لعدم علمهم بتفرقة مايجوز لهم ومايمتنع عليهم ، أو لأن عندهم حسن ظن ، وسلامة صدر فيتلون ماسمعوه على الصدق ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب ، ولكن الواضعين منهم وإن خفى حالهم على كثير من الناس ، فإنه لم يخف على جهابذة الحديث ونقاده .

قيل لابن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعة ؟ قال : تعيش لها الجهابذة ، إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون .

ومن أمثلة ماوضع حسبة : مارواه الحاكم بسنده إلى أبى عمار المروزى أنه قيل لأبى عصمة نوح ابن أبى مريم : من أين لك : عن عكرمة ، عن ابن عباس فى فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال : إنى رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن ، واشتغلوا بفقه أبى حنيفة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومغازى ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة . وكان يقال لأبى عصمة هذا (نوح الجامع) قال ابن حبان : جمع كل شيء إلا الصدق ، وقال الذهبى : يقال له الجامع ، لأنه أخذ الفقه عن أبى حنيفة وابن أبى ليلى ، والحديث عن حجاج بن ارطاة ، والتفسير عن الكلبي ومقاتل ، والمغازى عن ابن إسحاق .

— وروى ابن حبان فى (الضعفاء) عن عبد الرحمن بن مهدى قال : قلت لميسرة بن عبد ربه : من أين جئت بهذه الأحاديث : من قرأ كذا فله كذا ؟ قال : وضعتها أرغب الناس ، وكان غلاما جليلا يتزهد ويهجر شهوات الدنيا ، وغلقت أسواق بغداد لموته ، ومع ذلك كان يضع الحديث ، وقيل له عند موته : حسن ظنك ، قال : كيف لا ، وقد وضعت فى فضل على سبعين حديثا .

ومن الأحاديث الموضوعة التى نص على وضعها أهل العلم بالحديث :

الحديث المروى عن أبى بن كعب فى فضائل القرآن سورة سورة من أوله إلى آخره ، وقد أخطأ من ذكره من المفسرين فى تفسيره كالثعلبي والواحدى والزمخشري واليضاوى قال العراقى : لكن من أبرز إسناده منهم كالأولين فهو أبسط لعذره ، إذ أحال ناظره على الكشف على سنده ، وإن كان لا يجوز له السكوت عليه ، وأما من لم يبرز سنده وأورده بصيغة الجزم فخطأه أفحش .

ومن الباطل أيضا فى فضائل القرآن سورة سورة حديث ابن عباس وضعه ميسرة بن عبد ربه كما تقدم ذكره .

هذا وقد نص السيوطى فى التعريب على طائفة من الحديث بين أنها موضوعة منها حديث الأرز ، والعدس ، والباذنجان ، والجريسة ، وفضائل من اسمه محمد وأحمد ، وفضل أبى حنيفة ، وعين سلوان ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعسقلان : إلا حديث أنس الذي فى مسند أحمد على ما فيه من النكارة ، ووصايا على وضعها حماد بن عمر النصيبي ، ووصية فى الجماع وضعها إسحاق بن نجيح الملطى ، ونسخة العقل ، وضعها داود بن المحبر ، وأوردها الخادث ابن أبى أسامة فى مسنده ، وحديث قس بن بن ساعدة ، أورده البزار فى مسنده ، والحديث الطويل عن ابن عباس فى الإسراء ، أورده ابن مردويه فى تفسيره ، وهو نحـــو كراسين ، ونسخ ستة رووا عن أنس ، وهم : أبو هدبة ، ودينار ، ونعيم بن سالم ، والأشج وخراش ، ونسطور .

ثم الواضعون أقسام : فمنهم من يضع كلاما من عند نفسه ، ويرويه ، وذلك أكثر الموضوعات ، ومنهم من يأخذ كلام بعض الحكماء أو الزهاد أو المتطببين أو بعض الاسرائيليات فيجعله حديثا وينسبه إلى رسول الله ﷺ ، وذلك مثل (حب الدنيا رأس كل خطيئة) فإنه من كلام عبد الله بن دينار ، أو من كلام عيسى بن مريم . ولا أصل له من حديث النبى ﷺ إلا من مراسيل الحسن البصرى كما رواه البيهقى فى (شعب الإيمان) ، ومراسيل الحسن عندهم شبه الريح ، وقال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر : إسناده إلى الحسن حسن ، ومرسيله أثنى عليها أبو زرعة وابن المدينى فلا دليل على وضعه انتهى . قال السيوطى : والأمر كما قال .

وربما وقع الراوى فى شبه الوضع غلطا بغير قصد ، فليس حديثه بموضوع حقيقة ، بل هو بقسم المدرج أولى كما ذكره شيخ الإسلام فى شرح النخبة ، ومثاله ما أخرجه ابن ماجه من حديث جابر موفوعا (من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار) وقد تقدم بنصه فى نوع المدرج .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حكم الوضع على رسول الله ﷺ

والوضع على رسول الله ﷺ ذنب من أعظم الذنوب ، و كذب من أفجر الكذب ، لأنه كذب على الله ، إذ هو صلوات الله وسلامه عليه مبلغ عن ربه ، وناطق بوحيه ، ومن ظلمة القلب وانطماس البصيرة أن يزعم أفاك أنه يكذب للنبي ﷺ ، ولحمل الناس على التمسك بشريعته ، فإن شريعته كاملة لا تحتاج إلى من يكملها ، ولا تفتقر إلى من يتممها ، ولم يدر هؤلاء الخاسرون أنهم بعلمهم هذا يفتحون الباب للطعن فى السنة ، وردها جملة ما صح منها وما لم يصح ،

وقد حذر النبى ﷺ من الكذب عليه : وأن يقول عليه أحد ما لم يقل : وبين أن من تعمد ذلك فله عذاب أليم فى نار الجحيم ، قال ﷺ : (من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) وهو حديث مشهور متواتر اتفق الحفاظ على تواتره وأجمعت الأمة على ذلك .

وفى لفظ أخرجه البخارى وغيره فى الصحيح[1] (لا تكذبوا على فإنه من كذب على فليلج النار) قال ابن حجر : هو عام فى كل كاذب مطلق فى كل نوع من الكذب ، ومعناه : لا تنسبوا الكذب على ، ولا مفهوم لقوله (على) ، لأنه لا يتصور أن يكذب له لنهيه عن مطلق الكذب .

وقد اغتر قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث فى الترغيب والترهيب وقالوا : نحن لم نكذب عليه ، بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته ، وما دروا أن تقويله ﷺ ما لم يقل يقتضى الكذب على الله تعالى ، لأنه إثبات حكم من الأحكام الشرعية ، سواء كان فى الإيجاب أو الندب ، و كذا مقابلهما ،

---

(١) كتاب العلم : باب إثم من كذب على النبى ﷺ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهو الحرام والمكروه ، ولا يعتد بمن خالف ذلك من الكرامية ، حيث جوزوا وضع الكذب فى الترغيب والترهيب فى تثبيت ما ورد فى القرآن والسنة ، واحتج بأنه كذب له لا عليه ، وهو جهل باللغة العربية ، وتمسك بعضهم بما ورد فى بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت ، وهى ما أخرجه البزار من حديث ابن مسعود بلفظ (من كذب على ليضل به الناس . . الحديث » .

وقد اختلف فى وصله وإرساله ، ورجح الدارقطنى والحاكم إرساله ، وأخرجه الدارمى من حديث يعلى بن مروة بسند ضعيف .

وعلى تقدير ثبوته فليست اللام فيه للعلة ، بل للصيرورة ، كما فسر قوله تعالى (فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس) والمعنى أن مآل أمره إلى الإضلال(١) ، أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر فلا مفهوم له كقوله تعالى (لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة) (ولا تقتلوا أولادكم من إملاق) ، فإن قتل الأولاد ومضاعفة الربا والإضلال فى هذه الآيات إنما هو لتأكيد الأمر فيها لا اختصاص الحكم (٢) .

لهذا فقد أجمعت الأمة على أنه لا يحل الوضع على رسول الله ﷺ بحال من الأحوال ، فى أى معنى من المعانى ، وأنه حرام فى الترغيب والترهيب مثلما هو حرام فى الأحكام وغيرها ، ولا عبرة بقول من

---

(١) من أمثلة لام الصيرورة قوله تعالى (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) سورة القصص : ٧ وذلك أنهم التقطوه ليكون لهم قرة عين ، فكان عاقبة الأمر أن صار لهم عدوا وحزنا ، وهذه اللام تسمى لام العاقبة أيضا .

(٢) فتح البارى ١/٢١٠ كتاب العلم .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من خالف عن ذلك من الكرامية ، فقولهم مردود ، وحجتهم داحضة ، وقد سبق بيان قولهم وشبهاتهم ، ومناقشتهم فيما انتفكوه وتردوا فيه من كلام شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر ، فرضى الله عنه وأثابه ، بل إن الإمام أبا محمد الجوينى جزم بتكفير واضع الحديث لاجترائه وافترائه الكذب على الله ورسوله .

وقد اهتم المحدثون بجمع الأحاديث الموضوعة وحصرها ، ونبهوا على الكتب التى يغلب عليها الموضوع والواهى حفاظا على سنة رسول الله ﷺ أن يتسرب إليها الدخيل ، وأن يدخل فيها ما ليس منها ، ونصيحة للأمة ، وألفوا فى ذلك الكتب ليرجع الناس إليها . ومن أشهر الكتب التى ألفت فى ذلك كتاب « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة) لابن عراق الكنانى . وكتاب (اللآلى المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة) للحافظ جلال الدين السيوطى وكتاب (الموضوعات) لابن الجوزى ، وعليه انتقادات ، ومن الكتب التى نبهت على كثير من الأحاديث الموضوعة الكتب المؤلفة فى الأحاديث المشهورة على الألسنة ومن أهمها كتاب (المقاصد الحسنة فى تخريج كثير من الأحاديث المشهورة على الألسنة) للإمام السخاوى تلميذ الحافظ ابن حجر العسقلانى ومن أجمعها كتاب « كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» للشيخ إسماعيل العجلونى من علماء القرن الثانى عشر الهجرى .

وهكذا توالت جهودهم فى خدمة الشريعة ، وصيانة السنة ، فرضى الله عنهم وأرضاهم وختم لنا ولهم بخير أجمعين .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أهم المراجع

١ ــ الباعث الحثيث : شرح اختصار علوم الحديث ، للحافظ ابن كثير القرشى شرح وتعليق الشيخ أحمد شاكر دار التراث بمصر ـ الطبعة الثالثة ٩٧٩ م

٢ ــ تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى ط ـ دار الكتب الحديثة ـ بالقاهرة جلال الدين : عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى .

٣ ــ التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من ابن الصلاح للحافظ أبى الفضل عبد الرحيم بن الحسين المشهور بالعراقى .

٤ ــ شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ـ ط دار المعارف بمصر للحافظ ابن حجر العسقلانى ـ تصحيح الشيخ أحمد شاكر .

٥ ــ ضوء القمر على نخبة الفكر ، للأستاذ الشيخ محمد على أحمدين ـ من علماء الأزهر الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩ م

٦ ــ محاضرات فى علوم الحديث ، للأستاذ الشيخ مصطفى أمين التازى ـ من علماء الأزهر ـ ط دار التأليف بالمالية بمصر

٧ ــ المنهج الحديث فى علوم الحديث، للأستاذ الشيخ محمد محمد السماحى ـ من علماء الأزهر ـ ط دار الأنوار بالقاهرة .

٨ ــ ميزان الاعتدال فى نقد الرجال للحافظ أبى عبد الله الذهبى تحقيق الأستاذ على محمد البجاوى ط عيسى الحلبى بمصر

٩ ــ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ـ مطبعة الأزهر بمصر ـ الطبعة الأولى للحافظ العراقى .

١٠ ــ فتح البارى بشرح صحيح البخارى ـ ط مصطفى الحلبى ـ بمصر ، للحافظ ابن حجر العسقلانى .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دليل الكتاب

الموضوع	الصفحة
المقدمـــة	٣
همية علم الحديث النبوى	٤
عناية الأمة به ونشأة نقد الأخبار	٦
ثبت الصحابة فى رواية الحديث	٨
المؤلفات فى علوم الحديث	١١
كلمة موجزة عن هذه الدراسات	١٤
تقاسيم الحديث وأنواعه	١٥
تقسيم علم الحديث إلى رواية ودراية	١٧
علم الحديث رواية	١٨
علم الحديث دراية	٢٠
وصف الحديث بما هو خاص بالسند أو المتن أو بما يعم السند والمتن	٢٤
الحديث : معناه لغة واصطلاحا	٢٦
السنة : معناها لغة واصطلاحا	٣٣
معناها عند أهل الفنون الأخرى	٣٤
الخبر ـ الأثر	٣٥
السند ـ المتن	٣٦
معنى (الإسناد) و (المسند)	٣٧
المتن ـ مثال لتوضيح معنى السند والسند والإسناد والمتن	٣٨
القرائن مدخل قول فى بيان المراد من اللفظ	٣٩
ألقاب المحدثين	
المسند ـ المحدث	٤٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضوع	الصفحة
الحافظ ـ الحجة	٤٢
الحاكم ـ أمير المؤمنين فى الحديث	٤٣
الحديث الصحيح	٤٥
تعريفه ـ وبيان التعريف	
شروط أخرى للصحيح مختلف فيها	٤٧
أسباب اختلاف المحدثين فى الحكم على بعض الأحاديث	٤٨
معنى قول المحدثين (صحيح) وقولهم (غير صحيح)	٥٠
فوائد مهمة تتعلق بالحديث الصحيح	
١ ـ تنوع الصحيح إلى متفق عليه ومختلف فيه	
قولهم (أصح الأسانيد) وما انتهى إليه التحقيق فى ذلك	٥١
سبب اختلاف المحدثين فى المسألة ، وفائدة النظر فى ذلك	
٢ ـ أول مصنف فى الصحيح المجرد صحيح البخارى	٥٣
ثم صحيح مسلم بن الحجاج النيسابورى	
المقارنة بين الكتابين فى الصحة ، وأسباب تقديم صحيح	
البخارى على صحيح مسلم	٥٤
مقارنة بين الكتابين فى التأليف والتبويب وسياق الأحاديث	٥٦
٣ ـ لم يستوعب الشيخان الصحيح ، ولم يلتزما ذلك	
أهمية معرفة هذه المسألة	٥٩
عدد أحاديث الصحيحين	٦٠
الأحاديث الصحيحة خارج الصحيحين ومن أين تعرف	٦١
مستدرك الحاكم ـ وآراء العلماء فيه ، ونقدهم له	٦٢
صحيح ابن حبان البستى	٦٧
٤ ـ المستخرجات على الصحيحين	

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضوع	الصفحة
معنى الاستخراج - وشرطه - فوائد المستخرجات	٦٨
معنى (التخريج أو الإخراج) عند المتقدمين ، وعند المتأخرين	٧٢
من أراد التخريج من كتاب فليدرس مصطلحاته وليعرف كل ما يتعلق به	٧٣
معنى قول المحدثين (مخرج الحديث)	٧٤
٥ — الأحاديث المعلقة فى الصحيحين	
عودة إلى المعلقات فى صحيح البخارى	٧٦
٦ — الصحيح أقسام ودرجات ، والترتيب بين كتب الصحيح ، وبيان أن ذلك من حيث الإجمال لا من حيث التفصيل	٨١
شرط الشيخين وأهم ما قيل فيه	٨٢
٧ — الصحيح لذاته ، والصحيح لغيره	
٨ — هل يفيد ما رواه الشيخان القطع أو الظن ؟	
رأى ابن الصلاح ، رأى الإمام النووى	٨٤
رأى شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر	٨٥
استشكال للسيوطى - والجواب عنه	٨٦
التصحيح فى هذه العصور	٨٨
رأى ابن الصلاح ، ومذهب جمهور المحدثين	
تنبيه : فى الحكم بالتحسين والوضع والتواتر والشهرة والفردية والعزة	٩٢
الحديث الحسن	٩٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضوع	الصفحة
فوائد مهمة	٩٥
١ — مظان الحديث الحسن	
٢ — الحسن لذاته والحسن لغيره	
والضعف الذى ينجبر ، والذى لا ينجبر	
٣ — قولهم (صحيح الإسناد أو حسن الإسناد) دون قولهم (صحيح أو حسن) فقط	٩٦
٤ — قول الترمذى (حسن صحيح) مشكل ، بيان إشكاله وأجوبة الأئمة عليه - إجابتان لابن الصلاح - ومناقشتهما	٩٧
إجابة لابن دقيق العيد - ومناقشته	٩٨
جواب الحافظ ابن كثير - وتعقب العراقى له - جوابان للحافظ ابن حجر ارتضى السيوطى أحدهما	
حاصل كلام شيخ الإسلام ومناقشته	٩٩
جواب وكلام فى المسألة للشيخ محمد عبد الرزاق حمزة ، ومناقشته فيما قال	١٠٠
تكملة : فى معنى قول المحدثين : (الجيد ، والقوى ، والصالح ، والمعروف والمحفوظ ، والمجود ، والثابت)	١٠١
الحديث الضعيف	١٠٣
مسائل تتعلق بالحديث الضعيف	
١ — متى يسوغ الحكم على الحديث بالضعف بإطلاق	
٢ — جواز رواية ما عدا الموضوع من غير بيان ضعفه ، وشروط ذلك	١٠٤
٣ — من عزا إلى النبى ﷺ حديثا ضعيفا أو لا يعلم حاله يجب أن	

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضوع الصفحة

يذكره بصيغة التمريض ١٠٥

٤ — الحديث الصحيح يقبح ذكره بصيغة التمريض
على المشتغل بالعلم أن ينشط لمعرفة حال الحديث لإيراده باللفظ
الذى يقتضيه حاله من الصحة أو الضعف وبخاصة إذا أراد أن
يودعه فى كتاب يصنفه

الحديث المسند

تعريفه عند الحاكم وعند الخطيب البغدادى وفى نقل ابن عبد البر

وترجيح مذهب الخطيب ١٠٧

الحديث المتصل

شموله لما أضيف إلى الرسول ﷺ وإلى الصحابة والتابعين ١٠٨

الحديث المرفوع

تعريفه المشهور قد يراد به أحياناً المتصل إذا استعمل فى
مقابلة المرسل

الحديث الموقوف ١٠٩

معناه عند استعماله بإطلاق معناه عند التقييد ، تسميته بالأثر ،
معنى الأثر عند ابن حجر وفيما نقل الإمام النووى عن المحدثين

تفريعات على المرفوع والموقوف ١١٠

١ — قول الصحابى (كنا نقول كذا ، أو نفعل كذا) له حالتان

٢ — قول الصحابى (أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو من السنة كذا) ١١٢

٣ — ما جاء عن الصحابى مما لا مجال للرأى فيه

تفسير الصحابى منه ما هو مرفوع ، ومنه ما هو موقوف ١١٦

قول الراوى عند ذكر الصحابى (يرفعه أو ينميه أو يبلغ به) من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضوع	الصفحة
قبيل المرفوع	١١٧
الحديث المقطوع	
تعريفه الذى استقر عليه الاصطلاح ، ربما استعمل المقطوع بمعنى المنقطع والعكس - ويظهر ذلك بالقرائن	١١٨
أنواع الحديث من حيث الاتصال والانقطاع	
بيان إجمالى لهذه الأنواع ، معنى الانقطاع الظاهر	١١٩
الانقطاع الخفى والأنواع التى تنشأ عنه	
الحديث المعلق	
عود إلى الكلام عن المعلقات فى صحيح البخارى — كلام ابن الصلاح - وعمل الحافظ ابن حجر . ما يذكره غير المحدثين من الفقهاء وغيرهم بدون سند ليس من التعليق فى شىء وإنما هو حديث معضل وذكر عبارات المحدثين فى وصفه . جهود المحدثين فى بيان أحوال هذه الأحاديث بكتب التخريج	١٢٠
الحديث المرسل :	
تعريفه المشهور	
الحديث المنقطع	
تعريفه المشهور	١٢٢
الحديث المعضل	
تعقيبات وتنبيهات	
تعاريف أخرى للمرسل والمنقطع	١٢٣
حكم الحديث المرسل - وكلام أهل العلم فيه من حيث القبول والرد مراسيل الصحابة	١٢٤
التابعون الذين اشتهر عنهم الإرسال فى الأمصار ، وأقوال الأئمة فى مراسيلهم .	

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضوع	الصفحة
مراسيل سعيد بن المسيب	
مراسيل عطاء ابن أبي رباح	
مراسيل الحسن البصري	١٢٥
مراسيل إبراهيم النخعي	
السر في جنوح هؤلاء الأئمة الكبار إلى إرسال الأحاديث	١٢٦
صنف من التابعين روايتهم عن النبي ﷺ موصولة	
صنف من الصحابة روايتهم عن النبي ﷺ مرسلة ، وليست حكم مراسيل الصحابة	
بين المعلق والمعضل عموم وخصوص	
السبب في تقسيم المحدثين للحديث غير المتصل إلى أنواع، وتمييز كل نوع منه باسم خاص به .	١٢٧
الإسناد المنعن والمؤنن	١٢٨
ما رواة الثقات على أوجه مختلفة من الإرسال والاتصال أو الرفع والوقف وأقوال أهل العلم فيه	١٣٠
الحديث المدلس	
معنى التدليس وأقسامه ، تدليس الإسناد ـ	
تعريفه بين ابن الصلاح وابن حجر	
تدليس الشيوخ	
حكم تدليس الإسناد ، وحكم من عرف به من الرواة .	١٢٣
حكم تدليس الشيوخ	١٣٤
تدليس التسوية	١٣٥
تدليس العطف ، تدليس السكوت ، تدليس البلدان والنواحي	١٣٦
(فائدة جليلة) للحاكم أبي عبد الله في بيان البلاد التي بوىء أهلها من وصمة التدليس ، والبلاد التي كثر بها ذلك . وجهود	١٣٧

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضوع	الصفحة
قد يكون الحديث مضطربا وهو صحيح	
خلاصة مفيدة فى الحديث المضطرب	١٦١
الحديث المقلوب	١٦٢
تعريفه ، أنواعه ، قد يقع خطأ ، وقد يقع عمدا ، لمقاصد شتى	
مقلوب المتن ، القلب فى الإسناد	
الحديث المدرج	١٦٤
تعريفه ، أنواعه مدرج المتن	
مدرج الإسناد — أنواعه	١٦٦
حكم الإدراج	١٦٩
الحديث الموضوع	١٧٠
تعريفه ، حكم روايته — بم يعرف الوضع ؟	
أصناف الوضاعين	١٧٣
الزنادقة الذين يريدون إفساد الدين	
أصحاب الأهواء والبدع الذين ليس لديهم دليل من كتاب أو سنة	١٧٤
القصاص الذين اتخذوا الحديث موردا للتكسب والارتزاق	١٧٥
قوم يشتغلون بالزهد والتقشف والعزوف عن الدنيا ، وهم شر الوضاعين وضعوا الحديث — حسبة — فيما زعموا بعض الاحاديث التى نص على وضعها أهل العلم بالحديث	١٧٧
حكم الوضع على رسول الله ﷺ	١٧٨
أهم المراجع	١٨٠
دليل الكتاب	١٨٣
	١٨٤

رقم الإيداع بدار الكتب
٩٧٧٢ / ١٩٨٣ م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضوع	الصفحة
المحدثين فى بيان المداسين وأهم المؤلفات فى هذا النوع	
الحديث الشاذ	١٣٨
معناه فى اللغة ، تعريفه المشهور . الحديث المحفوظ التعريف الذى نقله الخليلى عن حفاظ الحديث ، تعريف الحاكم بى	١٣٩
عبد الله رده لما نقله الخليلى وما ذهب إليه الحاكم وتأييده للمشهور مناقشة ابن الصلاح فى كلامه عن تعريف الحاكم ، تعريف الحاكم	١٤٠
أولى بالقبول مما ذهب إليه الجمهور	
خلاصة هذا البحث .	١٤٢
الحديث المنكر	١٤٤
الحديث الذى تفرد به راويه	١٤٧
المتابع والشاهد ، وهيئة التوصل إليهما وهو الاعتبار	١٤٩
زيادات الثقات وحكمها ـ ومذاهب العلماء فى قبولها وردها	١٥٢
تقسيم ابن الصلاح هذه الزيادة إلى ثلاثة أقسام لكل قسم منها حكمه مخالفة الامام النووى له فى بعض ما قال.	
ومناقشة الباحث لآراء العلماء ومذاهبهم والرد على ابن حزم فيما شنع به على من توقف فى هذه الزيادات وآثر فيها الترجيح	
الحديث المعل	١٥٥
أهمية معرفته ، بم تدرك العلة ؟	
السبيل إلى معرفة علة الحديث ؟	
قد تقع العلة فى السند ، وقد تقع فى المتن	١٥٦
إطلاقات أخرى للعلة	١٥٧
الحديث المضطرب	١٥٩
تعريفه ، ومتى يكون مضطربا ؟	
لماذا كان الاضطراب موجبا لضعف الحديث ؟	
قد يقع فى السند ، قد يقع فى المتن ،	

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner